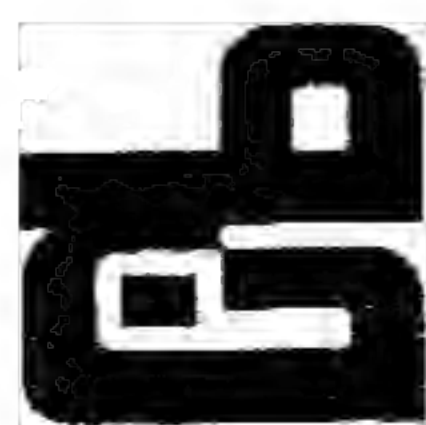
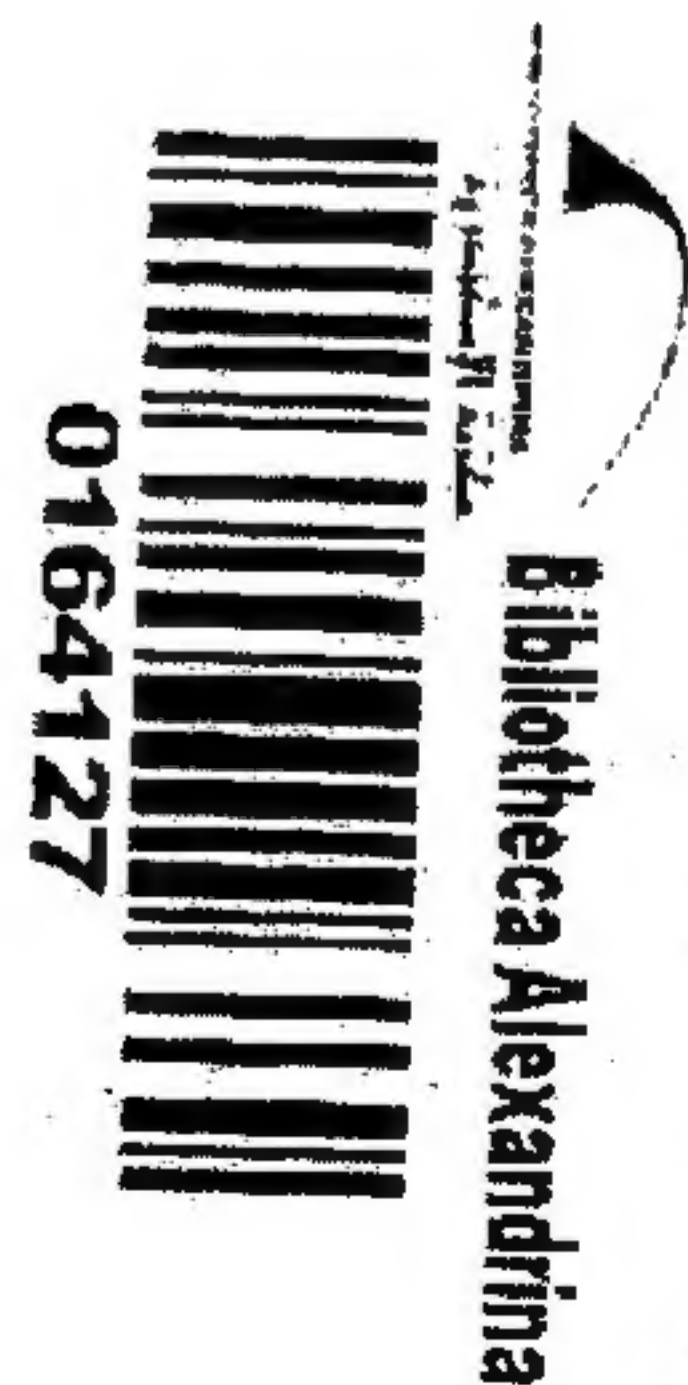


أحمد بيضون

مداخل وخارج

مشاركات نقدية



مَدَاخِلُ وَمَخَارِجُ

مُشَارَكَاتٍ نَفْثِيَّةٍ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

 المؤسسة العامة للكتاب والنشر والتوزيع

الحمراء - شارع اميل اده - ساية سلام
هاتف ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٤٢٨ ص ب ١١٣/٦٣١١ بيروت - لسان

أحمد بيضون

مداخل وخارج

مشاركات نقدية

 المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع

الاهداء

إلى نصير مروّة
نصبّه الأتراب ملكاً
على خرائب الأعمار

الصفحات (مدخل - مخرج)

تنتشر هذه النصوص على خمس سنوات قريبة بعيدة ، من 1976 إلى 1980 . وحين أعود إليها اليوم ، أتذكر أنها (ومعها ثلاث مقالات أخرى أو أربع ونحو من عشرين نصاً شعرياً ونص سينائي واحد)⁽¹⁾ كانت رحلات أو عطلاً أخرجتني من عمل طويل - عمل كتابة أيضاً - غطى تلك الأعوام نفسها وتحصل منه كتاب لم ينشر بعد .

على أن ما كنت أجنيه من تلك « العطل » لم يكن الراحة ، في أي حال . كان كل من هذه النصوص ، حين أباشر الإعداد له ، يضاعف من هم إعداد الكتاب ، إذ يدخلني في حالة من الشك الخفيف حيال هذا الأخير : الشك في أن أقوى على العودة إليه بعد ثلاثة أيام أو بعد أربعين ، أي عند الفراغ من المقالة العتيدة . فكنت أستعجل إنجاز المقالة لأطمئن إلى إمكان الدخول مرة أخرى في ذلك الخمول الحزين ، المضطرب بين حين وآخر بفكرة أو بفقرة ، الذي كان يعتريني لساعات عدة كل يوم ، أمام بطاقات الكتاب وأوراقه .

(1) أخرجه للسينا برهان علوية تحت اسم بيروت اللقاء سنة 1981 .

أما المقالة نفسها فكانت تحثني طيلة مخاضي بها . . كان أمرها مختلفاً عن أمر الكتاب ، لأنها كانت تفرض عليّ درجة من التعبئة مختلفة عن ذلك الخمول الحزين . كنت أصّر على الإحاطة سلفاً - ما أمكن - بأطراف النص قبل أن أكتبه . ولكن الأمر كان يستحيل عليّ دائماً . أعيد توزيع العناصر ، في كتاب بويش⁽²⁾ مثلاً ، على العناوين المفترضة لأقسام المقالة ، حتى يزوغ بصري بين الجداول التي رسمتها على أوراق حصرًا لمدارات الكتاب ولأرقام الصفحات المقابلة لكل منها . . أعيد مرتين آخرين قراءة مجموع مقالات لوضّاح شرارة كنت أحسبني أفضل العارفين بها في البلد كله . . أقرأ كتاب طلال الحسيني خمس مرات أو سبعة أو أكثر ، لا أدري . ولا يجديني هذا كله شيئاً من طمأنينة . لا أضع تصميماً ، من فرط الرعب ، بل عبارة هنا وسطراً هناك . وحين أباشر « الصياغة » يلازميني هاجس لم يفلح في تبديده طول الإختبار : وهو ان الرحلة كلها ، إن تجاوزت الصفحة الأولى فلن تتجاوز الثالثة . بل إن الكتاب الذي غطى - في دفاتري - نحواً من ستمائة صفحة ، حسبته ، أيام كانت مواده تتراكم على البطاقات ، سيستنفد أغراضه في عشر صفحات أو عشرين . والأمر نفسه يقال عن هذا « التقديم » الذي ما أزال ، منذ أشهر ثلاثة ، أؤجل الإقلاع عن التدخين (مجدداً) إلى ما بعد الإنتهاء منه . فماذا تراني قائلًا (كاتباً) بعد هذه الصفحة الأولى ؟ أراني قائلًا ، أولاً ، إنها (هذه الصفحة) لم تكن مقررة ، في بادئ الأمر ، وإن الإقلاع عن الكتابة أمر وارد عندي ، في كل وقت ، وإن لم يكن مقرراً هو الآخر .

(2) موضوع المقالة الثانية هنا .

إذ ما هي هذه العطل التي منحنتني إياها النصوص المجموعة ها هنا ؟
لم تكن العطل المذكورة إلاّ خروجاً من الكتابة إلى الكتابة ، من انسياب الوقت بين صفحة اليوم وصفحة الغد ، في يأس دؤوب من بلوغ نهاية ، إلى الوقت المشحون بترقب البداية (بداية الصياغة) ثم بتوتر يستغرق اليوم كله في ثلاثة أرباع الصفحة . وذلك أن هذا كان هو معدل اليوم : ثلاثة أرباع الصفحة . . أكتبها في ساعة أو نحوها . . ساعة مقطعة أو موصولة ، ولكنها تستغرق اليوم كله . . تستغرق دوام العمل أولاً ، فتحيل كل الزوار إلى ثقلاء وكل مهمة طارئة إلى عدوان ، أو تضع بقية الدوام - إن وفرها الزوار والمهمات - في مداراة العجز عن المضي قدماً نحو صفحة أخرى . . ولو أن جملاً كانت تحضر من أقسام لاحقة . . أقسام دون بلوغها خرق القتاد . وتستغرق الأرباع الثلاثة القادمة ساعة الغداء أيضاً ، فتمنع الانصراف إلى أهل البيت محيلة الحديث بيننا إلى رفع عتب لم يكن يرتفع ولا يخفى . ثم إنها تعكر القيلولة بعد أن تبررها . وتنفع في المساء حجة لرفض الذهاب إلى السينما أو رد زيارة . « أريد أن أكتب ! » ، كنت أقول . هذا إن كان الدفتر معي ، وهو ، في معظم الأيام ، يكون . وكان الأمر ينتهي - إن بدأ - إلى خمسة أسطر تضاف من خلف الطاولة أو من أمام التلفزيون . كان أمر الأسطر هذه ينقضي في دقائق ثم تتقضى السهرة أمام التلفزيون . . تتقضى في شتم براجه غالباً ، ويفتضح أمر شرودي عنه كلما وفد سؤال من تضاعيف شرود آخر : « ماذا قال ؟ » أو « ماذا حصل ؟ » . . فلا نكاد نلتقط من البرامج إلاّ الأخطاء النحوية في نشرة أخبار ومأثورات التفاهة في رواية مسلسل . أما عذر هذا الأسلوب في السهر فيكون وهن ما بعد العشاء الذي يمنع الكتابة . فإن لم يكن الدفتر معي ، كانت الحجة في رفض الذهاب إلى السينما أبلغ : « أريد أن

أستريح الليلة لثلا يضيع مني نهار الغد » ، أي لثلاً أقصّر دون الأرباع الثلاثة المقبلة ، « شبر العلى والمكارم » . .

بلى كان شيء ما يحصل في لحظة ما ، لا بدّ من الإشارة إليه تفادياً لإغراء المبالغة . طفرة أو طفرتان في غضون الصياغة . تأتي الطفرة مبكرة أحياناً ، مع بدء الفقرة الثانية . إذ يظهر أن زحاماً أخذ يتكون ، فيه مناطق سود ومناطق رمادية ، وفيه نقاط ضوء قليلة هي عبارات أو عناوين كثيراً ما تستقر فوق ورقة على حدة . ويتمشى في الزحام شعور متردد ، هو بين الرضا عن الفقرة المنجزة والأمل في أن يفضي الأمر بهذا الزحام إلى المثول منظوماً في صفحات متراسة . وقد تحصل طفرة أخرى ، بعيد انتصاف المقالة ، أو قبل نهايتها بوضع صفحات أو عند حصر العناصر المتبقية - أو توهم حصرها - على الورقة المنفردة . فيظهر الحشد الداخلي منتظماً ما أمكن الانتظام . بل يصير الانقطاع عن الكتابة يومين أو ثلاثة أمراً غير مريب وإن لم يكن مستحسنًا ولا مرغوباً فيه . فالمستحسن هو الخلاص ، دفعة واحدة ، من هذا الزحام الذي استحال حشداً . إذ هو سيستمر ناصباً صيوانه على حياة كل يوم إلى أن تنجز المقالة . ولو أنها صائرة ، لا محالة من بعد ، إلى نقطة الختام (3) .

(3) حصل لي مراراً عدة أن عادت نصوصاً (بينها كتب) بعد شوط قطعت في الإعداد لها ، وقبل مباشرة الصياغة . ولم يحصل إلا نادراً - مرتين إن لم نخفي الذاكرة - أن بدأت الصياغة ولم أنجزها . فالفقرة الواحدة المنجزة أقدر على الشد والإلزام من مائة كتاب قريء - في سياق الإعداد - وألف بطاقة نظمت . أذكر أن أولى المقالتين المشار إليهما كان موضوعهما مضامين التعليم اللبناني (كتبت غيرها في هذا الموضوع ، بعد العزوف عنها عدة طويلة) . . ولم أكن كتبت منها إلا جملة واحدة أحفظ بدايتها : « ما ينبغي قوله بلديء بدء هو أنه لا . . » وأجد اليوم أن مقالة هذه بدايتها ما كان ينبغي لها . . أن تبدأ ولا أن تنتهي . كان هذا قبل عشرة أعوام أو تزيد . وقد بقيت الورقة في البيت ، طويلاً ، تنقل ، وعليها الجملة المذكورة ، بين ركن وآخر ، فأجدها تحت أنفي ، من :

وكانت تقع أعياد بالطبع . أيام ذات ثلاث صفحات . ذات أربع . ذات ست . ولكن ذوات الست هذه قد لا تبلغ الستة عدداً . وما هي العطل مرة أخرى وما هي الأعياد حين ينقضي اليوم عطلاً - لا عطلة - بين الصفحة والصفحة من المقالة ، وتنقضي الشهور والسنوات أعطالاً بين الفصل الأول من الكتاب والمقدمة (إذ هذه الأخيرة - أو الأولى - هي آخر ما يكتب) ؟ قبل أن تقرأ المقالة منشورة - يا فرحتك ! - يقترح عليك أحدهم مقالة أخرى ، وهذا أعظم شراً من أن تقترحها أنت على نفسك ، لأن تمديد الأجل لنفسك أمر سهل عليك وعليها ما بقي سراً . . ولكنك تفشيئه إثارة للشروع العظيمة ، أو يقترح عليك أحدهم ، إذن ، مقالة أخرى ، وهذا أمر فاش سلفاً ، فيدخل فيك العطل شهراً أو أربعة وتقرأ المقالة السابقة منشورة - يا فرحتك ! - وأنت في حال العطل .

كنت أقرأ المقالة منشورة مؤملاً - بلا يقين - أن تكون هذه هي المكافأة . ولا أكتف (لا أكتف شيئاً ، إن استطعت) أن شيئاً من السرور كان يتسرب إليّ من السطور المطبوعة ، فأؤجل إلى فرصة أخرى قراءة مقالة أخرى أو ثنتين نشرهما بعض الأهل أو الأصدقاء في العدد نفسه . وكانت الفرصة المذكورة لا تسنح أبداً في بعض الحالات . شيء من السرور ، أقول . شيء قليل لأن الفاصل بين القراءة الأولى للمقالة

حين إلى حين ، حيث لا احتسب إلى أن حزمت أمري على تمريقها ، تخلصاً من هذه اللقاءات . . .
وأما المقالة الثانية فكانت في وجود أوزان لأصناف الشعر العربي المعاصر كافة وفي صلة الموسيقى بالدلالة فيها وفي قيام كل منها على « الإخلال » بصنف يقابله من أصناف الشر . وقد دبحت منها عشر صفحات ثم ردعتني الصعوبة عن المضي قدماً . بدا لي أنه لا بدّ من الصرخ ثلاثاً أشهر أخرى إلى ستة في سبيل الوصول إلى الصفحة الثلاثين أو الأربعين . كان هذا قبل نحو من عامين .

المنشورة وقراءة المخطوطة قراءة أخيرة كان رهيئاً بحيث يكاد يدق عن الإحساس . ولكنه كان موجوداً . كان موجوداً في هذه الصورة الناجزة التي تتخذها الفقرات والخواشي ، حين تبرز لك مطبوعة . وهي صورة تكفي ، بما هي مسافة ، لاستشعار الرونق والإحكام في هذا الكلام الخارج ، قبل أسابيع ، من خليط داخلي مريب . . من ذاك الخليط الذي كانت تنتشر على صفحته ، انتشار بقع السمن على صفحة حساء فاتر ، خاطرة عنيدة : وهي انه ليس عندي ما أقوله ، أو أن ما عندي قليل للغاية (4) . كانت البقع تنزاح ، عند مطالعة النص المطبوع ، ويتعد الخليط والحساء إلى الداخل خطوة أو خطوتين وتظهر أشكال الحروف ، في حبرها الأسود ، في غيبة كل شطب وكل إضافة بين سطرين أو في الهامش ، وكل تنقيح ، متسرلة صلابة شبه معدنية يتجمع ألحها ويومض وميضاً جديداً في مكان ما أو مكانين من كل فقرة وفي بعض الخواشي أيضاً ، إذا وجدت . على أن الأمر لم يكن ينقضي بلا خيبة أو خيبات . فلا يندر ، عند منعطف من جملة إلى آخرها أن أتذكر عبارة أو جملة معترضة أو كلمة - عنواناً لفكرة بقيت ، عند ورودها ، غبشة ، وكانت قد وفدت عليّ أمام

(4) لا تخلو المحاور من قدرة على التخميف من عناد هذه الخاطرة . حين تسنح لك فرصة مناسبة لعرص ما تريد قوله في المقالة ، أثناء الإعداد لها ، يقارب العرص أن يكون - في حالات - صياغة مسبقه بل نشرأ مسبقاً . يسجلي الخليط ، في العرص ، عن مسافات ماحرة ، وإن تكن حزئية ، وعن أسئلة . ولا تقل الأسئلة وشكوك المحاور قدرة على جلب الطمأنينة عن المسافات الناجزة . فأت تتحيل الآن فقرات جليلة وأخرى بيضاء أو مرتبكة ، ولكن لا بدأها ، بعد الآن ، ستثوب إلى صورتها المرتحاة ، في حالات أخرى يزيدك القاش حراً وقرأ . إديأتي العرص متلعثماً أتر ، ويتكرس الشعور بالعقم ، وتعود الكتانة ، متى بدأت ، تخدياً له واحتجاجاً متوقراً عليه وعلى موقف المحاور أحياناً . لا أتردد كثيراً في الحديث عما أنوي كتابته حين أجد المحاور المهتم ، لكنني أكتئب حين أعجز عن التبسط وأخشى أن أكون أثقلت إذا أطلت . وللمحاور دوره ، بالطبع ، في الوصول بي إلى هذا الشعور أو إلى ذاك

التلفزيون أو في طريق العودة إلى البيت ، ثم سقطت ، مؤقتاً ، من الذاكرة الخؤون وسقطت ، إلى الأبد ، من المقالة المنشورة . ولم تكن تخلو مقالة - رغم لحاقي ببعض مقالاتي إلى المطبعة - من أخطاء طباعة ثلاثة أو خمسة ، يتكفل كل منها بإفساد جملة كانت بدورها قد أفسدت سهرة برمتها ، أمام التلفزيون ، أو حجبت عن فمي طعام عشاء خرقت به الحمية ، وكنت أتناوله « تمهيداً » لقيام (قد لا يحصل) إلى صفحة جديدة .

إذن كان الخليط يبتعد إلى الداخل خطوة أو اثنتين ، لدى بروز النص مطبوعاً . ولم يكن ذلك البعد كافياً لقطع النص تماماً عن شكوك الداخل ولا لخروج الشكوك ووقوفها صفافاً شأنها أمام نص غريب يعجب أو لا يعجب أو يعجب ولا يعجب . كان يبقى التسرب ، وإن تقطع ، من أخلاط الداخل ، من سيولته وعكره العضوي إلى معدنية الحبر الأسود وصفو ألقه المبهم . كان قطع المسارب بين النص وما وراء العين ، بين النص والأمعاء يقتضي نسيان المخطوطة تماماً ونسيان عمل الكتابة . وهو أمر يقتضي بدوره أعواماً . اليوم ، أي بعد هذه الأعوام ، إنقطع التسرب أوجله ، وحال الخليط إلى جهد بسيط للاستذكار ، إلى أسئلة صلبة تواجه النص الصلب ، فلا ينبض فيها إلا خيوط قليلة من الدهشة والحنين : أين كنت يوم كتبت هذه الحاشية ؟ وهذه صفحة يجهدني فهمها الآن وهذه جملة أراها محتاجة إلى فاصلتين . . وهذا خطأ نحوي ما كان يسعني تفاديه يومها لأنني تعلمت القاعدة لاحقاً من كتاب . . لسلام الراسي . . وهذه فقرة لهت كثيراً تحت أثقالها (يا لي ! كنت أحسبها خفيفة الظل) حتى وصلت إلى ما حسبته - أو حسبته هي - ذات يوم ، قشعريرة الختام . شأن هذه الجملة الآن .

بلى تعود صور حين أسأل : أين كنت يوم كتبت هذه الحاشية ؟ ولكنها صور مفصلة عن الحاشية المذكورة ، مفصلة أحياناً عن النص كله . كنت يوم كتبت شيئاً ما - أو هذه المقالة نفسها - جالساً إلى ذلك المكتب الذي ودعته قبل عامين . كنت مكتئباً ، والقلم موضوع فوق الدفتر . كان جسدي كله مائلاً إلى اليسار ، على الكرسي الدوار ، في جلسة غير سوية لأنها تقتل الخصر والعنق قتلاً ، ولكنني لا أعتدل . كانت ساقي ممدودتين تحت المكتب ، والقدم على القدم . وكانت يدي اليسرى تفرك شعر شاربي بين الإبهام والسبابة أو تسند جبهتي وتتحنس بالأنامل الثلاثة الوسطى لزوجتها وهم الصلح المقبل والحاجة إلى زيارة للحمام قد تلهيني عن الكتابة عصر ذلك اليوم وقد تنفع في تهيتي للكتابة أثناء السهرة ، والله أعلم . وكانت يدي اليمنى تتلمس آثار الحمية في تضاعيف بطني فتحس بأن مزار الصورة التي تعرفها قامتني لنفسها - وترفض أن تتعرف إلى سواها - ما يزال بعيداً . وكنت ، في تلك الأثناء أستذكر ، دون جدوى ، إسم العصاب أو الذهان الذي يجمد فيه الجسم ، على هذه الشاكلة ، وأقول إنني لم أحصل من سنوات الاهتمام بعلم النفس شيئاً يذكر وإنني لم أعد أحسن الحديث في السياسة وإن مصير قصيدة الشهر على كف عفريت وإن المعاجم وكتب اللغة التي علقها في سقف المكتبة أثمرت مقالة يتيمة قد لا يكون لها ما بعدها ما دمت لا أفلح الآن في التسوية من جلستي وإن ما بقي من سنوات دراسة الفلسفة لا يغني وانا إن وضعنا السنوات المهدورة جنباً إلى جنب لظهر أن جهلي بات يكبرني سناً أو يكاد وإنني دخيل على الحقل الذي أكتب فيه الآن وإن ذلك لا يعني أنني كنت أصيلاً في حقل آخر ، بل يعني أنني دخيل على كل الحقول باستثناء الكتابة نفسها لأن الكتابة ، شأن العيش ، مستغنية عن تبرير نفسها حتى بطلب

السعادة . سأكتب إذن إن استطعت الاستواء في جلستي ، بعد قليل ، وكل الحقول والمواضيع والأمزاج أهون عندي من ضراط الكلاب ، ولكن عليّ أن أقرأ يوماً ما (يوماً ما) كتباً أخرى في التحليل النفسي . ثم إن عبارة كانت ترد (بعد خاطرة مفادها ان الحمام البارد يظهر المرء أكثر ضموراً ويقضي على اللزوجة المبيدة للشعر في آن واحد) . . عبارة ترد وأتركها جانباً وأقول إن العمل في مكتب مطل على البحر ليس على ذلك القدر من الأهمية الذي ينسبه إليه أناس لا أعرف من هم ، وانني لن أشعر بشيء يتعلق بالبحر إذا نظرت إليه وان قلت أهمية البحر لا صلة لها على الأرجح بوجود بعض المدافع الكبيرة في الساحة التي تلي الشارع من جهة البحر . أعود إلى العبارة إذن وأنتزع من نفسي - انتزاع الضرس - قراراً بالعودة إلى القلم والدفتري ، يوقف زحف الخوف (المضاف إلى هم السمنة والصلع) من الوصول ، بعد دقائق أو أسابيع ، إلى الإنهيار التام بسبب العجز عن الكتابة . أكتب إذن وظاهر كفي الأيسر على شاربي ، وعيني على ساعتني ، بين كلمة وأخرى ، إذ يستحسن ألا أفرغ من الكتابة إلا وقد أزفت ساعة العودة إلى البيت . ولكن ساعة أو أكثر ما تزال بيني وبين تلك الساعة ، وما أنذا سؤدت نصف صفحة تاماً ودوّنت على ورقة أخرى عبارتين سيخرج منهما بعد حمام العصر أو صباح غد فقرة وحاشيتان . وإذ تتراءى ، لعين المخيلة ، من تلك الفقرة جملة بتمامها وعبارات عديدة ، لا يأتي الفرح ، ولكن الكآبة تضحل ويتأجل الخوف من الفرق . يسع المرء طبعاً أن يمضي الساعة المتبقية في القراءة . إلا أنني أقوم إلى إعداد القهوة فألى زيارة للمكتب المجاور .

ها أنذا عدت إلى حديث الكتابة ، وكنا وصلنا إلى حديث النشر .

وذلك ان الفقرات لا تسوقها الضرورة التي تدعيها . والحق (الحق أقول لكم) أن النشر لا يكاد يغويني إلا بالقدر الذي أثبتت حيثياته أعلاه : أي بقدر ما يحيلني إلى قاريء ملتبس لنصوصي ، إلى تسوية بين الكاتب والقاريء محفوفة بالشبهات من كل جانب . ولا ريب عندي ، مع هذا ، في انني أفضل قرائي على الإطلاق . ولا ريب بالتالي في أن النص الذي صنع بي ما صنع يستحق أن يتراجع له الداخل العكر بعض تراجع ، يستحق وميض الحبر الأسود متقطعاً ، يستحق القاريء الفريد الذي هو أنا . تلك هي الجدوى القليلة من سهو الفم عن طعم العشاء المخالف لنظام الحمية ، من جلسة الغيظ أمام التلفزيون ، من العجز عن الإجابة إذا سئلت : « ماذا قال أبو سليم ؟ » ، من توزيع العمر أعطالاً بين المقالة والمقالة . (في هذه العبارة الأخيرة مبالغة لن أستقصي أمرها هنا ، وفيها خطأ ما . . ها أنذا نادم إذن على الإنسياق إليها مرة أخرى ، ولكن لا أجرؤ على شطبها ، ويكفيني العلم بأن ما نكتبه ليست له الضرورة التي ندعيها) .

تلك الجدوى القليلة إذن ، أقول إنها تكاد أن تكون كل ما يغويني في النشر . أما القراء فتدهشني الآن ضالة مكانتهم في دوافعي إلى الكتابة . ويدهمني الآن (5) ان الكتابة عندي عمل نرجسي . عمل نرجسي شبه خالص ، هذا رغم انني أعدت للتو قراءة هذه المقالات فوجدتها نصوصاً حفيّة بالعالم . فليس بينها واحد لا يدعي تقويم اعوجاج أودره مصيبة . ولا يحول دون هذا إعلان اليأس (بقدر الإمكان) في أحدها ولا

(5) يدهم دهم « الحقيقة » للمريض في نهاية التحليل النفسي . . إذ يحصل له « الكشف » ، ولكن يسعه أن يقول : « كنت أعرف هذا منذ البداية » .

التشبيب بالعرفانية في آخر . فمن قال إن المصيبة ليست في بله الأمانى وإن الإعوجاج ليس في تفاهة المعرفة ؟ لذا لن أعجب إن لم يشعر القاريء في أي وقت بأنني لا أخاطبه بل أخاطب نفسي . فإن مخاطبة القاريء هي صيغة للجمل كلها هنا لا تكاد تتخفى (ولعلها إرث من مهنة التعليم) . ولكن الحفاوة بالعالم محصورة ، بمعنى ما ، في مادة الكتابة أو في مضمونها . فلا هي ماثلة في عمل الكتابة ولا في الغاية التي يشف عنها عناء الكاتب ، وهو يكتب ، ولا في عمل القراءة الذي يثوب إليه الكاتب ، بعد النشر . ولا يغني عني شيئاً أن أعود هنا إلى مناقشة ما سمّوه « التزام » الكاتب . إذ الإلتزام لا يكون ، في أحسن حالاته ، إلاّ عيناً قابضة خارج الكتابة ، تغمز من هذا الخارج وتعيد الغمز مبتغية ضبط عمل الكتابة ، وهي ربّما أفسدته . أما عمل الكتابة ذاك فهو الإنشاء ، بمعاني الكلمة كلها ، أي بناء شيء من الذات في خارجها لتأمله . ولا يغنيها هنا أيضاً تذكر اشتراك الكاتب والقراء في أمور كثيرة : من المصير البشري إلى وسط النشأة - عادة أو جزئياً - إلى اللغة بسائر بناها ومنها قوالب الإنشاء . لا يغني هذا لأنه يدل على أن الإتصال ممكن وحسب ولا يدل على أنه هو الغاية . أمّا إن هذه الغاية - إن صحّ لها الإسم - ليست ما يسوق عمل الكتابة نفسه ولا هي ما يصنع وقع المنشور على كاتبه . فهي غاية أورثت من الشخص - الكاتب قراراً محسوباً اتخذته في المجتمع ولم يتخذها أمام أوراقه إبان العمل . أعلم أن هذه ليست حال التقرير الذي يفرغ المادة المعلومة في القالب المعلوم ، مثلاً . بل إنه لا يفوتني أن ما أقوله الآن عن الكتابة - عن نرجسيتها - يعتبر الشعر مختصاً به عادة . ولكنني أحسب أن حال الشعر ، لهذه الجهة ، هي الحال في كل كتابة قائمة على الإنشاء ، أيّاً انتسابها . . أي حال ما لا يكون ماثلاً منه ، في البدء ، إلاّ عكر البدء

وخصي عبارات وخبوط فكر شتى ، ثم ينتهي نصاً منشأً يحقق للكاتب
رغبة السيطرة على خليط البدء حين يتيح له قراءة هذا الخليط مشغولاً
(مخطوطاً أو منشوراً)⁽⁶⁾ من أوله إلى آخره . وإن لم يكن بد من تقييد هذه
الأحكام - إذ يظهر انها لا تصح على كل كتابة - فلأقل إن هذه هي حال
الكتابة الغنائية .

هذا ويحتاج مني الكلام على علاقتي بالعربية ، من حيث هي
مفردات وتراكيب ، وبالتالي على أسلوب في الإنشاء ، إلى بحث شاق .
ويحتاج الكلام على علاقتي بالثقافة ، أي بما أقرأ وأعاين وأسمع ، إلى
بحث شاق أيضاً ، ملازم للأول . ولما كنت لا أبحث هنا بأدوات
مجلوبة ، بل أتذكر مرخياً العنان لبعض الإرخاء للتجربة العائلة ، فلا بد
من ترك البحث لوقته . غير أن الإستذكار كاف للقول إنني أكتب نقضاً .
لم أعد أتعمد الغريب ، منذ زمن ، لأنني أدركت ان الغريب هو مألوف
عصر آخر . وتعلمت ألا أهمل أي مورد للتعبير . لا القرآني ولا

(6) لا يقوم للمخطوط « المبيض » عندي مقام المنشور ، لأنني ألحاشي صنع « المسودات » ما أمكن ،
مقتناً للتبيض ، وأفلح في ذلك غالباً برغم ما أجده في الكتابة من عسر سبق وصفه . فانا أعرض
مختلف « الصيغ » المقضية إلى الجملة في غيلتي أولاً فلا تصل الصيغة المختلة إلى الورقة إلا ناجزة
أو قريبة من النجاز (وهذا التحفظ الأخير له شأنه فلا يسعني إغفاله) . أصنع « مسودة » لمقالة
واحدة من ثلاث أو أربع . أما الفصيدة فتستغرق مسودتين إلى أربع . وأما سيناريو بيروت اللقاء
فكتبته على بطاقات ليتسنى لي الإنتهاء من أي مشهد يعن لي أن أكتبه دون التزام بترتيب المشاهد
المقرر . ولم أتوصل إلى هذا الترتيب إلا بعد أن قطعت شوطاً في كتابة المشاهد . ثم انني نقلت
السيناريو على بطاقات أخرى ورتبتها . وأما الكتاب الكبير الذي سبق ذكره فلم أضبع له مسودات
ولا لترجمته . ونذر أن مزقت ورقة منه بسبب الشطب . ومخطوطه عندي نظيف ، نسبياً ، برغم
ذلك .

العامي ، لا الصحافي ولا المترجم . ولكن وحدة الأسلوب لا تتأتى لي من سهولة التنويع ، بل من التأليف الآيل إلى النقض . فأن أكون ما أنا ، أي ابن عصور عديدة وأوساط عديدة معناه أن أشق الدرب عبر الصفحات وأنا أدفع بيديّ أساليب متحققة تسدّ أمامي الدرب وتغوي . إذا استعرت عبارة جاهلية - وأنا أفعل أحياناً - أدرجتها في جملة أو شفعتها بكلمة تُظهرها منزوعة عن أصلها ومنتمية إلى زمن النص بقدر ما الجاهلية منتمية إليّ . وزمن النص هذا هو أن لا يكون للنص أصل غير تمثله سائر الأصول أي إلغائه إياها جميعاً في الراهن . . في الراهن الذي هو مجرد قدرة على تفريغ الأصول لأنه نقطة فارغة تلتقي عندها الأصول في غير تساوق قبل أن تغور . لذا كانت قصارى الأسلوب تحصيل إلفة مطلقة بين الأصول (بين عناصر النص ، مفرداته وتراكيبه) وتحصيل غربة مطلقة عن كل أصل . ذاك هو وتر اللغة المشدود في عمل الكتابة . وهو ما يسوّغ مفرداً أو تركيباً ويصدّ آخر . فهو أيضاً وتر الفصاحة . لا يمنعني الحرص على فصاحة العبارة من مزاجية الكلمات على غير قياس لا من تكرار العطف والمعارضات التي تشيل | بالجميل وترجح ، ولا من تسيب الجمل ، قبل النقطة ، على طراز لم أعهده في نص آخر هو طراز الحاجة المتدافعة في تنفس قراءة صامتة . أما الفصاحة فهي نقيض الإطمئنان إلى المعرفة بما سيقال وهي اقتصاد للجملة (7) يضمن بالكلمات لأنها حجارة ثمينة ترتجل ولكن

(7) مبدأ هذا الإقتصاد بسيط ، وهو أن يحمل على محمل الجدل اختلاف الكتابة عن المشافهة ، أي أن تحمل على محمل الجدل خفة الكتابة وكون علاقتها بالعالم تظاهراً أولعياً . فلا يعود حتماً أن تكون آية كلمة مجانية بذاتها ، بل تكون كلمات النص كلها مجانية بحكم نصيتها ، أي لأن المجانية جوهر الكتابة . وليس معنى المجانية هنا - ولا معنى اللعب - غياب القواعد . بل معناها أن يعلو عمل المجانسة قواعد موضوعية تمنح الكاتب إمكانات لا حصر لها وتفضي به إلى ابتداع علاقات - بل قواعد - جديدة . أقرأ ما يكتبه أناس أعرفهم ، فيتمثلون لي قائلين ما هو مكتوب . ويخطر لي =

الضن يتهى ، لا إلى إخفائها ، بل إلى رصها صفحات للذات يراد لها أن
تومض هنا وهناك ويراد لها ، بخاصة ، أن تتكاثر ، أن تكون كلاماً كثيراً
يستحق أن يكتب وأن لا تكون في أي حال كلاماً لا يستحق الآن أن يكتب
لامتلاكه - مثلاً - ثقة التركات العظيمة بالذين ماتوا عنها ، وأن تكون ،
مع ذلك ، على علم بأنها لن تكون يوماً تركة وبأن ماتقادم عليه العهد منها
بات وكأنه ما كان يستحق أن يكتب . . فالحاجة الآن هي إلى أن يكون
عندك الآن كلام كثير يستحق بشهادة هذه الحاجة وحدها - أن يكتب ،
وهي حاجة لا تلبى ، في أي حال ، ولكنها ماثلة .

الكتابة الغنائية إذن ، وليعجب من شاء أن يكون الكلام اللاحق على
« تاريخ الأيدلوجيات » أو على مثال الدولة و « المعارضة العميقة » كلاماً
غنائياً . أتناسى الآن تهالك اليدين والعينين ، في حال الكتابة ، على شيء
لا يُعرف بعد ما سيكون ، ذلك التهالك على جمع المقالة في اليد ، تحت
العين ، وهي لا تزال في الغمر ، ذلك التهالك ، تهالك الغريق على
إنشاب الأظفار في المقالة ، في سطرها الأول ، لجرها إلى الحزن من
سطرها الأخير . أتناسى شقاء الكتابة الآن (بل لعلّي أستحضره) فأكتب
أن مطمح الكتابة هو نقيضها أي الطرب .

ثم أعود فوراً إلى حديث التهالك ومطّ الذراعين . وما بي من رغبة
في التقليل من اكتراثي بأمر النشر . ولكن هذا الإكتراث ، في واقع مجرياته
قليل . لا أكتب كثيراً ولكنني اليوم في الأربعين . وإذا أنا استبعدت عهود
الدراسة وما خلّفته من قصائد وتأملات متجهمّة ، أمكن القول إنني

عدها ان الكاتب هو من يؤثر مسرح الدمى على الحديث المتلفز .

أكتب بشيء من المثابرة منذ ست عشرة سنة . ثم أستبعد نصف هذه المدة وهو عهد النشرة السريّة والإسم المستعار والمقالة غير الموقعة (لا أستبعده طوعاً بل لأن نصوصه غادرها الطرب) فتبقى سنوات ثماني . . . أو تسع . في أولها ألفت كتيباً حملته إلى الناشر الوحيد الذي كانت لي به معرفة . وجده ظلوماً لحرب تشرين ولتلك الضوضاء التي كانت لا تزال تدعى آنذاك حركة التحرر العربيّة ، واقترح عليّ أن أخفف من غلواء بعض الفقرات ، فاستعدت الكتاب ولم أعرضه على ناشر آخر بل اجتزأت منه قسماً نشرته في مجلة (تحت إسم مستعار) . ولعلّ هذا النص هو الفاصل بين المستبعد والمستبقى . وذلك انني حين انقلب الموهون بحرب تشرين على ذيولها ، كنت لا أزال من جهتي مغتاضاً من تلك الحرب ، ولكنني كنت قد انقلبت على حركة التحرر الخيالية التي هجوت باسمها الضوضاء وحرب تشرين . أما أوائل الحرب اللبنانية فصادفتني هارباً إلى السياسة الدولية أكتب فيها كل أسبوع مقالة طويلة تحت إسم مستعار لمجلة بيروتية . ولا أزال إلى اليوم دهشاً لتلك الذلاقة التي واثت قلبي أشهراً وإن تكن المقالات المذكورة واقعة عندي في باب المستبعد . آنذاك نشرت ، في مجلة شهرية ، أول مقالة وقعتها باسمي ، في تموز 1975 ، وهي أيضاً أول المستبقى إذ إنني مزعج استعادتها في مجموع آخر . وقد تبعها الباقي ، أي هذه « المداخل والمخارج » وغيرها . كان ما يدعى صدى المقالة يهمني ، بالطبع ، على قلة الأصداء . بيد انني لا أزال قادراً على القول - مرة أخرى - إن الإنفعال بمدح النص أو ذمه أمر مستقل عن عمل الكتابة وعن غايتها . لذا أراني أكبو ، حالما يتعثر أول مسعى للنشر أو أترك آماداً - سنوات أحياناً - تنقضي بين المسعى والآخر . ولا ينقضي التسويف ، في صدد النشر أو إعادته ، بلا خسارة . بل هو يفضي ، كلما

امتد ، إلى دفن مزيد من النصوص باد منها الطرب . عليه اضطررت مثلاً إلى الاستغناء عن الجانب الأكبر من دفتر قصائدي حينما أزمعت نشرها ، بعد أعوام كثيرة توقفت أثناءها عن كتابة الشعر . ولكن منكوث القصائد في الدفتر - وفي الذاكرة - لم يحل بيني وبين الطرب لها ، خلال تلك الأعوام . ولعلي ما باشرت السعي إلى نشرها - بكسل - إلا يوم أدركت انني إن لم أفعل فسأنتبه في يوم غير بعيد إلى أن الأوان فات . ثم كتبت قصائد جديدة ولم يغب عني أن أمرها سوف يؤول إلى ديوان . غير أنه لم يصدر حتى الآن ، أي بعد ثلاث سنوات من عقد النية على إصداره والتوقف ، مرة أخرى ، عن كتابة الشعر . أما السبب فهو أنه لا بد من ساعتين أو ثلاث لتخير القصائد المستبقة وترتيب الأوراق ولا بد من التفرغ يومين أو ثلاثة للبحث عن الناشر .

ولا أقول إن عندي من النصوص الأبيكار ما ستندم الإنسانية ودور النشر البيروتية على تهاونها في وضع اليد عليه . فإن مقالاتي منشورة كلها ، باستثناء نص أو اثنين يحتاج كل منهما إلى أن يعاد النظر فيه أو إلى أن . . يهمل . وما أرغب في نشره من القصائد نشر أيضاً . وليس عندي من الكتب - باستثناء المجاميع المحتملة - إلا كتيب (ذكرته) أكلت عليه الحرب وكتاب (بلغتين سبق ذكره أيضاً) أسعى في نشره منذ خمسة عشر شهراً ، ولكنه سعي الكسول . أقول إنني أرغب في جميع هذه « المداخل والمخارج » منذ كتبت آخرها (أي منذ عامين أو أكثر بقليل) وإن إصدارها يومذاك ما كان ليكلفني إلا زيارة أوثنتين لصديق ناشر (تأخرتا عامين) وهذه المقدمة التي أكتبها الآن . وهو أيضاً حال مجموعين آخرين في أحدهما مكان واحد شاغر وفي الثاني نص (غير منشور) يحتاج « تهذيبه » إلى ساعتين . وهو أخيراً حال بيروت اللقاء الذي لم يستثمر

إلا أقل من ثلثي نصه في صيغة الفيلم الأخيرة وبات نشره محتاجاً إلى لكزة في قفا المنتج الذي اشترى حقوق النشر .

عليه لم أصدر كتاباً واحداً إلى اليوم . وها أنذا - منذ مدة - راغب في إصدار كتب ، معظم ما فيها نصوص مستعادة . وأدعي ، مع ذلك ، أن النشر أمر عارض في مصائر الكتابة وأن قصاراه أن يتيح للكاتب نفسه قراءة لنصوصه ذات ألق فارق . وأحب أن أدعي الآن شيئاً آخر . . يزوغ البصر بين السطر الوحيد الأسود والسطور البيضاء مستبقاً تكون الفقرة . تمط الذراعان نحو السطر الأخير تستعجلان تكوير المقالة . ذاك عمل الكتابة ، قبل الأربعين . وقد يستمر ذاك في الأربعين وبعدها . ولكن المرفق يحتاج في الأربعين إلى الإتكاء على كومة كتب مجلدة أيضاً . أو هو الحجر يحتاج إلى حضنها . وهذا ضرب آخر من عمل الكتابة وطرب جديد . هذا ما يحتاج إليه المرفق أو الحجر . . أو هو ما يحتاج إليه المرء . . أو يحتاج إليه - بلا مراوغة - هذا المرء في الأربعين . ففي الأربعين لا يكفي المرء أن يحصي في محيلته ما تبقى ، بل هو يجب أن يمط ذراعيه إلى الخلف مرة ، أن يحضن ما تبقى وأن يراه .

كان ما سبق من أوله إلى آخره على سبيل التطويل ، ولم يكن مقررأ في البدء . ما كان مقررأ هو إقامة البرهان (إن كان يقوم) على ان شيئاً ما يجمع ما بين هذه المقالات فيبرر إصدارها في مجموع . أما وان المقدمة طالت ، فهل أترك هم البرهان ذاك للقراء المتبطلين كما يفعل الشطار من الكتاب ؟ لن أقول : « لا وألف لا ! » . ولكن لا موجب للهلع . يجمع ما بين هذه المقالات انني كاتبها وانها تتخذ كلها من النصوص مواضيع لها وانني أقول فيها أشياء قليلة ، أكررها من واحد إلى آخر لأنه ليس عندي

كثير أقوله . فما هو إذن ذلك القليل ؟ أن مفهوم الأيدلوجية غث ما لم يطابق مفهوم نظام الممارسة كله (لا وعيه المحوّر أو حجابيه وحسب) . وأن تناسل صور التنظيم الاجتماعي تناسل حر ، فلا يحيط السابق منها باللاحق بل يقدم إليه مادة لا تحصر احتمالات تشكيلها الجديد قبل أن يتحقق . وأن الوضع المفتوح على الهاوية لا يعرف ، بالتالي ، في أي جانب منها سوف يستقر . وأنت لا تعرف قوماً ما لم تعرف ما يصنعونه من الزمن والموت . وأنه لا يسعك أن تصنع خيراً إلاّ ضد الجماعة . وإن عليك الرفق بالجماعة لئلا يحول خيرك الرجراج شراً مرة أخرى . وأنت لن تخرج من هنا أبداً إلاّ أن تخرج محمولاً على الأكف ، حياً أو ميتاً . وأن الجدل هو أولاً جدل اللحم والطماطم وأن هذا ليس تحقير الفكر بل دخوله في اللحم وبقاؤه مع ذلك في الخارج . وأنه لا بد من العودة إلى الأصول لنبصر خواءها في ما نصنع . وأنه من المستبعد أن يكون الناس أشجاراً أصلاً ومن الخطر أن يكونوا أشجاراً مقلوبة فروعها في التراب وأصولها في الفضاء . وأنه لا يغيّر الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم عن غير قصد . وأنه لا بدّ أنهم قصدوا تغيير شيء ما ولكن ما تغيّر شيء آخر . وأن ما يتبقى لنا في الحرب هو تخيل أناس مرهفين .

ذاك ما يقرره هذا الكتاب أو يحاول . أما المدارات التي تتحصل من ارتيادها هذه الإنطباعات فهي أليفة ، هذه الأيام ، وهي - لا شتات الإنطباعات - ما يمنح الكتاب بعض تماسك ويرسم له مكاناً في تأمل مشترك . والمدارات هي الأصل والصيرورة التاريخية ، الدولة - المنشأة والجماعات المعرفة بأصولها ، تكون الأفراد من حيث هو متجمل ، في مجتمعاتنا ، بالرفض ومشروط بالنبد ومن حيث هو شرط لحفظ هامش للوحدة في المجتمع المجزأ ، الفن (أو الشعر) من حيث هو خلل في أنماط

التعبير القائمة ، أي اختزال لثقة اللغات من ذواتها وفتح لها ، بالتالي ، على عدم ضرورتها العميق وعلى إمكان التواصل ، عدم إمكان السيطرة على مصائر الكلام والأفعال وعدم إمكان الركون ، إلا على سبيل المغامرة ، إلى أي مشروع ، بما في ذلك مشروع الدولة ومشاريعها ، إلخ . .

يطبع ارتياد هذه المدارات ، ها هنا ، جنوح منهجي إلى المحسوس ورفض لدوران الكلام على نفسه ، مصدرهما الشعور بأن الكلام يدور ، في الأقل ، على كلام آخر . ولما كانت هذه النصوص مقالات نقدية ، فإنها من جهتها ، تدور ، بلا موارد ، على نصوص أخرى . والنصوص الأخرى هذه تتصف جميعاً بالإكتراث للمحسوس أيضاً ، للكثرة (وإن كانت موحدة في بنية) وللعيش اليومي (وإن يكن عيشاً للسياسة والحرب) ولتبشر التاريخ (وإن حفز النظر فيه هم الدولة أو الجماعة الواحدة) ، إلخ . . أما المقالات المنشورة هنا فهي ، وإن لم تكن تفرط في محسوس مادتها هذه ، مضطرة إلى أن تستخلص منها هياكلها العامة وأن تعمل فيها أدوات نقد مجردة . ولعلي لا أخطيء كثيراً إن سميت « الحالة » المتحركة في منهج هذه المقالات وقوعاً مجرداً في هوى المحسوس !

(كان ما في هذه الفقرات الثلاث الأخيرة هو كل ما قررته في البدء . وقد حضرت منه ، قبل البدء ، بضع عبارات وعلامة التعجب الأخيرة) .

أما الطرب فهو تقمص الصوت لضبط مدة الداخل على وتأثر الغناء . وهو أيضاً محو الفوارق في الجماعة وإحالتها ، في صفاء الصوت ، إلى

شخص واحد ، إلى كل شخص واحد . ولا يقوم الطرب إلا باللازمة أو بالقافية في الأقل . وسواء طاولت اللازمة - القافية في بلوغ المرسى أو انتهت إليه دفعة واحدة ، فهي تبلغه في كل حال . وما بين اللازمة واللازمة تيه وقلق وتشوق إلى المواني . والطرب طموح الكتابة ولكن الكاتب فقير إلى هداة القافية الأكيدة ، يتعين عليه أن يقصد الأفق إليها وهو لا يعرف عند أي أفق يجدها . بل إنه يعلم أن عليه أن يضعها بنفسه عند أي أفق يصل إليه . فهو يعرف من الطرب أوقات السعي الميرير إلى خاتمة وأنه قد يقارب الطرب أو لا يقاربه حين يطالع المنتظر في النص المنشور ، ويكون هو وحده الجماعة في الواحد . وذلك ان مطمح الكتابة أن تكون تلاوة عن ظهر قلب أي ما هي نقيضه . والذين يعلمون ما سيقولون قبل أن يقولوه ، وإن كانوا هم سواد من نقرأ ، لا يسمي عملهم كتابة . إذ إن مط الذراعين نحو السطر الأخير والسعي إلى تكوير زمن النص في الخضم هما قصارى هذه الصنعة : شد اللحظة المقبلة نحو الآن الذي يتملص من بين الأصابع بدوره ، والتساؤل كيف لنا أن نوقف هذا الجدول السائب ؟ وحين سيأتي وقت النظر إلى الوراء ، سنرى سدود الورق الطفولية في تظاهرها باعتراض المجرى أمام مياه الحياة المبتذلة . سنرى عشرة منها عند المنعطف الأول حيث غاب النبع عن البصر ، وأربعين حيث أخذ الجدول يتلوى حول محور مستقيم ، وعشرة أو عشرين على مقربة من المصب الأخير .

28 أيار - 3 حزيران 1983

مكان ما

لـ « تاريخ الايدولوجيات »

معلوم ان اكمل النصوص التي كرسها ماركس وانجلز لمسألة الايدولوجية - وهي نصوص ما تزال الى اليوم تقدم مرجع المسألة النظري - قد بقيت مجهولة زمنياً طويلاً بعد موت صاحبيها (*) . فـ « الايدولوجية الالمانية » كادت تكتمل عليها دورة قرن ، وهي « متروكة لنقد الفيران القارض » حسب عبارة شهيرة لماركس نفسه . فلم تبرز بالطبع (في موسكو وفي ليزينغ) الا عام 1932 (1) ! ولم يكن اهمال النصوص هذا الا وجهاً مادياً لاهمال المسألة نفسها . فغلب على اهتمام لينين موضوع الحزب على انه قيادة الطبقة العاملة ، أي على انه - بادىء ذي بدء - مركز الوعي

(*) تعليق على كتاب تاريخ الايدولوجيات لمادارة فراسوا شاتليه - ثلاثة اجزاء - دار هاشيث ، باريس 1978 . وقد أخذت تصدر بعد كتابة هذه المقالة ترجمة عربية لاقسام عدة من الكتاب نشرها في أجزاء منفصلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) - بيروت . صدر منها . ايدولوجيا الانسان ، ايدولوجيا الحرب والسلم ، ايدولوجيا الغزو ، ايدولوجيا التقدم .

Histoire des idéologies, sous la direction de François CHATELET, 3 volumes, Ed Hachette, paris 1978.

وقد نشر هذا التعليق في الفكر العربي ، عدد تموز - آب 1978 واتبعنا عبد الله العلايلي في وضع « ايدولوجية » لا « ايدولوجية » بلأاء اللفظة الفرنسية ، وذلك لمناسبتها الوزن العربي .

MARX et ENGELS: L'Idéologie Allemande Ed. Sociales, Paris 1968, P. 28 (1) (Avant propos) .

الذي تبلور فيه ايدلوجيتها في وجه غارات الايدلوجية المعادية . واثمر ذلك ، على ما هو معروف ، تصدياً لاحصنة طروادة المختلفة : مادية الاقتصاديين ، ارادية الارهابيين وما يتبعها من بيروقراطية الحزب والدولة او من ليبرالية رأى فيها لينين تفسيحاً لفعالية الاجهزة الجديدة . من هذه النصوص المدججة ورثت مسألة الايدلوجية نسقاً من تصنيف الاطراف والتعريف بها في سياق صراع محدد . الا انها لم تراث تاريخاً ولم تراث ، على الاخص نظرية عامة . فلم يكثرث لينين مباشرة لطبيعة الايدلوجية او لنظمة عناصرها او لتعيين مكانها وحصر اشكال فعلها ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية او للتدقيق في الوظائف المتحققة بالفعل المذكور . وقد سهل لاحقاً ، على التصنيف الطبقي البسيط للايدلوجيات ، ان يكون ، في غياب هذا كله ، قالباً لصب الانحرافات الجاهزة ، على النحو المعروف .

في هذه الاثناء كانت النظرية العامة للايدلوجية تترعرع في مشاتل منفصلة الى هذا الحد . وذاك عن الحقل الماركسي « الرسمي » (معزولة عنه ضمناً او منبوذة منه علناً) : غرامشي في ايطاليا ، لوكاش ومانهايم في المجر . . . وكان مقدراً الا تصبح هذه المشاتل (ومعها نصوص ماركس وانجلز السابقة الذكر) موضع عناية فعلية ونقطة انطلاق لجدل جديد متماد في مسألة الايدلوجية إلا مع اعلان التخلي عن الستالينية وانفجار المناظرة الصينية السوفياتية . فكأن النظر في وضع الماركسية نفسها (كيف ، امكن لها انتاج الستالينية ؟) ايذاناً بتربيع الايدلوجية في واجهة البحث . . ووافق ذلك ، على صعيد آخر ، بدء أزمة المؤسسات الايدلوجية نفسها (مؤسسات التعليم خاصة) في ديمقراطيات الغرب

البرجوازية . . . وهي الازمة التي منحت البحث منطلقاً اجتماعياً مباشراً . . .

مذ ذاك ، أي منذ عشرين عاماً تقريباً ، لم تغادر الايدلوجية هذه الواجهة . حتى أن هنري لوفيفر اخذ يشعر ، منذ عام 1969 ، أن هذه الكلمة قد نضبت ، رغم قصر المدة التي انقضت على مباشرة تمحيصها وتداولها الواسع⁽²⁾ . كان ألتوسير ورفاقه قد حملوا إلى هذا الحقل افكاراً لا ينتقص من بعد اثرها تبدد شملهم الفكري لاحقاً ولا ما وجهه بعضهم إلى بعض أو ما وجهه آخرون إلى ألتوسير ، خاصة ، من نقد يستحق ، دون شك ، أن يتوقف عنده ملياً . . من ذلك أن إبراز المستوى الاقتصادي من علاقات الانتاج على أنه المرجع الأخير (لا الوحيد) لتحديد علاقة السيطرة الاجتماعية ، بجاء يحرر المستوى الايدلوجي - وسواه ايضاً - محيلاً إياه ، في حد ذاته ، إلى غرض للنظرية ، مبرزاً وقع التحوير الذي يتم عنده في الإدراك وفي اشكال الفعل ، موسعاً أمام جدل المستويات أو الصور (السياسة ، التشريع ، الايدلوجية ، الاقتصاد) في السيرة الاجتماعية . من ذلك ايضاً استيعاب نظرية للمعرفة (كانت قد نمت خارج الماركسية مع باشلار خصوصاً وكان مرجعها سبينوزا) مؤداها أن المعرفة تبدأ من المجرد لا من المحسوس وأن الموضوع الواقعي مختلف عن

(2) « قد يكون هذا التصور مني بالنضوب دون أن يكون خطأ . أفكون شأن الايدلوجية هو شأن الاستلاب (. . .) مع فارق وحيد هو أن تصور « الايدلوجية » قد رث قبل أن تمضي على استخدامه مدة طويلة » .

LEFEBVRE (Henri): «Les paradoxes d'Althusser», in: Au-delà du Structuralisme, Paris 1974, p 388

الموضوع المعرفي ، على نحو يعيد مرة أخرى مسألة « الصور » الى قلب الجهد النظري وي طرح مشكلة الصور « الايدلوجية » من حيث طبيعتها ووضعها في مواجهة الصور « العلمية » (أي ادوات المعرفة) والصور « النظرية » (أي ادوات نظرية المعرفة) الخ . . . (3) .

قلنا ان هذه الافكار كانت بعيدة الاثر . . . غير ان كلمة « اثر » قد تكون هنا كلمة طائشة . فالذين وقع عليهم « أثر » التوسير ما لبثوا ان سكتوا أو خلفوا هذا الاثر وراءهم . في « نظرية » الايدلوجية ، خاصة ، اخذت النصوص الالتوسيرية او ذات المنحى الالتوسيري ، تدور على نفسها وتستحيل بسرعة الى غطيظ مجرد . وهو ما يفسر « ضجر » لوفيفر الأنف الذكر . بل ان المحاولات التي جرت ، داخل الحلقة الالتوسيرية ، لحمل الافكار الجديدة الى حقول غير حقل النظرية العامة (او الفلسفية) جاءت هي الاخرى الى الخيبة اقرب . فان عدة هذه المحاولات لم تقتصر على ما سبق التنويه به من افكار بل جعلت بين ادواتها جوانب اخرى من « المذهب » : نقض التاريخانية ، نقض الانسانية النظري . . . أي بكلمة واحدة « بنيانية » التوسير . . . فاذا سهل على قارئ بيار ماسري (4) مثلاً ان يشهد بضرورة استبدال تصور « الانتاج » بتصور « الخلق » في مجال النقد الادبي وبما يتبع ذلك من تنظيم جديد لجهاز التصورات النقدي ، فانه يبقى صعباً على القارئ نفسه ان يسلم بقدرة هذا الجهاز على استيعاب خصائص النصوص . . . بل ان

(3) يجد القارئ عرضاً لحص فيه التوسير نفسه منجراته العكسية :

ALTHUSSER (Louis): «Soutenance d'Amiens» in: Positions, Paris 1976, pp 127-172.

MACHERY (PIERRE). Pour une théorie de la production littéraire, Paris 1966 (4)

القارئ قد يشعر - وان كان قليل الحفاوة بالانسانية - ان جهاز ماشري لا يقبض فعلاً على النص الا بمقدار ما يتسرب الى الجهاز ، رغم انفه ، زيت ، او دم ، « انسانوي » عبر كلمات - انايب من طراز « معنى » و « وهم » و « حكم » وما شابه . . .

ولم تكن الالتوسيرية اوفر حظاً عند تورطها في التنظير لدراسة المجتمعات « البدائية »⁽⁵⁾، فاجتمع الموقف اللاتاريخاني هنا الى مبدأ الصراع الطبقي (في صورته التي يرسمها « البيان الشيوعي ») وتحصلت من هذه المزاوجة نتائج لا يملك جوزف غابيل ان يخفي سخطه النظري وهو يذكر مثلاً لها النص الآتي المأخوذ من كتاب تيري : « نعلم ان الطبقات ، في رأي ماركس ، لا تظهر في « حالتها الخالصة » الا عندما يبسط نمط الانتاج الرأسمالي هيمنته . اما حين يكون نمط انتاج آخر - عبودي او اقطاعي مثلاً - هو المسيطر ، فتكون الطبقات حاضرة في صورة طوائف مهنية (castes) او اسلاك (جمع سلك ordre) او اوضاع (conditions)⁽⁶⁾، ويعلق غابيل قائلاً ان تيري ونص ماركس الذي يرجع إليه يمارسان « مماهاة متسلسلة » تفترض أن مهمة الماضي هي التمهيد للحاضر وان للتاريخ معنى خبيثاً . ويضيف ان تيري لا يعوزه الا افتراض فكر فوق التاريخ وخارج الطبيعة ليكتمل لقاءه مع اللاهوتي بوسوييه .

والراهن ان نقد الايدلوجية الالتوسيري كان يحمل مقتله في كمال نظامه . فهو لم يقدم منطقاً او آلة للمعرفة (organon) ، فحسب ، بل

(5) نشير الى كتاب: TERRAY (Emmanuel): Le Marxisme devant la société primitive, paris 1969.

(6) GABEL (Joseph) Art. «Idéologie» in Enc. universalis, vol, 8 .

قدم ، فوق ذلك ، « أصولا » تقع خارج نطاق المنهج . كانت الخشية من غمط « الانقطاعات » في السيرورة الاجتماعية وفي سيرورة المعرفة ومن احلال التوالد المتواتر محل التكسر هي ما اورث اللاتاريخانية . وكانت الخشية من اسطورة « الذات » واسطورة « الاصل » وما شاكلهما ومن الانكفاء نحو هذه الاساطير على انها مبدأ التاريخ ، هي ما اورث اللانسانوية . لكن هذا النفي سمح لماهيات من طراز الصراع الطبقي (أي لأصول المذهب) ان تتنزه عبر التاريخ ، بحيث لم تعد الانقطاعات كافية لإزاحة شبح التكرار عن تجلياتها المختلفة . والتكرار - او على الاصح ، ادعاء حصوله ورد التاريخ اليه - هو في الصميم من الايدلوجية التي حملت حلقة التوسير مشروع ازاحتها من درب المعرفة . فما الذي تدعيه كل الايدلوجيات سوى ان التاريخ يضمّر ، عبر اطواره ، معنى واحداً أو غاية معروفة ، وان اطواره ليست الا تحقيقات مختلفة للمعنى او للغاية . . او هي نكوصات متباينة عن هذه أو ذاك لا تبلغ من السلبية حد ابطالها في أي حال ؟

رغم النجاح في رد الاعتبار الى الايدلوجية بصفاتها موضوعاً للنظرية ، خاب اذن السعي الى انتاج نظرية لنقد الايدلوجية تكون مستقلة فعلاً عنها . واتاح ذلك للجدال برمته ان يبقى بعيداً عن الحسم .

بقيت اللفظة نفسها تتراوح ، دون ضوابط ثابتة ، بين معناها الوضعي (نظام من الافكار موظف في عمل جماعة ، الخ . .) ومعناها التقويمي (نظام من الافكار يبرر وضعاً ويعمل على اخفاء تناقضه ، الخ . .) . وبقي ماء الايدلوجية عكراً : ما نسبة الايدلوجية الى البنى الفوقية عامة ؟ هل تحتوي الايدلوجية الدين والاخلاق والشرائع (أو روح الشرائع) وقيم التنظيم الاقتصادي ، وقيم العمل السياسي ، وقيم

مؤسسات المجتمع المدني (العائلة ، الحي الخ . .) ومعايير الجمال في
الفنون الخ . . ؟ وأي نظام من العلاقات يستوي لهذه الاشياء كلها في
جراب الايدلوجية الضخم ؟

لم يفلح الجدل النظري في الخروج بصورة مركبة ، محددة المعالم ،
مرنة الحركة لهذا النظام . لكن ضرورياً غير « نظرية » من الكلام افترحت
خارج الجدل النظري وفي مناخه (ولا نقول بتأثير منه) . بعض هذا
الكلام جاء وصفاً ، مجرد وصف للايدلوجية . ويتولى تلامذة ريمون
آرون في فرنسا اكبر قسط في مهمة كان معلمهم قد باشرها منذ
الثلاثينات . يتواصل هذا الجهد اذن في مدرسة يمينية ، تقع خارج
الماركسية وتعاديا ، لكن مؤسسها - آرون - محاور دؤوب للماركسيين ،
وليس خصماً يدير ظهره . ويدخل في باب الجهد المذكور كتاب جان
بايشلر : « ما هي الايدلوجية ؟ » . فالكتاب ، رغم ادعاء العنوان
والوهم « النظري » الذي ينشأ من عناوين الفصول الاولى ، وصف
ببحث لعمل الايدلوجية ولنموذجها المثالي (idéaltyp) بالمعنى الفييري ،
يقدمها بلغة علم الاجتماع شيئاً يخضع للعرض والطلب والاستهلاك
ويشغل وظائف متعددة لا يشعر المؤلف بضرورة البحث عن محور خفي
لها . فوظيفة التحوير التي تجعل منها الماركسية هذا المحور ، يقسمها
بايشلر الى اثنتين هما « التبرير » و « التقنيع » ويضعهما بعد وظيفة اولى هي
« الحشد » وقبل وظيفتين اخيرتين هما « التسمية » و « الادراك » . .
ويذهب آروني - فييري آخر هو بول فين الى ابعد من هذا في نزع الحالة
عن وظيفة التحوير المذكورة . . فهو لا يرى في الامر كشفاً يستحق الكثير

BAECHLER (Jean): Qu'est-ce que l'idéologie, Paris 1976. (7)

من التمهيد ، ناهيك بالخشوع . . اذ يجد وظيفة التحوير ماثلة معرفة منذ دراسة أرسطول - « سفسطة » التبرير « (8) » . .

وفي وسع المرء ان يعترض على هذا العزوف عن الجهد النظري والوصول الى حد ازدرائه . لكن حصيلة المواجهة النظرية التي تمت حول التوسير اوضحت الافتقار الى عمل الوصف الذي يتولاه الارونيون اليوم . ولا ريب ايضاً ان الوصف يضمراً اساساً نظرياً وان هذا الاساس وما يقوم عليه عرضة للاستدعاء الى محكمة النظرية . هذا امر يتذكره الماركسيون فوراً ، حال وقوعهم على كلمة « وصف » . الا ان النقد النظري يكون اوفى اذا كلف نفسه ان يستند الى نواة المعرفة القابعة في العمل الوصفي . . .

ضرب آخر من الكلام تنامي ايضاً في مناخ رد الاعتبار الى الايدلوجية ، هو تاريخ الايدلوجيات . هذا التاريخ مختلف (من حيث تركزه على صلة النظم الفكرية بالسلوك الجماعي او المشترك) عن تاريخ الافكار القليم . . لكنه هو الآخر ليس ابن يومين . لم يكن معروفاً باسمه . . غير انه كان حاضراً مثلاً ، وما يزال ، في حقل اوسع من حقله هو ذاك الذي يختص به « تاريخ الذهنيات » (9) . ويعتبر مارك بلبوك مؤسساً لتاريخ الذهنيات هذا منذ العشرينات . غير ان وجود السابقة - او المؤسس - امر لا يعتد به كثيراً ولا يخفي ان تاريخ الذهنيات ، هو الآخر ، لم يشهد ثغوراً مطرداً الا خلال العقدين الاخيرين ، وفي هذا المناخ نفسه

VEYNE (Paul): Comment on écrit L'Histoire Paris 1971, PP. 225-226 (8)

(9) انظر بصدد هذا التاريخ : LE GOFF (Jaques) : «Les mentalités: Une histoire : ambigue» in: Faire de L'histoire, tome 3, Paris 1974, PP 76-91 .

الذي حاولنا ان نحصي بعض مواليدته . . خارج حقل « الذهنيات » ، نجد حضوراً لتاريخ الايدلوجية في تواريخ يفيض حقلها عن الايدلوجية ايضاً هي تواريخ « الكلام » التي يكتبها ميشال فوكو⁽¹⁰⁾ . واذا كان يسع تاريخ الذهنيات ان يكون تاريخاً للحب ، مثلاً ، من حيث هو حركات مقننة للجسد وصيغ معدة للحوار وعلاقة متفاوتة بين طرفين ، فان في وسع تاريخ الكلام ان يقرب الشقة مثلاً ما بين استجواب المتهم في المخفر والتحقيق « العلمي » الذي يتأسس عليه علم النفس ، وان يجد في الاول قدوة للثاني . في هذا كله يمكن العثور على الايدلوجية اينما كان . فهي تقنن وضع طرفي العلاقة الجنسية ، وهي ترسم للشرطي حيز اسئلته . لكن الايدلوجية لا تستوعب كل « الحب » ولا كل « الاستجواب » . لذلك لا نعثر على تاريخها مستقلاً في التواريخ التي تتخذ « الذهنية » او « الكلام » مستوى يقبع عليه الوصف .

اليوم بات لنا ان نعثر على تاريخ الايدلوجيات في « تاريخ الايدلوجيات » . . وهذا الذي بين مزدوجين عنوان كتاب كان علينا ان نقدمه هنا فآثرنا ان نبحت ، بكثير من العجلة ، عن المكان الذي يتربع فيه . واذا كان القارئ قد ادرك معنا ان هذا المكان مشترك بين تاريخ « الذهنيات » وتاريخ « الكلام » وانه يقع بجانب الوصف العام للايدلوجية وتحت الجدل النظري المتعلق بماهيتها ، في مواجهة النظرية ، وبموقعها ووظائفها . . وان امتلاء المكان المذكور شرط لعدم شغور المكان الآخر المعد للنظرية ، نكون قد ادركنا غايتنا من هذه العجالة . .

(10) يجد القارئ مقالاً عن فوكو في هذا العدد لفرسوا ربال . ويجد تعليقاً لنا على كتابه المراقبة والعقاب في مجلة « دراسات عربية » ، العدد 3-7- (1977) .

لماذا لا نقدم « تاريخ الايدلوجيات » ؟ لانه ، بمعنى ما ، لا يقدم . اذ ماذا يسعنا ان نختار منه ؟ الحروب الصليبية ام الثورة الفرنسية ؟ « الفتح والسلطة في الاسلام » ام « البروتستنتية وتبرير السيف » ؟ « نشوء الدولة العلمانية » من احشاء الفكر الوسيط ام « ايدلوجيات التحرير » ؟ « كسملوجية الصين القديمة » ام « ايدلوجية المدينة اليونانية » ؟ الخ ، الخ . . . الواقع انه يصعب على الاختيار ان يجد لنفسه مبرراً . . . وان عناوين الفصول ، في اجزاء الكتاب الثلاثة كفيلة وحدها بملاء الحيز المعطى لنا هنا . لكننا لا نستطيع ان نتجاوز عن بعض الوصف الخارجي وعن تقديم التعريف الذي يضعه الكتاب نفسه لموضوعه . . .

الكتاب اذن في ثلاثة اجزاء يصل مجموع صفحاتها الى الف ومائتين . ادار التأليف فرانسوا شاتليه ، وهو من اساتذة الفلسفة في احدى جامعات باريس ، عرف بكتابين تناول في اولهما « تكون الفكر التاريخي في اليونان » وكرس الثاني لافلاطون . وشركاؤه في التأليف هنا يصل تعدادهم الى خمسة وعشرين . وليس بينهم اسماء براقية ، في ما عدا اندريه غلوكسمان وهو من الجماعة الموسومة بـ « الفلاسفة الجدد » . . . لكن قراءة بضعة فصول من الكتاب تثبت بسهولة ان البريق او عدمه ليس مقياساً لشيء . . . وبين المؤلفين اثنان عربيان هما احمد حسناوي ومحمد علال سينا سور كتبنا عن الاسلام .

وتعريف الكتاب للايدلوجية جدير بالاثبات :

« نطلق هنا اسم الايدلوجية على نظام متماسك الى هذا الحد او ذاك من الصور والافكار والمبادئ الخلقية والتمثلات الجامعة ، وايضاً من الحركات الجماعية وبنى القرابة وتقنية البقاء (او الانماء) ومن التعبيرات التي نصفها اليوم بالفنية ومن الكلام الاسطوري او الفلسفي ومن تنظيم

السلطات ومن المؤسسات والنصوص والقوى التي تضعها المؤسسات في موضع الفعل ، وهو نظام غايته ان يضبط داخل جماعة او شعب او امة او دولة ، علاقات الافراد بمن ينتمون اليهم وبالعرباء وبالطبيعة وبالخيال وبالرمز وبالالهة وبالأمال وبالحياة والموت » . (« المقدمة العامة » وهي تفتح كلا من اجزاء الكتاب الثلاثة) .

من البين ان اتساع التعريف على هذه الصورة يطرح مشكلة على التأليف . . . وهي مشكلة العثور على محور يتيح لهذا النظام ان يكون نظاماً . لكن القارئ يلمح ، دون كبير صعوبة ، وجه الحل الذي ارتآه الكتاب لهذه المشكلة . فالمحور الدائم الحضور من فصل الى فصل هو محور السلطة (مصدرها ، مركزها ، اداتها ، اطرافها ، تركيبها ، معاييرها ، الخ . . .) . وهذا المحور ماثل في التعريف اعلاه : « (. . .) نظام غايته ان يضبط (. . .) علاقات (. . .) » . على ان هذه المشكلة ما ان تجد حلها حتى تبرز من ورائها مشكلة اخرى : توزيع الفوارق داخل الايدلوجيات وبينها ، الفوارق التي تتحدد بها ايدلوجية مختلفة عن سواها ، وبالتالي - مادياً - توزيع فصول الكتاب . هل يعتمد تقسم زمني ام تقسيم جغرافي ام الاثنان معاً ؟ مصدر المشكلة ان الايدلوجية لا تطيع التاريخ دائماً ولا الجغرافية . فقد عاصرت الديانة اليهودية ردها من الزمن كسملوجية مصر القديمة ، لكن ألفين وثلاثمائة سنة مرت على اندثار الثانية ، مع فتح الاسكندر لمصر ، وما زالت الاولى قائمة . وقد عاشت المدينة اليونانية وماتت (رغم كل ما يمكن ان يقال عن دائرة اشعاعها الواسعة) على رقعة صغيرة من الارض . اما الاسلام فقد ترك نظاماً للسلطات يشغل ويلهم الى الان عشرات الدول . . . وفي داخل كل ايدلوجية (او كل عصر ، او كل مجتمع مستقل) هل يعتبر وجود

الفرق والشيء دليلاً على وجود الايدلوجيات المستقلة ؟ أي ما هي الشروط التي تسوغ الكلام عن ايدلوجية واحدة ، ومتى يبدأ الكلام عن اثنتين من اصل واحد ؟ وهل ديمقراطية بروتوس هي ديمقراطية روبسبير الذي كان يتمثل به كثيراً ؟

يتعامل الكتاب مع هذه المشكلة بمرونة كبيرة . . بحذر متساو من المماهة الطائشة ومن الاخذ بتناقضات وفوارق ليس تحتها كبير امر . كلا ، يقول فرنسوا شاتليه ، لم تكن المدينة اليونانية هي الدولة الحديثة . . لان البيروقراطية الدائمة غير الخاضعة للحساب الديمقراطي ولا للاستبدال الدوري لم تكن موجودة في المدينة اليونانية . . بلى يقول جيرار ميري : كانت الدولة العلمانية التي رسم معالمها مارسيل دوبادوهي نفسها الدولة العلمانية التي بناها لويس الرابع عشر وما زالت قائمة الى اليوم ، لان مارسيل - منذ الربع الاول من القرن الرابع عشر - هو صاحب مثال « المجتمع المدني » المؤسس على « الشريعة » ذات المصدر البشري ، وهو المثال الذي قامت عليه الدولة المذكورة . الخ . .

قلنا ان هذا الكتاب لا « يقدم » . . ولم نغامر الا ببضعة خطوط في رسم صورته لا تستنفد شيئاً منها . وبرغم كونه تاريخاً من الصنف الموسوعي اعد ليرجع اليه لا ليقرأ دفعة واحدة ، نضيف انه كتاب يقرأ . وقد حاولنا ان نحدد مكانه ، من حيث موضوعه . فبقي ان نقول انه ، من حيث صنفه ، أي من حيث انتمائه الى التواريخ الموسوعية المعاصرة ، يحوز مع المكان المشروع مكانة بارزة . والتأنيث هنا للتعظيم .

ميشال فوكو في السجن

ينضوي كتاب ميشال فوكو الأخير « المراقبة والعقاب » في حركة بحث هائلة الخصوبة ما زالت ، منذ سنوات عديدة ، تنخر الصورة السائدة لاصول السلطة الاجتماعية واشكالها (*) . وتنمو هذه الحركة خارج الماركسية وداخلها . . لكن خصبها يتأتى من يقظة حادة في مواجهة الواقع وحرص شديد في التقصي وقلة اكتراث بقوالب الفكر المكرسة ، مهمل كانت . ولعل في وسعنا ان نعثر على أصل لهذه الحركة في صفحات خلفها ماركس ايام شبابه بين « المسألة اليهودية » و « الايديولوجية الالمانية » ووجدت لها استكمالاً - مبثراً هو الآخر - في بعض دفاتر غرامشي . وقد كان من اثر الحركة المذكورة ، في تجلياتها المعاصرة ، أنها اعادت الاعتبار لركام من الورق كان غارقاً في الغبار ، من نظام العمل في هذا المستشفى الى سجل المقيمين في ذاك السجن الى دفتر الدوام في تلك المدرسة . . باتت هذه الاوراق هي المصدر الاول لتاريخ هذا الوجه أو ذاك من وجوه الثورة الفرنسية مثلاً . وبات على كتب روسو وخطب دانتون وسان

(*) نشر هذا التعليق في دراسات عربية ، عدد كانون الثاني 1977 . وموصوعه

Michel Foucault: Surveiller et punir, Naissance de la prison, Gallimard 1975

جوست ان تجد لنفسها تأويلاً ومكاناً تحت الضوء الباهت المنبعث من « أرشيف » ما ، نائم في أقبية الشرطة او ما شاكلها .

السلطة والمعرفة

وليس يخلو هذا المنحى من علائق بفرع اخر مزدهر من فروع البحث الاجتماعي : ذاك هو البحث في الحضارات التي يطلق عليها لقب « البدائية » . ما دامت معرفة المجتمع البدائي تلزم الباحث باحصاء ما يعرفه أهل ذاك المجتمع من اصناف النبات والحشرات وما يستعملونه من أدوات وما يتبعونه من طراز في البيوت وتنظيم القرية ، الخ ، الخ . . وما دام هذا كله يشترك في رسم اصول التنظيم الاجتماعي وتقسيم العمل وتوزيع السلطة . . وما دامت صلات القرابة ، من أبسطها الى أشدها تعقيداً ، محوراً ضخماً من محاور معرفة وثيقة للجماعات البدائية . . فما الذي يلزم الباحث اذن - حين يتناول مجتمعه هو - بالاختصار على مبادئ الدساتير وتعاقب الملوك والتراوح بين الحرب والسلام . . او ايضاً على تحولات هيكل الانتاج العام وكتل القوى العاملة ؟ وراء الاهداف الفاقعة او الارقام المنظمة ، يقبع تاريخ اخر مترامي الاطراف والمصادر ، يتسع للصور نفسها وللارقام . . لكنه يحول مكانها ومعناها في سياق شموله .

. وليس يخلو منحى البحث نفسه أيضاً من علائق بـ « الالسنيات » ، علوم اللغة الجديدة . . اللغة ملك عام لان الفقراء والجهلة هم ايضاً ناطقون . وعلوم اللغة تظل على برودها حين تواجه العبارة ، أكانت هذه الاخيرة منتمية الى ارسقراطية الجمال الادبي او الى كلام الرعاع . . على الالسنيات اذن ان تحدد الاشكال العامة لاجراء العبارة . وعليها في سبيل ذلك ان تختار النماذج لتحليلها ، دون مفاضلة بين « طبقات » الكلام .

لذا تترد اللغة الى تواضع كامل حين تستعيد صفة الارث العام . لا يعود الكلام التاريخي هو كلام الملوك الذي « لا يعاد مرتين » . . . يصير التاريخ مقروءاً في كل كلام . .

والكلام - بفعل النظام الذي يفرضه على العالم - هو دائماً وعاء السلطة . والسلطة ذات الجهاز البشري المختص (سلطة الرئيس ، سلطة الشرطي ، الخ . .) ليست الوحيدة التي يتناولها منحى البحث الجديد . بل هو ينطلق من المدرسة الفرويدية ، ليتقصى صور السلطة في الحقل النفسي . وما يجري ابرازه هنا ليس سلطة الفرد على نفسه (وهي مدار علم النفس الظواهري) بل اذا صح التعبير ، سلطة نفسه عليه . . سلطة الكلام الذي « يقال » فينا ، دون ان نقوله نحن .

لا يعود ثمة معنى للفصل اذن بين المعرفة والسلطة في النفس ، في المجتمع ، ايا كان ، او في أية واحدة من خلاياه . السلطة تنتج المعرفة وتستهلكها ، والعكس بالعكس . والحقل الظاهر لهذا الجدل هو العبارة (الرغبة ، القول ، الصورة ، الحركة ، النظام . .) . هذا الجدل بين السلطة والمعرفة هو مدار كتاب ميشال فوكو عن السجون . بل هو مدار كتبه كلها (وهي قليلة العدد ، حتى الآن) ، يميل كل منها الى قطب من القطبين . . « تاريخ الجنون » و « المراقبة والعقاب » في جانب السلطة ، و « الكلمات والاشياء » و « علم آثار المعرفة » ، مثلاً ، في جانب المعرفة .

حدود عذاب بلا حدود

ما يلاحظه الكتاب أولاً هو ان النفس قد دخلت ذات يوم - او ذات قرن - الى عالم العقوبة . متى تم ذلك ؟ في أواخر القرن الثامن عشر . لكن التحول لم يكن قد انجز بعد عام 1840 . . قبل ذاك كان الجسد

يظهر عارياً في ساحة العدالة وكانت هذه الاخيرة تعمل فيه ادواتها . .
يتكسر الجسد دون تعجل على « الدولاب » ، ينتزع اللحم من ادق ثناياه
احساساً بالكماشات ويصب الكبريت الفوار على الجروح ، تستخرج
أحشاؤه ، على عجل ، ليراها بأم عينيه قبل أن يغيب ، تتنازعه الخيول
الى الجهات الاربع ، ينتهي فحماً ورماداً في النار الهائجة . . لم يكن
العذاب استثناء او افراطاً من قضاء أفلت من ضوابطه . كان مظهراً
منتظماً لسلطة العدالة . وكانت مهمة العدالة هي تنظيم هذه المبارزة بين
جسد الملك وجسد المحكوم . الملك أقوى مهما كانت قوة المجرم ، الملك
أقوى أيا كانت فظاعة الجريمة . وكانت أفظع الجرائم هي قتل الملك او
قتل الاب . اذ ذاك كان جسد الملك - او الاب - المقتول يصاب بالسعار .
كان لا بد ان يقام البرهان ، ساطعاً ، فاجراً ، على ان جسد السلطة ما
زال هو الاقوى ، ولو أخذ غيلة . .

لم تكن هذه الاستمانة في القصاص تخلص من خطر . كان الوقوف امام
المصير الرهيب يحرق لسان المحكوم ، فيصرخ مدعياً البراءة او مفاخرأ
بالجرم . وكان الهياج يستشري أحياناً بين صفوف الجمهور . . . لكن هذا
لم يكن أسوأ ما في الامر . بل ان ما أخذ يتكشف ، رويداً رويداً ، عند
اواخر القرن الثامن عشر ، هو ان ارتهان العدالة بسلطة الملك المطلقة يحد
من مجالها ، مهما بلغت من القسوة ، ويدخل عليها عدم الانتظام . .
كانت المخالفات التي تفلت من هذه العدالة ، بلا حصر . وكانت متنوعة
تنوع درجات السلم الطبقي . فلكل مرتبة جرائم صنفها القانون ، لكنها
لا تؤخذ عليها ، في العادة . وهذه « الجرائم » ، في مجموعها ، داخلة في
صلب الاصول التي تنظم حياة كل مرتبة وعلاقاتها بسواها . . وهي
ضرورة لا غنى عنها لتوازن الجسم الاجتماعي . لذا كان وقوع القصاص

استثناء اذا قسناه على ما يبقى من الجرائم دون قصاص . . وان لم يكن وقوع العذاب استثناء حين يقع القصاص ، بل شكلاً عادياً يتخذه هذا الاخير . .

من « الجسد » الى « الانسان »

حين جاءت الثورة الفرنسية ، كان قد تم اكتشاف « الانسان » . . هذا الكائن المجرد بات مقيماً في كل جسد بشري . وكان لا يد للمصلحين ان يعثروا عليه في جسد المجرم . رفعت البرجوازية نفسها بهذا الاكتشاف الى مصاف الطبقة المسيطرة القديمة . وكان البرجوازي بصفاته - بالعقل ، بالنظام ، الخ . . - هو التجلي الامثل للانسان الجديد . ولما كانت البرجوازية لم تقدم نفسها على انها ذات صفات تحدد لها « جوهرأ » منفرداً عن سائر البشر ، بل قدمت صفاتها على انها الجوهر العام ، فقد كان يكفي ان تزاح « القشور » عن اي كائن بشري وان تقوم « الالتواءات » ، لينكشف تحتها جوهره العام : الانسان . . أي البرجوازي .

وحين استولى مصلحو العدالة - مع الثورة - على هذا المثال الجديد (الانسان) كانت لهم فيه غايتان : تحديد حيز المخالفة المتاح للشعب (بتعميم العقوبة على كل « انسان ») وتحديد سلطة الحاكم (اذ لا تعود غاية العدالة المباشرة اظهار بأسه في مواجهة جسد المجرم ، بل اعادة هذا الاخير الى « الانسانية ») . ولم يكن التعميم الانسياً ، في أي حال . كانت جرائم الدم تتراجع ، منذ زمان ، وتتقدم الى الصدارة جرائم الاملاك وجرائم الحقوق . وكان تعميم القصاص يعني ان لا تعود هذه الجرائم خارج نطاقه (وقد كان هذا شأن معظمها في السابق) . لكن التمييز ظل قائماً بين جرائم الاملاك وجرائم الحقوق : بينما اخذت الاولى

(السرقة مثلاً ، وهي ما يرتكبه الرعاع ضد البرجوازية) تخضع لاقصى العقوبات ، ظلت الثانية (سوء الائتمان مثلاً ، وهو ما يرتكبه البرجوازيون ازاء بعضهم بعضاً) خاضعة للتسوية والعقوبة المخففة والغرامة ، الخ . . . كان ثمة « ادارة » جديدة للمخالفات ، تعمم العقوبة (وتمنح الصفح) دون محو الخط الفاصل بين « طبقات » العقوبات والمخالفات .

اما تحول مرمى القصاص من « الجسد » الى « الانسان » ، فكان له أثر آخر . باتت « النفس » ، في كلام المصلحين ، هي المستهدفة بالعقوبة ، وتحول التعذيب الى فضيحة . ولم تكن الغاية ، بالطبع ، هلاك النفس ، بل خلاصها ، أي الكشف عن الانسان فيها وتغليبه . وبدا جسد الملك وجسد المجرم وكأنهما قد غادرا الحلبة الى غير رجعة . . . مرة اخرى كان بين غايات التحول ، الخوف دون « افساد » المجتمع تحت وطأة مشاهد العذاب الفظيعة . وأخذت « وظيفة القدوة » التي يؤديها العقاب تتحدد على انها استباق لتكرار الفوضى دون الوصول بالضرورة الى مستوى فظاعة الجريمة .

« تكنولوجيا الجسد السياسية »

هكذا تغيرت صفات العقوبة كلياً . فانتقلنا من « الانفاق الباذخ للسلطة » في عمل التعذيب المسعور ، الى حساب دقيق لاشكال القصاص . فلا يجوز لهذا الاخير ان يتجاوز « الحد الأدنى » ، على صعيد الكمية . ولا بد له من « مثالية كافية » تتيح رؤية الحرمان الذي ينطوي عليه . ولا مناص له من احداث « اثار جانبية » تطال الذين عرفوا بالعقوبة ولم يرتكبوا الجرم . وشرط صحته ان يقوم على « يقين كامل »

يحدد العقل شروطه وان يعبر عن « حقيقة مشتركة » يتيسر استيعابها للجميع .

وهو أخيراً يصل الى « أقصى حد من التخصيص » بحيث يكون ، في طبيعته ، موافقاً لطبيعة الجريمة . وهذه الصفات ، بطبيعة الحال ، نتائجها على تنظيم عمل القضاء واصله وصلاته بأجهزة السلطة الأخرى ، الخ .

فمن قاعدة « اليقين » تنبثق ضرورة تشديد الرقابة وعلنية الحكم . ومن قاعدة « الحقيقة المشتركة » يبرز دور العقل في بناء الأدلة وتنعقد الصلات الكثيفة بين العدالة والعلم . وعلى قاعدة « التخصيص » تقوم ضرورة قانون شامل لا يترك مخالفة إلا احصاها ، وضرورة « تفريد » العقوبات تبعاً لوضع المخالف ودوافعه . لم يعد المجرم « من اشيء الملك » بل صار ملكاً للمجتمع . وصار لهذا الأخير هم هو استباق الجريمة ، عوض التشفي بها بعد وقوعها (وهذا ما كان يفعله الملك) . اما المجرم ، فيريد المجتمع ان ينفيه وان يستعيده ، في آن معاً . ان ينفيه ليستعيده او ، على الاصح ، ان ينفي « المجرم » ليستعيد « الانسان » . من جهة يريد المصلحون ، حسب عبارة لاحدهم « ان يجعلوا من أماكن العقوبة حديقة للشرائع (على غرار حديقة الحيوان) تزورها العائلات يوم الأحد » . . . ومن جهة أخرى تهدف العقوبة (بصفاتها عقوبة مؤقتة ، في الغالب) الى تقويم المجرم ، بحيث يستفيد منها ، بقية عمره ، بعد ان يعوض المجتمع ما لحقه به من ضرر (بواسطة الاشغال الشاقة ، ذات المنفعة العامة ، مثلاً) . .

لكن أمراً غريباً حدث . بعد انقضاء عشرين سنة على الثورة

الكبرى ، كان ركن ركين من « الاصلاح » الذي حملته الى العدالة قد انهار : ذاك هو مبدأ الملاءمة بين طبيعة الجرم وطبيعة العقوبة . سقط التنوع الشيق في العقوبات واستحوالت مملكة القصاص الى امبراطورية رتيبة ليس فيها غير السجون . والحال ان السجن ، في العهد القديم ، كان عقوبة هامشية يزجى بها الملك اعتباطاً ، ولا تتعاطاها - على وجه الاجمال - العدالة المنتظمة . ثم ان المصلحين ، قبيل الثورة ، وأركان الثورة أنفسهم ، أجمعوا على رفضها . كيف أمكن اذن ان تكتسي الارض الفرنسية بشبكة متعددة المراتب من السجون وان يصير السجن جوهر العقوبة وشكلها الامثل ، ولما يمض الا عشرون عاماً على هدم الباستيل ؟ عاد الجسد اذن الى حلبة العقوبة . يروض ويجري الحساب على زمانه وتضبط دقائق أيامه . أما النفس فغابت مرة أخرى ، الا بصفتها مقراً لعادات الجسد . ولم تكن هذه العودة انكفاء الى احتفال العذاب . فالسجن مكان باهت للسر والعزلة هو نقيض ما رغب فيه المصلحون ، والعقوبة فيه تفارق وهجها القديم ورونق أعيادها الثرثرة . . هو مكان « الاجساد المطواعة » ومجال بين مجالات لـ « تكنولوجيا الجسد السياسية » الجليدة .

مملكة الانضباط

أمكن العزوف عن عدالة المصلحين - بعد العزوف عن عدالة الملوك - لان السجن لم يكن المجال الوحيد لتكنولوجيا الاجساد . في المصانع ، في المدارس ، في المستشفيات ، في الجيوش ، برزت صفة عامة للاجساد المطواعة هي « الانضباط » .

يقيم الانضباط صلة بين قابليات الجسد وتوطيد السيطرة عليه . وهو يبدأ مع اكتشاف الجسد بصفته « غرضاً وهدفاً للسلطة » . فلا يعود

الجسد شيئاً « يحلل » ، شأنه عند الفلاسفة ، بل يصير شيئاً « يتصرف به » .
أما اساليب فرض الانضباط فتمتد من توزيع الاجساد في المكان
(المكان المسيج ، المقسم الى مواقع ، الموجه المواقع الى وظائف محددة ،
الموزع الوظائف على هرم ذي درجات . .) الى فن ضبط العمل (الذي
يقسم زمن هذا الاخير ويدخل الزمن الى الجسد بحيث يصير الاول
ضابطاً مفروضاً لحركة الثاني ، ويزاوج بين الجسد وحركته في صلة هدفها
السرعة والفعالية ، ويحدد علاقة الجسد بالشيء المادي الذي يجري عليه
العمل ، الخ . .) ، هكذا يتم الانتقال من فيزياء الحركة البسيطة الى
عضوية السلوك الحي ، ويتفق تعميم الانضباط مع تأسيس علوم تحمل
السمة العضوية اياها (الفزيولوجيا ، علم نفس السلوك . .) .

ولا يتناول التقسيم الانضباطي حركة الجسد يوماً بعد يوم فحسب .
ولا يتناول الجسد المفرد وحده . بل هو ينظم تكوين القابليات على مدى
مرحلة قد تكون العمر برمته . في المدرسة مثلاً صفوف . وفيها ايضاً
فروع . والتمرين ، طال ام قصر ، ينتهي دائماً بامتحان ، بحيث تتبع
الامتحانات بعضها بعضاً وتتراكب ، متولية تعيين المراتب . ويخضع هذا
كله للبرنامج . . كان « اخوة الحياة المشتركة » اول من عمم « التمرين »
المدرسي ، بعد ان اخرجوه من حيز الرياضة الدينية وأول من ضبط برنامج
الدراسة . فالتمرين « يقتصد زمن الحياة ويراكمه في صورة مفيدة ويتيح
ممارسة السلطة على الناس بتوسط الزمن المنظم على هذا النحو » .

أما الانتقال من ضبط الجسد المفرد الى « تنظيم القوى » فقد بدأت
ضرورته تبرز في تنظيم سلاح المشاة وفي تنظيم الانتاج . كان الهدف في
الحالتين « بناء آلة يرتفع فعلها الى الحد الاقصى بتأثير التركيب المدروس
للقطع البسيطة التي تتألف منها » . لم تعد شجاعة الجندي او قوة العامل

مثلاً هي ما يعول عليه ، بالدرجة الاولى ، بل مكان كل منهما في وحدة القتال او في وحدة الانتاج . وكان لا بد أيضاً من ضبط الترافق او التعاقب في الزمن بين حركة فريق معين وحركة سواه . وكان لا بد اخيراً من قيادة لا تدع مجالاً للانفراد بالتصرف ، بل تطلق الحركة وتوقفها وتنظم الترافق والتعاقب والشكل والغاية ، الخ . .

كان هذا كله جديداً ، في القرن التاسع عشر . وتغذى هذا كله من معارف جديدة وغذاها . التاريخ هذه المرة : « مع فنون الاخضاع الجليدة ، أخذت دينامية المسارات المتواصلة تنزع الى الحلول محل ملوكية الاحداث الجليدة » . . والسياسة أيضاً : « يمكن ان تكون الحرب ، بمعنى الاستراتيجية ، متابعة للسياسة . ولكن لا يجب ان ننسى ان السياسة قد جعلت استمراراً . . للانموذج العسكري بصفته وسيلة اساسية لاستباق الاضطراب المدني . . واذا كان ثمة جسر من السياسة الى الحرب يمر بالاستراتيجية فان ثمة جسراً من الجيش الى السياسة يمر بالتكتيك . الاستراتيجية تتيح فهم الحرب بصفاتها طريقة في توجيه السياسة بين الدول . والتكتيك يتيح فهم الجيش بصفته مبدءاً لابعاد الحرب عن المجتمع المدني بينما كان المشترعون والفلاسفة يبحثون في العقد (الاجتماعي) عن انموذج بدائي لبناء الجسم الاجتماعي او لاعادة بنائه ، كان العسكريون ومعهم فنيو الانضباط يبلورون طرائق اخضاع الاجساد ، منفردة ومجموعة » .

سلطة عظيمة التواضع . .

وسلطة الانضباط عظيمة التواضع بالغة الدقة . لا ابهة المراسيم ولا جلال الايمان المغلفة . . تفاصيل ، تفاصيل . . الانضباط مملكة

التفاصيل . أما غاية الترويض فهي الوصول دائماً الى أحسن مردود .
وأما ادواته فهي غاية في البساطة .

أولاً ، مراقبة ذات مراتب ، تحيل المكان الى « جهاز تنبثق من فنون
الرؤية فيه عوامل السلطة » . أنا اراك اذن أنا احكمك . من فيزياء
العهد الكلاسيكي خرج المنظار والعدسة . وخرجت من فيزياء السلطة
البرجوازية مراصد للجماعات البشرية . اول هذه المراصد الثكنة . فهي
مجال جرى تقسيمه بحيث يتيح الرؤية الكاملة . آلة حقيقية للنظر . مجهر
للسلوك . والرقيب نفسه مراقب دائماً . . والسجن والمدرسة والمصنع
والمستشفى لم تتجاوز نسخ الثكنة .

ثانياً ، جزاء يرد كل سلوك الى سويته . لم يطمح قانون العقوبات
ابداً الى حصر أشكال القصاص . واستبقت كل مؤسسة نظاماً مسكين
المظهر ، شديد البأس للثواب والعقاب . هكذا تصير أدنى الاشياء عرضة
للجزاء . فلا تعود العقوبة مقتصرة على « الجرم » ، بالمعنى الدقيق ، بل
تطال التقصير ايضاً أي غياب الفعل او نقصه . والوسيلة السائدة هي
الدرجة : يرفعك الثواب درجة ويهبط بك العقاب درجة . والغاية هي
إعادتك الى السوية او ضبطك بالمعيار . فاذا بالغت في المقاومة ، وجدت
نفسك ، ذات يوم ، في عالم الشذوذ . العدالة ليست اذن عدالة القانون
وحده . خارج قصر العدل ، ثمة مئات او الوف من قصور
الانضباط ! . .

ثالثاً ، الامتحان وهو « يمزج فنون المراتب التي تراقب وفنون الجزاء
الذي يسوي . فهو نظرة ترد الى السوية ومراقبة تتيح تعيين المهارة
والتصنيف والعقاب » . وقد بدأ الامتحان - الطبي ، المدرسي ، الخ .

يغزو جميع الحقول عيناً شبه سرية ترى كل شيء. ثم ان الامتحان يستخرج مختلف أوصاف الفرد ويضعها مصنفة في وثائق : اوصاف الجسم والشهادة الطبية والشهادة الدراسية ودفتر الخدمة العسكرية وتقارير اخرى شتى ، تتيح للسلطة تعيين موقع الفرد والموقف منه واستبقاءه تحت عين سااهرة . من هذه الاوراق السخيفة ولدت مناهج في الوصف والقياس احدى ثمراتها علوم الانسان ! . . وصار الفرد غرضاً للمعرفة - و « حالة » موضوعة بين يدي السلطة - بعد ان كان أرسطو قد قرر ان الفرد يقع خارج العلم . قبل غزو الانضباط للعالم كان أكثر الافراد تفرداً هو القابع في أعلى الهرم . . الملك ، السيد . اما بعد ذلك فقد « انقلب المحور السياسي للتفريد » . بات الفرد هو أكثر الناس تعرضاً للضبط : الطفل ، المجنون ، المنحرف . . وتم الانتقال تبعاً لذلك ايضاً من عالم الملحمة الى عالم الرواية . كان هذا يعني ان زمن البطولة قد ولى وان ابطال العصر الجديد مساكين تحف بهم العيون من كل جانب .

من الجذام الى الطاعون : « الرؤية الكلية »

كان الانتقال من عالم الاقطاع الى عالم البرجوازية انتقالاً من الجذام الى الطاعون . . ليست هذه صورة من صور البيان . فالجذام هو واقعاً وباء القرون الوسطى ، والطاعون يواكب اطلالة العصور الحديثة . وللمدينة تنظيم في حالة الجذام وتنظيم في حالة الطاعون لا يعكسان « حلماً سياسياً واحداً » . المجذوم ينفى ، يصير جزيرة محرمة في المدينة . وتجهد المدينة في حفظ طهارتها بعيداً عن جسده التجس . تكبته في مكان محصن من جوفها وتستأنف العيش وفق نظام لم يطراً عليه سوى طقوس صغيرة تحمي عزلة المريض . . اما الطاعون فهو يعيد تنظيم المدينة . يصير محوراً لكل سلطة وعنصراً في كل سلوك . تصل طقوسه الى نظام المأكّل

والمشرب والملبس والتجول وجمع الفضلات وتلامس الاجساد . وتقع شبهته على جميع الناس وجميع الحيوانات وجميع الاشياء . هكذا يبنى نفي المجذوم « شركة طاهرة » بين المعافين ، ويبني وقف الطاعون « مجتمع الانضباط » في المدينة .

حين وضع الفيلسوف البريطاني « بنتام » صورة « السجن الامثل » في نهاية القرن الثامن عشر ، لم يكن يرسم اذن الا خريطة مخترعة للمجتمع الجديد . ساء « البانيشكون » اي « مكان الرؤية الكلية » ، وجعله مبنى في صورة حلقة مقسماً الى زنازين وجعل في وسطه برجاً للمراقبة . اما الزنازين ، فأبوابها مشرعة من ناحية البرج بحيث لا تخفى فيها خافية على المراقب ، ولا تخفى خافية عليه ايضاً من حركات الحراس والمولجين بالخدمة . وأما البرج فلا يرى السجناء ولا الحراس مدخله ولا داخله . لم تعد ثمة اهمية لهوية المراقب . كان عيناً بلا لون لا تراها العيون . حتى الزوار العابرون ، بات في وسعهم ان يخلوا محل سيد السجن في مهمته . فالغاية هي احداث حالة من الانكشاف المطلق لدى السجناء تتيح لالة السلطة ان تدور . . آلياً . والحق ان « مكان الرؤية الكلية » لم يكن في خيال بنتام سجنأ الا على سبيل المثال . كان ايضاً مدرسة او مصنعاً او مستشفى . . وكان في جميع هذه الحالات مختبراً للتجارب التربوية والاكتشافات الماورائية ، اي موثلاً لعلوم الانسان والفلسفة . . .

من مدينة الطاعون في القرن السابع عشر الى انتشار « الرؤية الكلية » في اوروبا مع بداية التاسع عشر ، كان الانضباط قد تغير وظيفة وشكلاً . لم تعد وظيفته مقتصرة على حالة الاستثناء او على الهوامش ، على درء اخطار الجماعات الشاذة او التجمعات الكثيفة . بات يطلب اليه

ان يزيد من فائدة الافراد أيا كانوا . في الجيش ، في المصنع ، في المدرسة ، الخ . . ثم ان الانضباط لم يعد سجين معاقله ، رغم تكاثرها . أخذت المدرسة تمد حقل رقابتها من التلاميذ الى الاهلين ، والمستشفى من المرضى الى سكان الجوار . وتولت الجمعيات الخيرية او الدينية شؤوناً متناثرة بين المطابخ والنفوس .

ولم تقف الدولة خارج حقل الانضباط المتوسع . . ففي الماضي كانت العدالة لا تتحرك الا لمجابهة الجرم الموصوف . اما في المجتمع الجديد فقد نمت تحت عرش العدالة عناكب الشرطة . والشرطة تهتم ، على وجه التحديد او اللاتحديد ، بـ « غبار الحوادث » او بـ « كل ما يجري » . . ولعلنا نستطيع ، دون الابتعاد كثيراً عن مقصد فوكو ، ان نرسم الحد هنا بين شيئين . حين تنحو الدولة نحو الاستيلاء على آلة الانضباط كلها - اي حين يمد السجان رأسه من كوة البرج - نكون في الدكتاتورية . وحين تولي الدولة ثقتها لسكان الابراج المتفرقة ، فتجعل الوحدة سرّاً من اسرار التعدد ، نكون في الديمقراطية . لكننا نخطئ ان حسبنا ان دولة ما تقدر على مصادرة الانضباط كله في مجتمع ما . .

يقول المؤلف ، الذي يتقن التجوال بين القرون ، ان الاوروبيين ليسوا اغارقة بقدر ما يظنون . كانت حضارة اليونان القديمة حضارة « المشهد » : حضارة الملعب والمسرح والهيكل . أما الحضارة الحديثة فهي حضارة المراقبة . وقد اتحدت في نابليون للمرة الاولى والاخيرة صورة الملك « المشهود » وصورة المراقب الكامل .

مراكمة البشر

ليس الانضباط، بالمعنى المطلق، شيئاً مستحدثاً، بالطبع . فهو مشكلة

مطروحة على كل نظام . لكن ما ميز تكتيك السلطة في أوروبا ، خلال القرنين الاخيرين ، كان الآتي : 1 - كلفته الضئيلة ، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وقد حلت محل البذخ في الانفاق والبذخ في العنف اثناء العهد القديم . 2 - وصول آثاره الى انجع مستوى والى أوسع مدى . 3 - رفعه لمردود الاجهزة التي يعمل فيها ، تربوية كانت ام عسكرية ام صناعية ام طبية ، الخ . . . وقد كانت هذه السمات ملائمة لتضافر طرفين هما تضخم السكان الهائل ونمو جهاز الانتاج . محل المبدأ المثني « اقتطاع - عنف » وهو الذي كان يسود النظام القديم ، حل المبدأ المثلث : « نعومة - انتاج - ربح » ! . .

والانتاج هنا ليس انتاج السلع وحسب بل « هو ايضاً انتاج المعرفة والصحة والطاقة على التدمير ، الخ . . » وقد كانت الصلة وطيدة بين مراكمة رأس المال ومراكمة البشر .

ثم ان سلطة « الرؤية الكلية » - وهذا أمر حاسم - هي أرض خفية ممتدة تحت نظام البرجوازية السياسي . . « اختبأت الطبقة المسيطرة خلف قناع تشريعي معلن مقنن قائم على المساواة شكلاً وخلف نظام تمثيل برلماني . لكن الشكل التشريعي العام . . . كان مؤسساً على عوامل صغيرة يومية مادية ، على منظومات من ذرات السلطة - هي نظم الانضباط - تعادي معاداة جوهرية كل مساواة او تكافؤ » بين الضابطين والمضبوطين . لم تكن نظم الانضباط تشريعاً ثانوياً للشؤون الصغيرة . كانت « شرعاً مضاداً » للشرع المعلن . كان الفلاسفة ، في القرن الثامن عشر ، يحسبون انهم يقيمون الحياة الجديدة على « عقد اجتماع » متكافئ الاطراف . . بعدهم امتد حكم العقود المعلنة الى حقول لم يكن يعرفها من قبل . لكن الانضباط محق التكافؤ من جميع العقود ! . .

والانضباط ، هو نفسه ، « مضبوط » ، طبعاً ، بفنون قائمة على معارف . وقد نمت معارفه متجاورة مع نمو علوم اخرى زراعية وصناعية واقتصادية . غير ان أساليب الضبط نفسها لم تتحول ابداً الى علم يملك جرأة الافصاح عن نفسه . والسبب في ذلك انها معدة لتغذية « سلطة مباشرة مادية » كان من شأنها أن تجعل هذا « العلم » يخجل من اصله . فليس من السهل على اهل « الحرية والاخاء والمساواة » ان يعلنوا تأسيس علم الانضباط دون ان ترتعد الفرائص وينزل العار بسائر العلوم ! . . لذا اكتفى الانضباط بتوزيع معارفه بين حقول تتصل به بمسالك متعرجة . الطب الجديد للمستشفيات ، الطب النفسي للمصحات النفسية ، علم نفس الطفل وعلم النفس التربوي للمدارس . ولم تكن تحقيقات الشرطة وتنظيم الملفات للأفراد ، في دوائرها ، غريبة ، على الاطلاق ، عن نشأة مناهج هذه العلوم وأساليب بحثها . . يكتشف فوكو لعلماء النفس والدا شرطياً بعد أن كان هؤلاء يحسبون أباهم فيلسوفاً ! . .

مبادئ السجن

لم ينشأ السجن اذن في قوانين العقوبات . كان ، في العهد القديم ، مكاناً لعدالة شاذة يزج فيها الملوك اعتباطاً ولا يألّفها القضاة . ثم صار ، مع تعميم مناهج الانضباط ، شكلاً أمثل للعقوبة . لماذا ؟ لان السجن مولود شرعي لمجتمع الانضباط . « ما هو السجن ؟ ثكنة تتسم ببعض الشدة ، مدرسة بلا رحمة ، مشغل مظلّم ، وليس ، في نهاية الامر ، شيئاً مختلفاً من حيث النوع عن هذه كلها » ، بل انه ، ضمناً ، مثلها الاعلى جميعاً .

« على السجن ان يكون جهازاً للانضباط لا يفوته شيء . وذلك بمعان عدة : فهو يتولى شؤون الفرد بجوانبه كلها ، من ترويضه الجسدي الى قابليته للعمل الى مسلكه اليومي الى موقفه الخلقي الى استعداداته

الآخري . وهو مكان « كلي الانضباط » يمتاز بهذا على المدرسة وعلى المشغل وعلى الجيش ، لان هذه الأخيرة تنطوي دائماً على قدر معين من التخصص . عدا ذلك ليس للسجن خارج وليس فيه ثغرة . . فآثره على الفرد لا تقطع فيه : انضباط لا يتوقف . أخيراً يتيح السجن امتلاك سلطة تكاد تكون كاملة على نزلائه . وله ادواته الداخلية المعدة للقمع والقصاص : انضباط استبدادي . وللسجن مبادئ . . اولها العزل ، والمراد به - في اطار عمل الترويض - جعل السجين فريسة لنفسه . فالزنازة قبر ينتظر نزيله يوم القيامة . . وثاني المبادئ العمل . وغايته ليست ، في الاصل ، تحقيق الربح ولا هي تكوين مهارة نافعة . غايته « تكوين علاقة سلطة ، شكل اقتصادي فارغ ، صورة للخضوع الشخصي » تتلاءم ، مستقبلاً ، مع جهاز الانتاج . اما المبدأ الثالث فهو وجود سلطة للسجن مختلفة عن سلطة العدالة ، تصنف السجناء فتخفف عنهم جانباً من العقوبة او تدخل عليها مزيداً من الشدة . . وذلك تبعاً لسلوكهم ولماضيهم الخ . . هذه السلطة الجديدة تكون صنفاً جديداً من الافراد تدخل به عالم المعرفة : صنف « المنحرفين » . غرض سلطة العدالة هو « المخالف » . اما غرض سلطة السجن فهو « المنحرف » . والمخالف يحدده الفعل الذي ارتكبه ، أما المنحرف فتحده حياته كلها . . طفولته ، بيئته ، علاقاته الخ . هكذا ولدت من سلطة السجن معرفة جديدة هي « علم الجريمة » ، وانكب - بعد الاطباء وعلماء النفس وعلماء الاجتماع - صنف جديد من العلماء على « نفس » السجين . .

لا ينبغي لنا ان نظن ان غزو السجن لعالم القصاص وتحوله الى « عقوبة مثلى » حصلاً دون مقاومة . وجد السجن منذ ولادته من يعلن فشله . وما زال هذا الفشل يعلن ، على رؤوس الاشهاد ، كل يوم .

السجن لا يصلح أحداً والذين يدخلون السجن ، غالباً ما يعودون اليه . . رغم صلابة الوقائع التي يتكئ عليها هذا النقد ، ما زال السجن حياً يرزق ، وما زالت العدالة لا تجد بين يديها خادماً أوفى منه منذ قرن ونصف القرن . . اذا كانت غاية السجن هي اصلاح الانحراف ، ففشله أمر لا جدال فيه . واصلاح الانحراف هو فعلاً غاية السجن المعلنة . لكن للانحراف - لو علمتم ! - فوائد جمة . . وغاية السجن الحقيقية ليست اصلاح الانحراف ولا قطع دابره بل . . تنظيمه ! . .

انتاج المنحرفين

فليس كل من يخرج على القانون منحرفاً . المنحرف هو ذاك الذي يضع السجن على جبينه وصمة الانحراف ، حين تتزاوج الجريمة والعقوبة لتصيرا محور تاريخه . . السجن ينتج المنحرفين . يختارهم من بين المخالفين ويصنع منهم وسطاً مغلقاً . ذلك ان المخالفات لا تلقى كلها جواباً واحداً . « اذا كان في وسعنا الحديث عن عدالة طبقية ، فليس السبب في ذلك ان القانون نفسه او اسلوب تطبيقه يخدمان مصالح طبقة معينة ، وحسب . بل ان كل هذه الادارة التي تفرق ، في المعاملة ، بين انواع المخالفات ، بواسطة العقوبة ، هي جزء من عوامل السيطرة الطبقية » . كيف يؤدي الانحراف دوره في توطيد هذه السيطرة ، حين يصير وسطاً مغلقاً ، هامشياً ، موسوماً بالمرض ، موضوعاً تحت الرقابة الدائمة ؟ يجري عزله اولاً عن أي خروج على القانون ذي صفة طبقية ، سياسية واقتصادية ، صريحة ، أي يجري اعتباره حالة لا نسب بينها وبين حالات الصراع الطبقي . اذ ذاك تنكشف مزاياه . فهو متيسر المراقبة بواسطة العملاء والوشاة . وهو يمنع اتساع اشكال اخرى من الخروج الشعبي على القانون لانه يدمغ الاساليب المشتركة بينه وبينها بوصمة

مرذولة . وهو واسطة مباشرة لادارة الجريمة والانتفاع بها (مراقبة الدعارة او تهريب السلاح او المخدرات والاشترك في « فوائدها » بواسطة وشاة من المنحرفين) ، وهو ينفع سلاحاً ضد الاحزاب السياسية والمنظمات العمالية ، الخ . . لكن فائدته العظمى هي انه المبرر الاول لتنظيم جهاز يتجاوز كثيراً في وظيفته حدود مراقبة الانحراف الموصوف : ذاك هو جهاز الشرطة . فهو يمارس « مراقبة عامة على السكان ، يقظة خرساء ، سرية لا تلاحظ . . وهو عين الحكم المفتوحة دائماً ، الساهرة دون تمييز على جميع المواطنين ، لا تخضعهم في سبيل ذلك ، لاي اجراء يضيق عليهم . . ولا يحتاج هذا السهر الى نص في القانون . » (بونفيل) . والشرطة لا تستقيم بلا سجن او بلا ما يتجه السجن من انحراف . حين يخرج المنحرف الى الهواء الطلق يتبعه ملفه وسجله العدلي الى حيثما ذهب للعمل او للاقامة او لاي غرض آخر . وتتبعه الشرطة أيضاً - ولو كان ذلك ممنوعاً في القانون - وتتبع معه جميع الآخرين .

« النظام الحبسي »

اذا كان السجن قد ولد من طراز عام خضعت له المدرسة ايضاً والمصنع والمستشفى والثكنة ، فانه ما لبث ان اجتذب الى داخل اسواره وظائف هذه المؤسسات جميعاً . فبات في بعض بيوت الاصلاح شيء من المدرسة ومن المصنع ، الخ . . لكن الحركة نفسها تمت ايضاً في الاتجاه المضاد ، مع نمو المعارف المنبثقة من نظم الانضباط . بات من الصعب تحديد مجال للحالات التي تستوجب العقوبة . بات « السوي والمنحرف » معيار النظر الى كل شيء ، وبات الانحراف خطراً مائلاً فوق أية مخالفة او شذوذ عن القاعدة او هبوط الى ما دون المعدل او عصيان لطلب . . « في العهد الكلاسيكي . . كان حقل المخالفة وحقل الخطيئة وحقل سوء

السلوك لا تزال مفصولة . أما الآن فتخترقها جميعاً دلالة مشتركة « تتجول بين اصغر شذوذ واكبر جريمة . . » ، لا تعود المنافي والهوامش اذن هي مصدر الجريمة ، ولا تعود الجريمة خارج القانون . الجريمة في قلب القانون ، وهي تجد مصدرها في أعماق خلايا الجسم الاجتماعي . تولد في الاصل من خطوة او خطوات صغيرة يخطوها الفرد الى خارج القاعدة او خارج « السوية » . ويتولى السجن تحويل الخطوة الى جريمة موصوفة ، او استدراج الجريمة الموصوفة من تتابع الخطوات . والسجن ليس وحده في اداء هذه المهمة . ثمة « ارخيل حبسي » من أذرعه العائلة والمدرسة والمصنع ، الخ . . فهي كلها تضم الخارجين على السوية وتمهد لهم طريق السجن .

لكن لا امتداد النظام الحبسي الى خارج السجن اثرأ آخر لعلّه الاهم . وهو أنه يحدث « عدالة انضباط » تعمل جنباً الى جنب مع « عدالة القانون » ، فتعمم ممارسة القصاص وتحمل الجسم الاجتماعي على ادمان تعاطيه وتبطل النزوع الى الاحتجاج عليه . ثم ان هذا الامتداد يرتد على عدالة القضاة نفسها ، فيحدث فيها الطموح الى استيعاب مكاسب المدرسة والمستشفى والعائلة الخ . . ويحولها من « عدالة تفتيش » الى « عدالة امتحان » . هكذا يجهد القضاة انفسهم في الفحص والقياس وتقضي العوامل والظروف ويحيطون انفسهم برتل كثيف من « العلماء » المساعدين ويلبسون قناع المربين . ينخرط هذا كله في « اقتصاد جديد للسلطة » يستبعد ما أشرنا اليه من « انفاق باذخ للعنف » وينتج لهذه الغاية او يستفيد من انتاج معارف جديدة . لم تخرج العلوم الانسانية من السجون لكن نشأتها تغذت « من طراز خاص جديد في ممارسة السلطة : من سياسة معينة ازاء الاجساد ومن اسلوب معين في مراكمة البشر مراكمة

طبعة مفيدة » . ونجاح السجن مؤسس على الدور الذي يضطلع به في هذه الممارسة ، بصفته عنصراً في شبكة للرؤية الكلية تغطي الجسم الاجتماعي بأسره . ليس هناك اذن اصلاح ناجح للسجن . وذلك ثابت اذا علمنا ان حديث الاصلاح ما زال يجتر المبادئ والاهداف نفسها منذ ميلاد السجن في القرن الماضي . ما ينبغي ان يتناوله التغيير هو المدينة . . « المدينة الحبسية » .

العرش في الجسد

ليس السجن اذن من ابناء الازل . فان استقراره « شكلاً سائداً » للقصاص يرقى الى اقل من قرن ونصف القرن . وكان فرضه وجهاً من وجوه تسلم البرجوازية للسلطة الاجتماعية قبل الثورة الفرنسية وبعدها ، وتجلياً بين تجليات اخرى لهذه السلطة شملت المجتمع كله وواكبت انتاج المعارف الملائمة لها . . يكتب فوكو جانباً من التاريخ الفعلي للثورة البرجوازية . . جانباً لا يعود معه احراق الباستيل واعدام لويس السادس عشر وتوقيع نابليون الاحداث رمزية يضخمها لغو مدرسي غايته التستر على اشكال السلطة البرجوازية الفاعلة وصرف النظر عن مواطنها الاصلية . عند فوكو يظهر عرش السلطة مغرزاً قوائمها في حركات الاجساد ومكناتها . فلا يعود تغيير السلطة - وهذه عبرة الثورة البرجوازية - تغييراً للجالس على العرش ، بل ينكشف تربية جديدة للاجساد تصل الى ادق حركاتها وعلاقاتها وتستثير على امتدادها ، ثورة متبادية في جميع حقول المعرفة وفي توزيع هذه الحقول نفسها . ومن شأن هذا التاريخ الفعلي ان يثير دهشة كثيرين وأن يطرح ارضاً تصوراتهم للثورة ولعمل استلام السلطة . . من شأنه ايضاً ان يبرز براعة البرجوازية - وهذا امر حاسم - في التستر على الصفة الطبقيّة لنضالها .

فنعلم كيف أمكن لخدعة « الانسان » الذي ابتكرته البرجوازية ولخدعة « العقد الاجتماعي » ولخدعة السلطة التي تحميه ولخدعة العلم « المحايد » الذي ينظم العقد على قياس الانسان ان تجوز كلها على الناس . . . كيف أمكن لذلك الولد في « اصلاحية » فرنسية ان يصرخ وهو يسلم الروح ، « آه ، ما أسوأ ان أجد نفسي مضطراً ، بهذه السرعة ، الى مغادرة الاصلاحية » !! وكيف أمكن لملايين التلاميذ والعمال والمرضى والجنود والسجناء ان يرددوا بعد ذلك - في خضم يؤسهم الرهيب - صدى هذه الصرخة الرهيبة . . .

مملكة الشرّ والملك « التبل »

(قراءة في العرفانية)

ثمة كتب نادرة مرتين أو ثلاثاً (*) . وهذا الكتاب (1) لهنري شارل بويش واحد منها . فهو نادر من حيث حجم الجهد المضموم بين دفتيه : جهد أربعين سنة . وهو نادر من حيث موضوعه : حركات منطوية على نفسها في زوايا تاريخ الأديان - هي الحركات « العرفانية » - لا يكاد يتناولها حديث منتشر . وهو نادر من حيث أنه يضع في متناول الراغبين من المثقفين بالفرنسية نصوصاً كانت متناثرة في مجلات جد نادرة أو في

(*) نشر في الفكر العربي ، عدد أيار - حزيران 1980 .

(1) قراءة لكتاب .

Puech (Henri- Charles): En quête de la Gnose

I: La Gnose et le temps, XXXII+300 P.

II: Sur l'Evangile selon Thomas, 320 P.

Bibliothèques des sciences humaines- Ed. Gallimard 1978.

بويس (هنري شارل) : في طلب العرفان .

الجزء الأول : العرفان والزمن - XXXII+ 300 صفحة .

الجزء الثاني عن الانجيل بحسب توما ، 320 صفحة .

باريس 1978 .

ونشير لاحقاً إلى الجزءين بـ « بويش 1 » و « بويش 2 » .

كراسات قلة من الطلاب . وما أكثر النصوص التي تبقى مكنونة في حلقة من الباحثين ضيقة ، فلا يقع عليها البصر في مكتبة ولا يطالع عناوينها في فهرست دار النشر . وهو نادر أخيراً من حيث جودة المعالجة وتمامها القبضة على موضوع مبهر صارت مرات الندرة أربعاً .

اسم الكتاب : « في طلب العرفان » . صدر جزءاه معاً في مطلع العام الفائت . مؤلفه هنري شارل بويش معلّم قبل أن يكون كاتباً . لم ينشر قبل هذا الكتاب كتباً كثيرة⁽²⁾ . إلا أنه « أدار » تاريخ الأديان الهائل (ثلاثة مجلدات في أكثر من 4500 صفحة) الذي صدر ضمن موسوعة « لابلير » . وقدم لهذا « التاريخ » فصلاً طويلاً عن المانوية ، وهي ديانة وثيقة القربى بمذاهب « العرفان » التي يتناولها كتابه .

ويتناول الجزء الأول من الكتاب ، بعد مقدمة عامة ، مسائل متفرقة ، تفرق المناسبات التي كتبت لها النصوص ، تتصل بمصادر العرفان وفحوى مذاهبه وعلاقته مع المسيحية الأولى ومع أفلوطين وحالة الأبحاث المكرسة له ، ثم تنصب على « ظواهرية العرفان » (وهذا عنوان دروس ألقاها المؤلف في معهد فرنسا (Collège de France) بين عامي 1952 و 1957 ، قبل أن تنتهي إلى « العرفان والزمن ») وهو أهم نصوص هذا الجزء وأطولها ، وقد جعل المؤلف عنوانه عنواناً ثانياً للجزء كله) .

أما الجزء الثاني فتفتحه ترجمة عن القبطية لـ « الانجيل بحسب توما » ، وهو انجيل « منحول » ذونزعة عرفانية . وبقية الجزء لا تعدوان تكون

(2) له كتاب قديم عن المانوية ، عدا الفصل الذي كرسه لها في « تاريخ الأديان » (Le Manichéisme (Paris 1949) . وقد جمع نصوصاً أخرى عن هذه الديانة نفسها لأصدارها في كتاب آخر جديد ، تشير إليه مقدمة « بويش 1 » ص IX .

تقديماً لهذا الانجيل (الواقع أصله في 19 صفحة) وقد قضى بويش ستة عشر عاماً (1956-1972) يشرحه ويعلق عليه في معهد فرنسا .

التسمية والمصادر

اتخذ العرفان اسمه من كلمة Gnôsis اليونانية ، وهي قد عرّبت اليوم ، فصار يقال « غنوص »⁽³⁾ وصار المذهب يسمى « غنوصية » . واللفظتان العربية واليونانية مترادفتان ، منذ ان فرق الباطنيون العرب ، والصوفيون بخاصة ، بين العرفان والمعرفة . لكن معنى اللفظة اليونانية لا يستقيم الاً متعلّياً . « فالعرفان هو اذن » معرفة « شيء ما (الله

(3) اذاع هذه اللفظة بالعربية معاصرون كتبوا في تاريخ الفلسفة من أمثال عثمان أمين وعبد الرحمن بدوي وإبراهيم مذكور . ولا مبرر ، في رأيي ، لهذا التعريب . ويذكر هؤلاء المؤرخين للعرفان عارض إذ يعينهم منه أثره في بعض الفلاسفة والمتصوفة ولا يكاد يعينهم هو في ذاته . وكلما تعرّض المحدثون من العرب للعرفان ، رغم بعد أثره (عبر خصم العرفانيين أفلوطين وعبر الديانات الفارسية ، خصوصاً) في الفلسفة والتصوف العربيين . . . ورغم أن أرضه المختلة هي سورية كما سيرد . وأبرز ما وقعت عليه بالعربية ، في صدد العرفان اثنتا عشرة مقالة للاب انسطاس الكرملي بعنوان « الصابئة أو المندائية » موزعة على المجلدات الثالث والرابع والخامس (1902-1900) من مجلة « المشرق » التي ظل الآباء اليسوعيون يصدرونها في بيروت زهاء ثلاثة أرباع القرن ، وكان الكرملي يكتب آنذاك من بغداد ، وقد حقق شخصياً في أمر الصابئة الذين يقيمون في بعض مناطق العراق الجنوبية .

هكذا يشعر المرء أن المحدثين من الشرقيين أهملوا دراسة العرفان إهمالهم سواء من التيارات التي لا تنتمي إلى أديان « القيمة » Orthodoxie ولا هي وجدت من كبار القدماء المتدينين بهذه الأديان من يفرضها على التراث الديني الغالب ، كما فرض أرسطو وأفلوطين مثلاً على الفكر الاسلامي . هذا رغم أن أصداء « العرفان » ماثلة ، عبر إيران خاصة ، في « الحكمة المشرقية » أو « الاشراقية » التي كان لها تأثيرها على بعض فلاسفة الاسلام ومتصوفيه .

ويلفت النظر أن معظم المراجع المثبتة في هوامش كتاب بويش (باستثناء النصوص الأصلية طبعاً) هي مراجع ألمانية . وكذلك شأن مكتبة البحث الذي قلّمه درويس عن العرفان له « تاريخ الأديان » السابق الذكر . وسنعود الى بحث درويس هذا .

او احدى خواصه) ، ولكن هذه المعرفة تكون منذ ان تعطى ، مباشرة مطلقة ، ومفارقة للايمان البسيط (Pistis) ، فهي معرفة بالحياة والنور وهي نفسها حياة ونور (. . .) « (4) .

وأقدم ما بين أيدينا من شهادات حول الفرق التي دعيت لاحقاً بـ « الغنوصية » يرقى الى فجر المسيحية ، الى « أعمال الرسل » و « رؤيا يوحنا » « وفاتحة » « انجيل يوحنا » . وقد أبقت لنا هذه المصادر اسمين من أسماء « الهرطقة » العرفانيين هما سمعان السامري والشدياق نقولا . ثم نعلم من « دحض العرفان الزائف » للقديس ايريني (نحو عام 180 م) بوجود مدارس عرفانية متكاثرة تنسب نفسها الى ساتورنيل وفالنتين وباسيلير . . . ثم تكرر سبحة العلماء المسيحيين المهتمين بالدفاع عن ديانتهم ضد أهل العرفان ، في القرن الثالث (ترتليانوس ، كليمانت الاسكندراني ، أوريجينوس) وفي الرابع (القديس ايفانوس . . .) . . . ولا ينجو العرفان من سهام الأفلاطونيين الوثنيين (افلوطين وفريريوس وتلامذتهما) الذين يأخذون عليه ثنائته . . . (5) .

تخفت هذه الحمية المسيحية في مواجهة العرفانيين ، بعد القرن الرابع ، ويدير نصارى الغرب غضبهم شطر المانوية الأخذة بالانتشار منذ القرن السابق . على أننا اذا تطلعنا صوب الشرق وجدنا ذكراً مستمراً لفرق عرفانية ، عند تيودور باركوناي ، في القرن الثامن ، وعند ميخائيل السوري ، في القرن الثاني عشر . واحدى هذه الفرق ما تزال حية الى اليوم في جنوب العراق وهي المندائية أو الصابئة (6) .

(4) بويش 1 - ص 165 .

(5) بويش 1 ص 146-150 ومواضع أخرى من الكتاب .

(6) بويش 1 ص XI-X .

على ان مصادر المحامين عن المسيحية ، وان كانت أقدم ما تعرّفنا فيه الى العرفان ، ليست بالطبع أوثق المصادر . . . ولا هي الوحيدة . هذا رغم انها تحتوي أحياناً تلخيصات لنصوص عرفانية وتنقل أحياناً أخرى نصوصاً بحرفها (ينقل ابيفانيوس « رسالة بطليموس الى فلورا ») . فلدينا اليوم مخطوطات ترقى الى المرحلة الممتدة من القرن الثالث الى القرن الخامس ، وقد عثر عليها كلها مدفونة في صعيد مصر ، وهي مكتوبة باللغة القبطية ، وان كان معظم ما فيها منقولاً عن اليونانية . وأول ما عثر عليه برديّ وجده بروس (Bruce) عام 1769 في أحد مدافن طيبة . . . ثم تواصلت اللقيّات ، إلا أنها كانت تحفظ في المتاحف ولا تنشر . . . حتى ان كتاباً على البرديّ اشتراه شميدت (Schmidt) من مصر عام 1896 ، لم ينشر الا عام 1955 . على أي حال بقيت النصوص التي أتاحت هذه الإكتشافات الوقوف عليها نصوصاً مليئة بالثقوب حتى عام 1947 . . . ففي ذلك العام عثر مؤرخ الأديان الفرنسي جان دوريس ومدير المتحف القبطي في القاهرة توغومينا على خابية فيها أكثر من 40 مصدراً عرفانياً ترقى الى المرحلة الممتدة بين القرنين الثالث والخامس . كانت هذه الخابية مدفونة بالقرب من نجع حمادي في الصعيد . وكان بويش بين أول من عملوا في استئثار هذا الاكتشاف (الذي تضمن مخطوط « الانجيل بحسب توما ») . وكبر الأمل ، بفضل هذه الخابية (التي استغرق تحقيق محتواها ونشره سنوات طويلة) في أن تصير صورة الفرق العرفانية بين أوضح ما نعرفه من الديانات القديمة البائدة (7) .

Doresse (Jean): «La Gnose», in: Histoire des Religions II, Encyclopédie de la (7) Pléiade (1972) pp. 367- 368

أيضاً : بويش 2 : ص 34-35 ومواضع أخرى من الكتاب .

سوريّة موثل العرفان

في مصر اذن تمّ العثور على أغزر الآثار العرفانية . وهي نصوص أشرنا الى ان جلّها منقول الى القبطيّة عن اليونانية وانها ترقى الى العصر الهليني . هذا يطرح ، من زاوية اخرى ، مشكلة طرحت مراراً هي تلك المتصلة بالأصول الفكرية للعرفان . أهى شرقية أم غربية ؟ فقد ساد زمناً بين المؤرخين لهذه الفرق رأى يقول بأن العرفان ليس الا هرطقة متعددة الشعب أدخلها الفكر اليوناني على المعتقد المسيحي . لكن المنافحين الأوائل عن المسيحية يشيرون هم أنفسهم الى صلات العرفانيين بما يسمونه « الهرطقات اليهودية » . والذين يُعتبرون أوائل العرفانيين لا تشير آثارهم من قريب أو بعيد الى المسيحية (دوزيتيوس ، سمعان الساحر ، ميناندر) . فان ساتورنيل ، تلميذ ميناندر كان أول من ذكر يسوعاً في ما وصلنا منه ، وهو قد عاش أيام تراجان (مات هذا الامبراطور سنة 117 م) . بل ان بعض الروايات تشير الى أن سمعان ، أول العرفانيين ، كان منضماً الى فرقة من السامريين شايعت يوحنا المعمدان ، وان تأسيس هذه الفرقة سبق ظهور المسيح (8) .

ونحن سنرى ان المقابلة التي يقيمها بويش ، في صدد تصور الزمن بخاصة ، بين العرفانيين وكل من فلاسفة اليونان وآباء المسيحية الأولى ، كافية وحدها لتردّ ، على الصعيد النظري ، دعوى صدور العرفان ، في الأصل ، عن منابع يونانية أو نصرانية . غير ان عمل بويش يقدم أيضاً عناصر تاريخية لرد هذه الدّعى . من ذلك ما يقوله عن فيلسوف اسمه نومنيوس الأفامي كان أثره بعيداً في الأفلاطونية الحديثة ، بما فيها مصنفات أفلوطين نفسه ، حتى اتهم هذا الأخير ، من جانب قدماء ومحدثين ، بأنه

(8) بويش 1 : ص 147-149 .

لم يكن في شروحه إلا عالة على نومنيوس (9) .

نشر نومنيوس هذا ، في أحد كتبه ، « نداء الى الشرق » يدعو فيه الى الاعتماد في طرح مشكلة الله ، لا على أفلاطون وحده بل أيضاً على فيثاغورس وعلى ما جاءت به « الأمم الشهيرة » ، ويسمّي منها البراهمة واليهود والمجوس والمصريين ، من أسرار وعقائد وتصوّرات مطاوعة للمصالحة مع الأفلاطونية . ولا يستغرب بويش هذه الدعوة ، بل يستذكر ما يماشيها من أثر تركته ايران وفلكيو الشرق والساميون في تكون الفلسفة الرواقية ونموها . ويستذكر أيضاً أن نومنيوس ، الذي كتب باليونانية خلال النصف الثاني من القرن الثاني ، عاش في أفامية ، على نهر العاصي ، وأنه كان ، على الأرجح ، سامياً هو نفسه ، وقد كانت أفامية (التي بلغ تعداد سكانها 117 ألفاً ، في ما يبدو ، على عهد المسيح) ملتقى تيارات مختلفة شرقية واغريقية ونصرانية (10) . « تمّ تنصير المنطقة كلها بسرعة ، لكن الزوّان نبت الى جانب الحب الطيب . فسورية هي الأرض التقليدية لليهودية - النصرانية وللعرفان الأول » (11) .

(9) بويش 1 : ص 26-27 .

(10) بويش 1 : ص 27-30 .

(11) بويش 1 : ص 30 . وفي الصفحة 33 يناقش بويش ما إذا كان نومنيوس يهودياً أو سامياً . وينتهي الى ترجيح سلميته . ويشير الى كتابات مختلفة لاسم هذا الفيلسوف منها كتابة يونانية لا تنقلها الكتابة الفرنسية Numénus بلأمانة ، إذ تُسقط منها حرفاً صوتياً من الحرفين اللذين يليان النون . وقد عنّ لي أننا إذا أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار وأسقطنا اللاحقة اليونانية « يوس » من اسم الفيلسوف حصلنا على اسم أليف جداً في الأذن العربية : النعمان ! وقد عرضت هذا الافتراض على الصديق الدكتور مارتينيور ونكاليا (مدير مكتبة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت) وهو متضلع باللغة اليونانية وصاحب تاريخ كبير للكنيسة القبطية ، فعمدنا الى تحقيق الأمر في الموسوعة الألمانية : Pauly- Wissowa- Reäl Encyclopedie Vol XVII- Col

المعرفة - التجربة ، المعرفة - الخلاص

إذا صح ان ثمة « فرقا » عرفانية مختلفة و « معلمين » لهذه الفرق ، فلا ينبغي الوصول من ذلك الى القول بوجود « مدرسة » أو « كنيسة » للعرفان . بل ان التفتت من أولى سمات الجماعات المنتمية الى هذا التيار المتشعب . حتى ان القديس ايرينيوس يرى في هذه الجماعات « حقل فطر » ، ذا طمي لا اسم له ولا تمايز فيه تنمو وتتوالد فيه نظم مختلفة ومتقاربة في آن ، تضم مجموعات يطبعها بعض الأفراد بطابعهم هنا وهناك ، فتكون هذه الطوائع متفاوتة الأصالة ؛ إلا أن المجموعات تبقى وريشة التركة الأولى القديمة (12) .

هذا العرفان ، قبل الدخول في محتواه ، يصح السؤال : ما هو طرازه ؟ ليس العرفان « جدلاً تأملياً خالصاً » . بل ان توالي العناصر الذهنية فيه « هو أقرب الى الاستجابة لسلسلة من الالتفاتات المتتابعة ، ولتقدم وحي متصل التعمق ، يبقى ، هو والرباط الذي يصل كل مرحلة منه بالآخرى ، محكوماً وموجهاً ، في كل لحظة ، بالمشاعر وبالمتطلبات العاطفية والعملية والملموسة . فما يوضع أمام محكمة العرفان اولا ثم يتعلق مصيره على هذا الاخير ، هو الوجود نفسه ، ومن بابه مصير الفرد الذي يسلم نفسه للعرفان (13) . هكذا يستوي العرفان « وحيّاً فاعلاً ، يحمل في ذاته جواباً ملموساً وشاملاً على المسائل الناشئة عن الغصص او

= ووقعنا فيها على صيغة لكتابة اسم نومينوس هي Noominios ويشير ازدواج الحرف الصوتي بعد النون إلى محاولة لأداء « العين » العربية التي لا تفلح الحروف اللاتينية في تأديتها إلا على هذا النحو التقريري : هكذا يتوطد ترجيح بويش لسمية « النعمان الافلمي » ويصير جائزاً تضيق حلقة البحث بطرح السؤال : هل كان نومينوس عربياً ؟

(12) بويش 1 : ص 158 .

(13) بويش 1 . ص XV .

عن القلق الانساني ، ويشكل في ذاته ، اي بحصوله في الوجدان الذي يلتمع فيه حلاً لوضع وجودي أتاح ادراكه وتحديدته بمزيد من الوضوح والنفاز » (14) .

نقف اذن أمام طراز من المعرفة يقدم نفسه على انه مسيرة قفزات متتابعة نحو الاتحاد بالتجربة الوجودية وانارتها . أي أن محط رحال العرفاني هو المعرفة - التجربة ، وهي نفسها المعرفة - الخلاص . ويتلبس هذا الطراز ، في حال عرضه الى الخارج ، صورة التعليم المدرسي أي الصورة التي يتخذها مثلاً تقديم المعتقد المسيحي الى المبتدئين ، على اختلاف جذري طبعاً في نمط أداء النص لدلالاته ، فتكون المقارنة خارجية بحتة .

الشر والخلاص ، اللاهوت الثنائي

ما هو منطلق الموقف العرفاني ، ما دامت المعرفة / التجربة هي طرازه والخلاص غايته ، وكيف تتفرع عن المنطلق مسائل وحلول ؟ يبدأ العرفاني من حضور الشر في العالم ، من ان الشر هو العالم وان الوجود البشري في العالم شر . وسرى ان العرفان يتفرع كله من هنا ، لأن الوجود الشرّ يؤدي بالعرفاني الى نفسه اولاً ، الى وجوده في جسده وفي العالم ، وإلى عنصر الخلاص القائم فيه ، أي روحه . . . ثم يؤدي به الى تصنيف الناس تبعاً لموقعهم بين عنصر الشر وعنصر الخلاص ، ثم الى تدرّج العالم أفلاكاً متراوحة بين القطبين . . . على أننا نباشر الهرم من رأسه ، فنشير اولاً الى لاهوت العرفانيين .

يقدم بويش أكمل عرض لثنائية العرفانيين في حديثه عن نوميوس

(14) بويش 1 ص 192 .

الأفامي . فعند هذا الفيلسوف ان « ثمة مبدأين أزليين متقابلين رأسياً :
المادة والله ، الزوج والفرد . ولا مجال لأن تشتق المادة من الوحدة ، بمعنى
المادة الأول ، وهو الزوج غير المحدد . (. . .) فهي (. . .) صدفة أو
وجوب أعمى ، وهي ، بذلك ، شركلها ، وهي مصدر الشر ومبدأه لكل
ما هي جوهره أو ضئره . أما الله فهو ، على العكس منها ، لا جسماني ،
وهو عناية ، والأثر الحسن للفرد تتلقاه هذه المادة المساوية له في الأزلية ،
الا انه لا يلغيها . بل هو يخرج من بوئيتها مظهراً تبدو المادة اللامخلوقة فيه
وكانها مولدة ، أي أن الزوج غير المعين يبدو محدوداً ومتقبلاً النظام
والصورة . فكل ما هو جسم مكوّن أو صيرورة أو عالم ، هو حاصل هذا
التقييد وهذا التصوير وهو ينشأ من خليط . ولكن كما ان المادة الاولى لا
ترد تماماً الى هذا الخليط ، فان الوحدة الاولى لا تشارك فيه مباشرة على
الاطلاق . فالخير في ذاته ، أي الإله الأول ، لا تماس له مع المادة : فهو
ليس إلهاً صانعاً . انما هو ماهية قديمة ، معتزة في ذاتها تضع مفارقتها في
مقابل الصيرورة . فلا بد للصيرورة اذن من خالق خاص ، أي من اله ثان (15) .

ولا بد من الاشارة الى ان عند نوميوس الهأ ثالثاً هو الخلق نفسه اي
الصانع - الإله الثاني - من حيث هو حال في الصيرورة . فيكون الصانع
ثانياً من حيث مفارقتها وثالثاً من حيث حلوله ، ويكون هذان الاثنان
مظهرين لواحد . أما الأول - أي إله الخير - فهو متميز تماماً عن الصانع .
« هو سكون والصانع حركة ، هو غيبة مطلقة لكل عمل والآخر كله
عمل ، هو بسيط والآخر مزدوج » . هو مجهول والآخر معروف (16) .

(15) بويش 1 : ص 34 .

(16) بويش 1 : ص 35 .

هكذا يبقى الشر ، ومصدره المادة ، في صنيع الإله الصانع ، أي في العالم . أما إله الخير فلا يخلق شيئاً . ويطلق عليه نومنيوس اسم « الأب » أو « الملك » . ويزيد على هذا الاسم الأخير ، أحياناً ، صفة تحمله معاناة الفيلسوف / الشاعر الشر واحتجاجه عليه . فيصير اسم إله الخير عند نومنيوس : « الملك التنبل » (17) ! .

الوجود المشطور ومعاناة شيت

عن هذه الثنائية الأولى تنبثق ثنائية عامة تشطر العالم وتشطر الإنسان . وإذا لم يصح اعتبار موقف نومنيوس ، بسائر منظوياته ، نموذجاً للموقف العرفاني (هل لهذا النموذج وجود ؟) فإن ما يظل صحيحاً هو معاناة العرفانيين جميعاً من هذا الانشطار الوجودي . فإله نومنيوس « التنبل » يصير في المصطلح العرفاني : « الله الغريب » الغريب عن العالم وعن تاريخه والله « الآخر » أي المجهول اللاموصوف والخفي فلا هو يُقاس على مجرى الأمور اليومي ولا تدركه معرفة الناس اليومية ، وإنما يُعرف في ما بعد الطبيعة أي بالكشف . تحت هذا الإله أو في مواجهته « ثمة إله آخر ، هو أدنى من الأول ، وهو شرير جوهراً ، وهو خالق العالم والمسيطر عليه ، وهو صانع ضعيف ، محدود الأفق ان لم نقل : جاهل ، أو هو الشيطان بعينه ، المبدأ غير المولد أو أمير الظلمات وتجسيد الشر في ذاته ، تثقل كاهله الخطيئة الأصلية (أو اللعنة ، عند بعض الفرق) خطيئة توليد العالم المادي والإنسان الجسدي ؛ وهو إله معروف - معروف أكثر مما ينبغي ! - في نقصه أو في شره ، معروف بصنيعه هذا وبطغيان النواميس التي يفرضها

(17) بوش 1 : ص 35-36.

على سير الأحداث وعلى مخلوقاته الشقيّة » (18) .

يتبع هذا التصور اللاهوتي عند العرفانيين ، تصور لنظام العالم يماشي في هيكله العام ما كان مشتركاً طيلة العهدين الهليني والروماني بين الغرب والشرق الأدنى ، الا أنه يختلف عنه في فحواه . « فعند الاغريق ، كان مثال « العالم » لا ينفصل عن مثال « النظام » ، وكان هذا النظام عمل الالوهة وتعبيرها عن ذاتها . كانت الالوهة تظهر عملها وحضورها الازليين بتوسط الحركة المنتظمة التي لا تني تدير العالم الفلكي وتنتقل على نحو متنازل ، الا انه متصل ومتساوي الانتظام ، الى وتأثر الديمومة في العالم الأدنى . وكانت الكواكب تعتبر الهية لانتظام مسارها الدائري ؛ وكان العالم ، في كله المتناغم ، يعتبر الهياً ؛ وكانت العناية الالهية ترد الى نواميس العالم الأزلية . والحال اننا حيث نرى الاغريقي يمجّد ويقبل ويوافق ، نرى العرفاني يدين ويرفض ويتمرد . فالانتظام يبدو له تكراراً رتيباً ومنهكاً . والنظام والقانون (الناموس المادي والمعنوي) يبدوان له نيراً لا يطاق . ويبدو له أثر أوضاع الكواكب ومسارها على المصائر الأرضية استعباداً ظلوماً مستبداً ، (. . .) بكلمة واحدة ، لا يعود العالم المرثي الهياً ، بل يصير شيطانياً . والانسان يختنق فيه كما في سجن (. . .) ويقول بعض العرفانيين المسيحيين ، مثلاً ، « بأن يسوعا - بميلاده او يشخصه - يكسر القدر (Heimarméné) أو يقلب نظامه رأساً على عقب ، اذ يفرض على دوائر الكواكب حركة بمقابلة رأسياً لتلك التي كانت تتبعها سابقاً » (19) .

(18) بوش 1 : ص 832-932 . ولقطة « الصانع » هي التي اختارها الفلاسفة المسلمون لنقل Demiurge الأرسطية .

(19) بوش 1 : ص 241-240 .

في عالم الشر هذا يعيش الناس قدرهم . وهم ، في نظر فريق واسع من العرفانيين على الأقل ، أبرياء من هذا القدر . فلهؤلاء تفسيرهم الخاص للفصول الأولى من سفر التكوين ، وهم لا يحملون آدم مسؤلية السقوط . بل ان ما جرى لآدم يفسره حدوث انحطاط ساقه من حالة التمام إلى حالة « النقص » أو « الحاجة » أو « العيب » أو « الفراغ » . ويسوي العرفانيون ما بين اله التوراة والصانع عند افلاطون فينسبون اليه مختلف العيوب من الحقد والحسد الى الضعف والعمى ، الخ ويضعون في مواجهته - على ما رأينا - « الاله المجهول » . وهم يخلصون من هذا التفسير للتوراة الى تصنيف الناس في ثلاث فئات يجعلون لكل منها جداً هو أحد أبناء آدم . فشيت هو جد « الروحانيين » وهسايل جد « النفسانيين » وقايين جد « الهولانيين » . ويحمل شيت لقب « الاجنبي » أو « الغريب » ، لأنه ولد من بذرة مختلفة عن تلك التي ولد منها أخواه ، ووضعت فيها « الأم قوتها الخاصة » . ويعتبر العرفانيون شيتاً جدّهم ، جاعلين من فئة « الروحانيين » وهي العليا بالطبع ، « عرقاً » متصل النسب اليه (20) .

هؤلاء العرفانيون هم الذين يتوصلون الى « الخلاص » ، غاية العرفان . وهو خلاص فردي ، على وجه الاجمال ، يسعى اليه كل منهم ، وحده ، بالتغرب عن العالم . فـ « المخلص » عند العرفاني ، جواب على حاجة ، الا انه أيضاً مثل الصورة المثالية التي يحملها (العرفاني) عن نفسه ، وهذا المخلص « هو أيضاً معدّ للخلاص » ، وهو يخلص نفسه . « (. . .) هكذا تكون مهمة الخرافة التي يحوكمها

(20) بويش : 1 : ص XXIV-XXV و 282-283 ، وبويش 2 : ص 194-195 . ومواضع أخرى من الكتاب .

(العرفاني) ، أن تؤكد له ، بصورة أو بأخرى انتماؤه بالحق وبالطبيعة الى عالم الآخرة وأنه يبقى مشدوداً اليه أبداً ، مهما كانت الاحوال الظاهرة لمصيره ، برباط لا ينفصم ؛ فإما ان يتصور نفسه ، من حيث الماهية ، مكوناً من (فلذة) انفصلت عن « النفس » او عن جوهر الله النوراني بالذات ، وإما ان يتخيل نفسه ممتلكاً في ذاته (شرارة) أو (كسرة) أو (بذرة) من النور جاءت من (العلى) (21) .

الموقف العرفاني هو اذن - في ما عدا فرديته - موقف نخبوي ، يرسي شرعيته على خرافة عرقية او يجد في هذه الخرافة مرآة رمزية للشرعية المذكورة . ولا يسع المتأمل ان يتحاشى النزعة الى اعتبار هذه الرغبة في « التأصيل » أمانة تصلب يحيل العرفان الى دين آخر مطمئن ، ضمن لأتباعه مرة واحدة حسن العاقبة ، وجنبهم مغبة القلق والبحث . لكن هذه النزعة - وان لم تكن بلا مبرر - محدودة بالصيغة الملموسة التي يتخذها موقف العرفاني من أطر لا تكف عن محاصرته . فهو واثق من خلاصه الأخير ، الا انه موجود في عناصر لا تزال تفرض عليه مقاومتها باستمرار ، تقريباً لهذا الخلاص وادراكاً له . الثقة بالخلاص قائمة اذن ، والخلاص محط رحلة التغرب التي يوغل فيها العرفاني ، الا ان الخلاص والغربة قائمان وسط العذاب ، وبالتمرّد المستمر عليه . ذاك ما يظهره ، بخاصة ، موقفان رئيسان للعرفان يتناولان جانبين من الوجود البشري في المادة : الموقف من الزمن أو التاريخ ، والموقف من الجسد .

الخط المستقيم والدائرة

أشرنا الى ان بويش يولي السلوك العرفاني ازاء الزمن مكانة خاصة .

(21) بويش 1 : ص XXV .

وهو يقيم لتحديد زمن العرفانيين مقارنة بينه وبين كل من زمن المسيحية وزمن الاغريق . . .

الزمن المسيحي مستقيم . تنتظم احداثه في وجهة واحدة لا تنعكس . وهو زمن حقيقي بمعنى ان احداثه لا تحتل التكرار ، بل ان لكل منها طابعاً فريداً يطبعه . وهو مرتب من اوله الى آخره بنسبة اجزائه الى حدث هو الهى (الا انه مؤرخ في زمن الأرض ، وقع مرة واحدة) تكتمل به السلسلة الزمنية السابقة وتبدأ اللاحقة . هذا الحدث هو ظهور المسيح . فالسنين التي قبله تنتظم ، منذ الخلق والخطيئة الاولى ، في سلسلة متناقصة ، وكأنها أعدت منذ البدء للافضاء اليه ، وكأنما استحال تناقص عدتها الى البشارة به . والسنين التي بعده مفتوحة انطلاقاً منه على تجلّي المسيح مرة ثانية في نهاية الدهر . وعناية الله حاضرة في انبساط الزمن ، تقدمت به اولاً نحو التجسد ، وهي تتقدم به من ذاك نحو اليوم الأخير . هكذا لا تتصاف أحداث هذا الزمن منفصلة بل هي تنضاف أحدها الى الآخر في وحدة عضوية ذات وجهة تقدمية ، تمنحها النهاية المقتربة دائماً معناها الأخير . فيصير « المخلوق البشري هو الغرض المباشر ، ان لم يكن الأوحى ، للعناية الالهية ، وهي عناية تتصور وتؤكد على انها « خاصة » في كل مرة . وهكذا يكون التاريخ غائياً قطعاً ومركزه الانسان قطعاً (. . .) » (22) هذا ما يترك المجال مفتوحاً امام صياغة فلسفة مسيحية او لاهوت مسيحي للتاريخ . وهي فلسفة - او هو لاهوت - لا يعسر علينا ان نرى خطوط ترسيمته الكبرى ماثلة ، مذكاة ، في الثقافة الغربية الغالبة (حتى في الهيغلية وفي الماركسية ، على ما أرى)

(22) بوبش 1 . ص 7 .

وفي سائر الثقافات التي ألحقها الغرب بزمنه او بتاريخه الى هذا الحد او ذلك .

أما الاغريق فزمنهم دائري . فقد كان يحكم الهلينية « مثال للمعقولة يعتبر أن الموجود الحق والتام إنما هو الموجود في ذاته الذي يبقى مائماً لذاته ، أي الأبدى والقديم ؛ فرأت في الحركة وفي الصيرورة درجتين سفليين من الواقع ، لا تدرك الهوية عندهما - في التقدير الأفضل - إلا على صورة الثبات والدوام ، أي بالتالي التكرار . فتكون الحركة الدائرية ، التي تتيح الابقاء على الأشياء ذاتها بتكرارها وبإتاحة عودتها المستمرة ، هي التعبير الأكثر مباشرة والأكمل ، والأقرب بالتالي الى ما هو إلهي ، عما هو ، في أعلى الهرم ، سكون مطلق » (23) . والصورة النموذجية لهذه الدائرية هي دوران الكواكب المتكرر ، كل في فلكه . وليس النموذج خارجياً بل ان هذا الزمن الكوني يحكم فعلاً زمن البشر . هكذا لا يعود ثمة حدث فريد ولا تعرف لكل دائرة بداية أو نهاية . وهكذا لم يعرف الاغريق « الخلق » من عدم ولا تصوّروا نهاية للعالم (24) . ولا هم وضعوا للصيرورة وجهة أو غاية أخيرة يؤول اليها تتابع الأحداث . حتى لاحظ أرسطو أننا نستطيع القول من مكاننا في الدورة ، اننا لاحقون

(23) بوش 1 : ص 2-3 .

(24) كان مؤرخ الفلسفة اللبناني الأب جيروم فيث يرى أن أفلاطون هو الأقرب بين مفكري اليونان الى القول بالخلق من عدم الذي تقول به ديانات التوحيد :

« أفلاطون لا يقول ان الله خلق كل شيء من العدم لأنه يقول (. . .) بوجود مبدأ لا محدود أزلي غير مخلوق . غير أن مفهومه لهذا المبدأ كعدم وجودي يجعله قريباً إلى الديانات المنزلة ، في هذه النقطة ذاتها ، أكثر مما اعتدنا تصوّره (. . .) فعللنا يرتكز اسمله على العدم الوجودي وأعلاه على مثال الخير بالذات » . فيث (جيروم) : أفلاطون - منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت 1970 - ص 127 .

لحرب، طروادة (لأنها وقعت قبلنا) وانا سابقون لها أيضاً (لأنها ستعود) ! (25) فليس ثمة قبل ولا بعد مطلقان ، ومشكلة الجدة في التاريخ غير قائمة .

لهذا كله ، يرى بويش - رغم وجود آراء تخالف رأيه في هذه النقطة - أن الاغريق عجزوا عن صياغة فلسفة أو لاهوت للتاريخ . وما وصل اليه بعض متأخريهم لم يتجاوز تفسيرهم تضافر الأحداث أحياناً في وجهة معينة ، بالصدفة أو بالخط وتفسير الصيرورة التاريخية وتطور الأنظمة السياسية بمبدأ الوتيرة الدائرية نفسها ، أو أخيراً - مع أفلاطون - بنماذج مثالية من الدول والدساتير ، تنطبق بالضرورة تباعاً ، على أية صيرورة دوغما تميز ويبدأ هذا التابع من المثال الاسطوري متخذاً صورة الانحطاط المتواتر ، لا النمو أو التكامل ، بحيث لا يكون التاريخ الفعلي إلا إفساداً لكمال الاسطورة (26) .

إذن ، بينما صالحت المسيحية الزمن والاسطورة ، إذ وضعت عامل « الخلاص » أو فعل « الكلمة » في قلب الزمن ، وجعلت أحداث التاريخ تضيف تجليات جديدة دائماً ومترابطة إلى حضور العناية ، متجهة بالتاريخ نحو التحقيق المكتمل أخيراً لهذا الحضور ، كان الاغارقة يضعون الاسطورة في اللازمي ، ويجعلون من التاريخ انحطاطاً متفاقماً ، عند كل دائرة ، ومتكرراً أبداً ، للمثال الكامل (27) .

(25) بويش 1 : ص 220 هامش 1 (ترجمة لنص أرسطو) .

(26) بويش 1 : ص 220-222 .

(27) بويش 1 : ص 17-18 .

الخط المتكسر الزمن الوحش

ماذا عن زمن العرفان ؟ لا يرى العرفانيون في الزمن الكوني الذي اعتمده الاغارقة إلا صنعة من صنائع الإله الخالق أي شراً . فهم لا يعدّونه صورة للخلود ، ولو ضعيفة أو ناقصة . بل هو كذب ، لا يأتيه الكمال - ولو على درجته الدنيا - من النظر الى نموذج أعلى ، لأن الصلة بينه وبين هذا النموذج - أي الخلود - ليست سوى القطيعة . أما زمن المسيحية ، فيحدث فيه العرفانيون ثغرة هائلة من جراء ثنائيتهم . إذ أن القول بإلهين ، يجد له ، عند تواجه العرفان والمسيحية ، إطاراً جاهزاً . فيتمّ قطع المسيحية عن اليهودية بتاتاً ويعتبر إله التوراة هو الخالق ، أي المتكبر الغضوب الغيور منظم عالم الشر والمشرّع له . أما الإله المفارق ، المجهول ، إله السلام والرافة ، فيكون هو « الأب » الذي أعلنه الانجيل . ويصير الانجيل حدثاً لا سابقة له ، جديداً تماماً ومقطوع الصلة بأيّ سياق تاريخي لم تعدّ له الرسائل السابقة ولم يبشر به أحد . فنبتعد ، بالتالي ، عن « تقديميّة » المسيحية التي تساوق أحداث التاريخ المقدس إلى أن تفضي بها إلى المسيح ، ثم تساوق أحداث التاريخ اللاحق فتجعلها أعداداً متصلاً لليوم الأخير . وينقسم الزمن ، مع العرفانيين ، إلى جزأين متناقضين ، « يلغي الثاني منها الأول ويجعله بلا جدوى . بصيغة أعم ، يصير التاريخ أمراً لا طائل تحته » لأنه صنعة الإله الأسفل ، لا يتدخل فيه الإله المفارق إلا بغته ، فيؤدي حدث التدخل هذا « إلى تناثر التاريخ أشلاء وكشف ما فيه من دجل » (28) .

وإذا كانت العرفانية ديانة خلاص أولاً ، تنتقض على الشر الذي في

(28) بوش 1 . ص 244 .

العالم ، فهي تستمد من انفعال العرفاني بالشر ، ثقة بأن الانسان كان في ذاته غير ما صار إليه في المادة والزمن والجسد . فعنده أن الحياة الحاضرة وهي عذاب مقيم ، ليست الحياة الحققة . وتحت ما يظهر على انه حياة في زمن الجسد والمادة ، ثمة ابتلاع اللحظات بعضها للآخر واعدام اللاحقة منها السابقة . وثمة ظهور الأشياء واختفاؤها وعودتها « في طرفه عين ، دونما نظام ولا هدف ولا توقف ولا غاية » . ثمة إذن تحت الديمومة هذه « وتيرة موت » . وفي مملكة « أمير الظلمات » (أي ابليس ، عند المانويين ، ومملكته هي الدنيا نفسها) لا ترى الكائنات الشيطانية إلا ما هو تحت أنفها . فالشياطين محدودة الأفق جداً تستجيب لداعي اللحظة ثم لداعي اللحظة التالية . هكذا ، بلا حساب ولا كلال . ولا تحمل الصيرورة إلا « غريزة الموت » (29) .

الزمن ، في العرفان ، هو إذن جهنم . وهو « حالة انحطاط » و« ثمرة انحطاط » ، شأنه في ذلك شأن الخلق كله الذي أسفر عنه سقوط « الحكمة » من « الملكوت » . وجهنم الزمن قدر مقدر يصرفه رب الشر المسؤول عن الخلق ، وترسمه أحوال التوافق والتعارض بين الأبراج والكواكب والسيارات ، « فالسما المتلاثلة بالنجوم يسكنها الطواغيت والمستبدون » . وما رأى فيه اليوناني نظاماً وجمالاً هو ، عند العرفاني ، مسرح الفاجعة (30) .

أمام هذا الزمن يمسك الغصص بتلايب العرفاني ، فهو يراه هوة رهبة لا يدرك قرارها الفاتت ، ويعرف أن عليه اختراق ظلماتها قبل أن

(29) بويش 1 : ص 247-248 .

(30) بويش 1 . ص 248-249 .

يستقر من جديد في حضن الأب . يقول « الطرفان » المانوي : « مضت الآن مجرات لا تحصر من السنين ، أيها الأب اللطيف ، منذ أن فصلنا عنك » (31) . وتحفل نصوص العرفان بالكلمات السلبية التي واجه بها أهله هذا المنفى : الرعب ، الحزن ، القرف ، التمرد الخ . . .

عليه ، يشعر العرفاني بأن سمو « عرقه » لا يعفيه من مواجهة الزمن بالنضال . فهو يجهد لكسره والخروج منه إلى حقيقته الأولى . وهو يواجه بتمرده هذا عالم الخلق ورب الخلق أو الشيطان . وخلاصه ، وإن يكن مضموناً سلفاً ، هو نهاية هذه المواجهة وهو لا يوفر عليه أي عذاب . في مقابل « الدائرة » الاغريقية و« الخط المستقيم » المسيحي يرسم العرفاني خط زمنه المتكسر . في مواجهة « النظام » أو في مواجهة « العناية » يرفع العرفاني صوته بحطام تاريخه .

إماتة الجسد بقطبيها . . .

بين قطب الوثوق من الخلاص وقطب العذاب في منفى العالم يترجح أيضاً موقف العرفاني من جسده . فالجسد ، بوتيرة حاجاته وبانجذابه إلى أعراض المادة وتحولاتها ، وبفتحه وتغضنه وموته ، هو حامل الزمن الأقرب والشاهد على تورط الانسان فيه . وسلوك العرفاني حيال جسده سلوك متطرف ينم عن تمرده على هذا التورط وعن جهده لاماتة الجسد والخلوص من ثقل مراسيه . على ان هذا التطرف قد لا يعني لزوم العرفاني طرفاً واحداً من طرفي النقيض ، بل يعني تنقله بينهما تبعاً وكأنهما ، في نهاية المطاف ، واحد . فقاعدة السلوك العرفاني هي أطراح الأخلاق . إذ أن العرفاني ، في ثقته بامتيازته ، يرى في نفسه « هوة

(31) بويش 1 : ص 249 .

حرية « ، ينهال فيه كل شيء دون أن يتسخ هو بشيء . فينتهي - وهذا أحد طرفي النقيض - إلى أن كبح الجسد أو الحذر منه يؤدي به إلى عبودية الأهواء . وهكذا يتحلل من كل قيد مفروض على جسده ويأخذ يتقلب في التبذل الكامل ، لا طلباً للمذة بل تعالياً عليها و يقيناً بأنها لا تنال منه . أما الطرف الآخر ، وهو أيضاً تعبير عن احتقار الجسد ، فيتمثل في لزوم الزهد الأقصى ، لمجاهدة الجسد وإجباره على الخفض من صوت رغبته . ولا يكون الزهد العرفاني اتباعاً لقاعدة خلقية تم تلقيها من الخارج ، بل تأكيداً للحرية التي اختص بها عرق العرفانيين الممتاز . فمنطلق السلوك في حاله - حال الزهد وحال التحلل - ليس نظاماً أخلاقياً ما ، بل هو العرفان نفسه بصفته انتماء شاملاً ، لا مجرد معرفة ، وبصفته خلاصاً موطداً على صورة « عرق » مستقل . ولا يتجنب العرفاني - مرة أخرى - بفضل هذا الانتماء ، عنف مجالده لجسده ولا عذاب السجن فيه ، سواء في إماتة الرغبة أو في التحلل السلوكي الذي هو إماتة أيضاً . واختيار واحد من طرفي النقيض دون الآخر يتبع موقف الفرقة التي ينضوي إليها العرفاني . فبعض الفرق يقول بالنسك وبعضها يقول بالتبذل . إلا أن بعضها الأخير يتنقل بين هذين الطرفين . فترى العرفاني المتبتل من هذه الفرق الأخيرة يعبر فجأة إلى التهتك الصريح ، وقد يعود لاحقاً إلى تبسله الأول الخ . . . وليس هذا الترجيح إلا إدراكاً لوحدة الموقف القابع وراء الحالتين : موقف التمرد على القيد البدني وعيش العلاقة به على أنها علاقة عنف أولاً والسعي إلى تأكيد وجود حقيقي للعارف قائم ما بعد الجسد والزمن والمادة (32) .

(32) في مسألة الجسد والأخلاق . يراجع بويش 1 : ص XXIII و 105-107 و 195-197 . ويجد القارئ عرساً آخر لهذه المسألة في : Doresse (Jean): «La Gnose», op. cit pp. 399-400.

من برّانية الناموس الى وحدة التجربة

من رفض الشر ، ينبثق ، في العرفان اذن ، موقف لاهوتي ثنائي ، لا يلبث أن يشطر العالم والانسان ثم يفضي إلى رفض الانخراط في المادة من حيث هي قدر ونفي الى الزمن والى الجسد الذي يحمل أوزار هذا الأخير . ثم ينتهي ذلك إلى خط متناقض في السلوك يقوم على طرفي تناقضه رفض واحد للأخلاق البرّانية . فالمادة والزمن والجسد سجون مفروضة على حقيقة العرفاني ، وهو يعترف بعذابه فيها ويواجهها ، من داخل هذا العذاب ، مواجهة الواصل من الخلاص . ثمة تمرد على العالم المشطور يتخذ صورة تأكيد العرفاني لوحدة ذاته خلف الاعتراف بانشطارها الراهن هي الأخرى . والغاية - أي الخلاص - هي الوصول إلى حالة من « البوء » الذاتي المطلق Apathéia أي من غياب الانفعال بالعالم (33) ومن امتلاء الذات بذاتها في فراغ الوحدة . هذا البوء بالذات - ويسميه العرفانيون « الانبعاث » أيضاً - هو ، في الآن نفسه ، صلة لا انفصام فيها بالله المفارق ، إله الخير ، أو « الأب » في العرفان المسيحي ، وصلة - غير متميزة عن الذات وعن الله - بالمعرفة . فلباب العرفان هو أن تكون المعرفة هي التجربة الكلية نفسها ، وهي صيغة وجود العرفاني نفسها ، وهي خلاصه ، لا أن تكون شيئاً مجزأً في نفسه ، منزوياً في ركن من التجربة ، منفصلاً عن الوجود ، تائهاً عن الغاية .

= وقد نعى الأب انسطاس الكرمل (في مقالاته الأتفة الذكر) على الصابئة المعاصرين تحليلهم الجنسي وإن يكن شك في أن يكون ما يروى عنهم صحيحاً كله .

ويتبع هذا الموقف من الجسد احتقار كبير للأمم وللمرأة . مثلاً : الآية الأخيرة (114) من الانجيل بحسب توما ، في بويش 2 : ص 27 . أيضاً . بويش 2 : ص 94-95 .

(33) بويش 1 . ص XVII . وتتهم حالة السلبية هذه على انها نوع من العصمة أو من الارتفاع الطبيعي عن الشبهة .

وإذا كان العرفاني يلجأ في التعبير عن تجربته الى صيغ ومدايات للكلام شائعة في عصره ، فهو دائماً ينعطف بها عن دلالاتها الشائعة ويصرفها ، حسب رأي بويش ، الى تغذية موقف « ثوري » (34) .

في سبيل الانتفاع بالعرفان

لست من أهل العرفان ولا من مؤرخيه . وليس هذا النفي دفعاً لـ « تهمة » بل هو إقرار بعدم الأهلية . إلا أنني وجدت هذا الكتاب لبويش كتاباً « واعظاً » . والوعظ هنا وعظ ثوري فعلاً لأنه نقيض الدعوة إلى لزوم الناموس (35) ، أي ناموس ، بعد القبول بانفصاله . لا يقدم العرفان نفسه

(34) ترد عند العرفانيين لفظة *Revolutio et Eversio* . ومن « الانجيل بحسب توما » هذه الآية (وهي السابعة والستون) في توحد المعرفة والدات : « من عرف الكل وحرم ذاته فقد حرم الكل » (في : بويش 2 . ص 21) .

(35) من أمثلة هذا الوعظ المضاد بعض « آيات » « الانجيل بحسب توما » :
الآية 3 : « قال يسوع : إذا قال لكم هدايتكم : هوذا الملكوت في السماء ، حينذاك ستكون طيور السماء أسبق منكم اليه ، وإذا قالوا لكم انه في البحر حينذاك ستكون الأسماك أسبق منكم اليه . لكن الملكوت في داخلكم وهو في خارجكم . وحين تعرفون أنفسكم ، حينذاك ستصيرون معروفين وستعرفون أنكم أبناء الأب الذي هو حي : ولكن إن لم تعرفوا أنفسكم ، حينذاك تكونون في الفقر وتكونون أنتم الفقر » .

الآية 14 : « قال لهم يسوع : إذا صمتتم حملتم أنفسكم خطيئة ، وإذا صليتم تكونون مدانين ، وإذا تصدقتم أسأتم إلى أرواحكم . وإذا دخلتم بلداً وزرتم الأرياف ، فكلوا ما يوضع أمامكم ، إن لقيتم قبولا . فما يدخل في أفواهكم لا ينجسكم . أما الذي يخرج من أفواهكم فهو الذي ينجسكم » .

الآية 52 : « قال له تلاميذه : أربعة وعشرون نبياً تكلموا في بني اسرائيل وكلهم تكلم عنك فقال لهم : أهملتم من هو حي مائل بينكم وتكلمتم عنهم هم أموات » .
الآية 55 : « قال يسوع : من لم ينفذ أباه وأمه لا يسعه أن يكون تلميذاً لي و (من لم) ينفذ أخوته وأخواته و (لم) يعمل صليبه مثلي لا يكون خليفاً بي » .

الآية 66 : « قال يسوع : دلوني على الحجر الذي نبذه البناءون : فذاك هو حجر الزاوية » . =

على انه معرفة وضعية تُمّت صياغتها وتعيّنت غايتها خارج الذات ، ولم يبق على هذه الأخيرة الا التسليم بالصيغة البرّانية وبالغاية المفروضة . بل يقدم نفسه على أنه معرفة - تجربة - خلاص بلا فصل . ولا تنكر هذه الوحدة شرّ العالم والبشر بل تستوعبه . وهي في إدراكها لهذا الشر تفصح أكثر أطر الوجود والفكر بديهية . فإن تذكير العرفانيين إيانا بإمكان تصوّر للزمن مثلاً غير مستقيم ولا دائري (وزمننا نحن مزيج من هذين الاثنين) ، تصور لا يفترض أن الزمن يؤول بالضرورة إلى المراكمة والتقدم أو يؤول بالضرورة الى الاستعادة ، هو تذكير ينعش ويسعف على إدراك وقائع كبيرة وصغيرة ووتائر تاريخية يحجبها - رغم سطوعها - بؤس الأطر الجاهزة وإذا كان للعرفان أن يعظنا نحن هنا والآن ، فلن يكون له ذلك اذا اتخذناه تعاليم أو معارف بل ان ما يستبقي لنا ثورية الموقف العرفاني هو أن نقبله قبولاً كنائياً . والكناية تعرف دائماً أن حدّتها غير متماثلين وأن وجهها - أو ملحظها - لا يدرك براحبة العقل والمخيلة بل بإعمالهما . حين يندد العرفان مثلاً بانفصال الناموس عن التجربة ، نتذكر أن القحة تصل أحياناً بنواميسنا الى حدّ يجعلها تستمر في اللجم والتعذيب والابادة وتتكاثر في الوقت نفسه عن تبرير نفسها إلا

= الآية 98 . « قال يسوع : يشبه ملكوت الأب رجلاً أراد أن يقتل شخصاً رفيع الشأن . فامتنق سيفه في البيت وأغمده في الجدار ليمتنح قوة ساعده . فقتل الشخص الرفيع الشأن » . ونصّ هذا الانجيل ، الذي يُسمّى « الانجيل الخامس » أحياناً رغم إنكار الكنيسة إيّاه ، مثبت كاملاً في ترجمة فرنسية في بويش 2 : ص 11-27 . وأنا أنقل هذه الآيات عن الترجمة لجهلي نصّها ولغتها الاصلين (القبطية) . ويختلف المختصون في تاريخ هذا الانجيل بين قائل انه وضع في القرن الثالث وقائل انه وُضع في الخامس (بويش 2 . ص 36) . وفي كل من هذه الآيات شبه قريب أو بعيد بآية أو أكثر من الانجيل الأربعة المقدسة أو بنص من أعمال الرسل . وفي بويش 2 بعد ترجمة « الانجيل بحسب توما » لوحة تُيسر هذه المقارنة .

بأسماء قديمة سبق لها انتحائها (يدعي ناموس « التقدم » مثلاً ، أن في وسعه أن يبيع كل شيء لأية قوة يلصق بها اسمه ، وانه لا يعود جائزاً بعد التسمية ، سؤال زيد أو عمرو عما لقيه و« هُم » يزجونه في مسالك التقدم) . وحين يندد العرفان - مثلاً أيضاً - بانفصال المعرفة عن الخلاص ، نتذكر - ربما - ان « العلم » الذي نعرفه اليوم نجح في جعل نفسه قدس الأقداس والمحجة ، وانه لم يعد يقبل بسهولة أن يسأله أحد عما يصنعه للناس وبهم ، بل صارت ضرورته مستقلة عن خيره وعن شره ، وصار يفرض على متعاطيه أن يحتجبوا فيه وان لا يهتموا لمعرفة ماذا وأين سيمطر نتذكر أيضاً أموراً لا تقل عما سبق انتشاراً أو أهمية وان كان وجودها « خلويّاً » (من « خلية ») مفتتاً تفتت مصائر الأفراد مثلاً ان على كل فرد أن يرضى بصفافة الجدار الفاصل بين غايته الفردية من عمله وغاية الجماعة من هذا العمل نفسه (للمرء غالباً أن يسأل عن مقدار ما سيريحه من عمل ما . . . أما مطالبتة بالحق في أن يعلم كيف « سيعيش » هذا العمل أو كيف « سيعانيه » ، فهي تضعه فوراً موضع شبهة وأعسر من ذلك تساؤله عن الفائدة الاجتماعية من عمله)

على أن إيماء العرفان إلى هذه أو سواها من أمور تعيننا - وقد سمّيناه « كناية » - لا يغني عن وصف هذه الأمور ولا عن تحليلها ، في تحييزها الزماني والمكاني وهو لا يرسم - إلا كناية أيضاً - سبيلاً أو سبلاً للمعالجة وللخلاص . فما ينبغي البحث عنه في العرفان ليس مقدمات نظرية لمعرفة تحليلية أو وصفية . . . إذ كيف نعثر في هذا التوحد المستमित - بكل معاني التوحد - على خطوط التمييز التي يقوم عليها التحليل أو حتى الوصف ؟

ما نعثر عليه في العرفان هو مقدمات لمعرفة شعرية لا تعود التجربة فيها مقاصير معزولة . أي لشيء يكون عادة أجمل من المعرفة النظرية ، وربما يكون أحياناً أكثر فائدة !

أواخر 1979

نظام مصر أمام محكمة أم محمد

وسط الغطيط الرخو الذي اعتدنا أن نراه متهاكاً تحت عيوننا منذ أن تعلمنا قراءة المجلات الشهرية (*) . . . وسط الحديث المعقم عن النمو والائماء والتنمية ، عن التحرر الوطني والدولة الديمقراطية والمجتمع الاشتراكي . . . وسط اللغة الميتة التي أحال الفكر الشهري دمها إلى مصبل بلا رائحة . أخرجت مجلة « الطليعة » المصرية منذ مطلع هذا العام ، أربعة أعداد فيها كلام مسنون الزوايا وفيها شوق إلى رائحة اللحم والخضار . وكان فرحنا عظيماً حين لم نجد الفول ، على تلك الصفحات ، عدداً من ألوف الأطنان مقسماً على عدد ملايين السكان حصيصاً متساوية . الفول هنا فول ينظر اليك من قعر الصحن المستدير وأنت خلف الصحن تسأل نفسك ان كان القانون يؤخذ أحلامك المترقرة بالزيت . . .

لم يكن في « الطليعة » قبل هذه الأعداد الأربعة ، شيء يذكر يبعدها عن عادات الصدور الشهرية . لعلها - وهي قد دخلت ، مع مطلع هذه

(*) نشر في دراسات عربية ، عدد تمور - كانون الأول 1976 .

السنة ، عامها الثاني عشر - قد نشرت ، قبل أعوام يعصى عدها على
الذاكرة ، أحاديث مع النساء العاملات ، وجد فيها القراء هذه النكهة
إياها . . . في ما عدا ذلك كان لطفي الخولي يحسب نفسه دائماً أولى
بالصفحات الأولى من « الأسطى حلمي زكي » . . بل أيضاً من « الست
أم محمد » . وإذا كانت « أم محمد » قد أنزلت به كسوفاً تاماً سحابة شهر
كامل ، فإن أحداً من أولى الأمر لا يرغب ، على الأرجح ، في أن تستمر
الحال على هذا المنوال . سرعان ما يعود الكلام الى « أصحابه » . . . إذ
كيف تكون الطليعة طليعة ان هي تركت الكلام للتابعين في الصفوف
الخلفية ، ناهيك بالمتشرين من غير صفوف على الاطلاق ؟ .

السوق أم المجتمع ؟

ما الذي قاله إذن هؤلاء الدخلاء الأربعة الذي تحدث واحد منهم في
كل من اعداد الطليعة الأربعة الأخيرة ؟ المواطن عبد التواب والست أم
محمد والأسطى حلمي زكي والفلاح فتحي حمادة أجابوا على أسئلة .
والأسئلة كانت أصنافاً . الصنف الأول ، وهو الأهم ، تناول توزيع
الدخل بين أبواب الانفاق المختلفة . والصنف الثاني تناول توزيع الوقت
بين المنزل والعمل وما بينهما (أي الطريق) . والصنف الثالث تناول
العلاقة بالتنظيم المهني (النقابة) وبالتنظيم السياسي (الاتحاد
الاشتراكي) . والصنف الأخير تناول السياسة الاجتماعية (القطاع العام
والقطاع الخاص ، الاشتراكية ، الخ . . .) السياسة الوطنية (الحرب
والاحتلال ، علاقات مصر العربية ، علاقاتها العالمية . .) . وطبعي
أن نرى أصحاب الأحاديث يدون مقاومة للترتيب المفروض على الأسئلة
ويجرون مندوب « الطليعة » الى مشكلات يظهر بوضوح أنها طارئة على

التصميم الأولي الموضوع لكل حديث . وأشدّهم مراساً في المقاومة هو الفلاح فتحي حمادة الذي يبدو الحديث معه نهراً سائباً ، لا مجرى له سوى ذاك الذي حفرتة هموم رتيبة يصر على العودة إليها لدى كل سؤال سالكاً في هذه العودة سبلاً تزوغ ، دون كلل ، من « خطط » المندوب البارعة . والحديث مع فتحي حمادة هو ، على أي حال ، أغنى الأحاديث الأربعة ، لأن هذا الفلاح - رغم زهده في الكلام - يلم ، من هنا وهناك ، بزوايا تجتمع بينها حياة القرية بكاملها (النفوذ العائلي وآثاره - في الممارسة - على عمل الفلاحين ومعيشتهم ، تداخل مؤسسات الدولة المستحدثة مع علاقات الريف التقليدية ، صيغة التعايش الطائفي ، إلخ . . .) . هذا بينما تبقى الأحاديث الأخرى محبوسة ، في الغالب ، على مساحات جزئية للغاية من رقعة العلاقات المدنية المتزامنة (الدخل والاسعار ، عقدة المواصلات ، إلخ . . .) . فتكاد تغيب مثلاً - والذنب ، هنا ، ذنب « المندوب » - مسألة العمل بصفته جهداً مادياً وعنصراً في شبكة علاقات يومية مع عاملين آخرين ، كبار وصغار (ما معنى أن يكون حلمي زكي سباكاً وما هو مدى المامه بموقع عمله من سياق الانتاج في المصنع ؟ ما هي جوانب علاقته بزملائه طوال يوم العمل ؟ إذا عرفنا وقت العمل ، فما هي وتأثيره وكيف يعيشها صاحب الحديث ؟ ما هو نظام الرقابة في المصنع وما هي وسائل الضبط التي يلجأ إليها الوكلاء ؟ ما هي مصادر النقمة وما هي مظاهرها في المصنع ؟) هذه الأسئلة - وسواها كثير - فات الطليعة أن تطرحها ، ولم تبرز في الأحاديث ، إلا لماماً وعلى سبيل الصدفة ، عناصر تلقي عليها ضوءاً ما . وليس هذا الاهمال بلا سبب . فمندوب المجلة ، يبرز غالباً ، في أسئلته ، ما يعاينه هو - وما يعاينه - وإن كان موقعه في المعاناة والمعاناة غير موقع محاوريه . فلا شك أنه هو الآخر يشكو من غلاء

اللحم ومن بدلات الایجار ، وإن كان اللحم هنا غیر اللحم هناك ، والشقة غیر الشقة . لكنه ، وهو صاحب القلم ، لا یحدث إرهاب الوقفة أمام أفران المصانع ولا یحدث - رغم الخوف الذي یمسك بتلابیب الصحافة المصرية - إستبداد الوكلاء وفرعونیة الهرم الإداری فی المصنع . إنه یرى أولاً علاقات السوق . . . هكذا تتعرض الصورة المنبثقة من ثنایا الحديث لاختزال یؤسف له حقاً ، وتبقى منها ، فی ظلمة الصمت ، جوانب لا تستقیم دونها معرفة المتحدث وأشباهه بمواطن الشلل الذي یشدهم الى مواقعهم ولا بحاجاتهم المكتومة .

جدل اللحم والطماطم

ولنعد إلى الأحادیث ، على أي حال . فرغم النطاق الذي تضربه حولها شبكة الأسئلة ، یظل ثمة أسلوب فی التعبير لا یضاهی غناه الناجم عن احتشاد عناصر الحياة فیه . الحساب هنا لا یشبه ما فی كتب الحساب ونشرات الاحصاء ولا یأبه للتجريد البائس الذي لا یحید عنه المثقفون حین یسطون « الحقائق العلمیة » . القروش هنا تتحول فوراً إلى طماطم ، وعلى الطماطم تنصب شهوة عارمة لا عهد بها لخطط التمیمة الخمسیة . اسمعوا عبد التواب :

« بالنسبة للطماطم تستخدم فی كل طبیخ لأنه طالما الحاجة بدون لحمه فالطماطم بتبقى دمة وتكثر شویة . لكن الطماطم مجنونة . بترتفع لاسعار 15 أو 20 قرش . لكن احنا ما بنجیبهاش لما بترتفع أسعارها . إحنا بنجیبها لما یمقی ثمنها سبعة وثمانیة صاغ . ونجیب نصف كيلو . لكن لما بترتفع نستعمل الفلفل الأحمر » .

أما « المصارين » فكان بينها وبين عبد التواب ود قديم . وهو يرى أن العيب قد داخل هذا الزمن منذ أن تم التعارف بين المصارين والفيلسوس :

« المواسير كان زمان بيديها الجزار يبلاش على اللحمية . لما كان كيلو اللحمية بستين قرش كان بيدي الواحد عليها ماسورة بلاش . أصبحت الآن الماسورة بتتباع بالكيلو بعشرين وبثلاثين قرش » .

الذين لا يعرفون للمصارين طعماً - لسبب هو عكس الفقر - يرون في هذا « الحدث » علامة خير : لا شك في أن زمن الاقطاع قد ولى ، ما دامت العلاقات النقدية (وتعميمها إحدى سمات العصر الرأسمالي) قد وصلت إلى المصارين !

لكن خبر الاقطاع عند الفلاح فتحي حماده ، وهو يملك 16 قيراطاً (الفدان 24 قيراطاً) ويستأجر عشرة وله حصّة في جاموسة واحدة ويقل دخله الشهري عن سبعة جنيّات تأكل منها أسرة ذات ثمانية أفراد :

« عندك جماعة سمك أكبر عيلة ، يملكوا حوالي فوق الألف فدان ، عيلة الفقير كمان . . . » .

الكتاب لا يقرأ من عنوانه

والحقيقة ان هذا هو موطن الوجد الذي تكشف عنه الأحاديث الأربعة . في مصر نظام مضى على قيامه ما يقرب من ربع قرن . وله قوانين وأنظمة ومؤسسات قدمت نفسها على أنها انبثاق من مصالح الشعب ووضعت لنفسها ، تباعاً ، عناوين وشعارات تشير إلى هذا الأصل : الاصلاح الزراعي ، الاشتراكية ، ديمقراطية قوى الشعب العاملة ، سيادة القانون إلخ . . . وما يفعله عبد التواب ورفاقه ، هو

أنهم - حين يصفون ظروف معيشتهم كل يوم - يرفعون طرف الغطاء ، فيكشفون لنا جوانب مما يختبئ تحته . وما يختبئ تحت غطاء العناوين الفاقعة ، تعرفه مصر منذ عهود طويلة ، وهو يتخذ في كل عهد لبوساً يساير مقتضى الحال . وكلما وقع عليه الخطر ، وجد لنفسه طاقماً جديداً يقدمه في زي جديد . ذاك لا يعني أن كل شيء يبقى على حاله . تسقط فئة متسلطة - نادراً ما تسقط كلياً - وتحل محلها فئة أخرى ، ويجري تبديد أشكال بعينها من القهر الرازح على صدور الناس . لكن أشكالاً جديدة - قد تكون أشد لؤماً ، وإن كانت أقل بروزاً - سرعان ما تحل محلها . ما ينبغي الاعتراف به ليس إذن أن النظام الجديد لم يأت بجديد ، بل هو أن ثمة سرعتين على الأقل - لتاريخ مصر . فتحت القوانين المفرقة والحكومات المتعاقبة المتبرجة والأجهزة المستحدثة ، إلخ يقبع تاريخ آخر هو أشد بطئاً وأقل تعرضاً للتغيير . ذاك هو تاريخ أشكال السيطرة القديمة التي تدخل إلى الأجهزة الجديدة ، تاريخ علاقات الزراعة التي تدخل إلى الصناعة ، تاريخ « الممالك » الصغيرة التي تتأسس في ظل الجمهورية ، تاريخ التمرد الذي يتجدد ثم ينطفئ ، لكنه يحفر حفراً دؤوباً تحت الأرض . ذاك هو تاريخ الشعب المصري .

وأحاديث « الطليعة » تكشف ، على وجه التحديد ببطء هذا التاريخ . تعترف بالتغيير حيث يقع - فأصحابها هم أبعد ما يكون الناس عن الإفراط في الطموح - لكنها تبرز دائماً جانب التكرار المقنع وجانب التردى .

حديث المؤسسات

بعد أن يحصي فتحي حمادة لمدوب « الطليعة » مصادر دخله وأبواب

نفقاته ، ويطل قليلاً على أحوال القرية العامة ، يصل إلى أقرب « هيئة » من عمله في الأرض : الجمعية التعاونية .

فتحي حمادة : والله هيه مفيدة طبعاً على حسب معاونة البلد في عملية الكيماوي وعملية المبيدات ، وهيه ماشيه على كدة . . .

السماد والمبيدات مؤمنة إذن . لكن السحق يبدأ منذ المحاسبة :

فتحي حمادة : . . . أما عملية الحسابات ما تعرفش تاخذ حقك هنا ، تيجي تحاسب ما تعرفش تحاسب ، نقعد نشتكى وييجي واحد يقول لك حقك هنا ، ما تعرفش تاخذ حقك . . . الموظفين لما تقول لهم يقعد يفتح لك الفيشة ، ويقول لك ماهوه رئيس الجمعية ما هو حاسب ، وفلان حاسب كلهم ماضيين عندك أهوه . احنا ، ده كان عندنا من 1968 ، كان علينا 80 جنيه على انا متأخرات ، ومن 68 لحد دلوقت بقينا في 75-76 ، السنة اللي فاتت قال عليك 56 جنيه متأخرات غير الجديد اللي هوه بتاع 1975 .

الطليعة : وانت ما تعرفش مين جت المتأخرات دي .

فتحي حمادة : ما نعرفش خبر ، احنا كل سنة بندفع .

وفي مكان آخر :

« إختلاسات فيها ، الحسابات فيها ، فلوس حاجة زي كده ، دي منهم لبعضهم ، الموظفين يغطوا علينا احنا ما نعرفهاش ، بنسمعوا عنها . . . اللي سلك أموره ده رجل شبعان بيروح يقعد وياهم ، ان ما يعدس بيروح يقعد وياهم في البيوب .

وحين يضيف فتحي حمادة ان « الكبير كبير » ، تقترح عليه

« الطليعة » ان يصير « كبيراً » ويرشح نفسه لانتخابات الجمعية ، فيأتي الجواب حاسماً :

فتحي حمادة : أنا ما نرضاش نخشها .

الطليعة : ليه ؟

فتحي حمادة : ننعاص فيها ، لأن الي بيدخل منعاص .

الطليعة : ما فيهاش حد كده يعني مش منعاص .

فتحي حمادة : كلك .

أما حلمي زكي فيعترف بأن النقابة تمديد العون إلى العامل في حالات الفصل والمرض (أصيب ابنه بشلل الاطفال ، فأعطوه خمسة جنيهاً) والموت . . . لكن النقابة شيء يقع « خارج » العامل ، لذا يبقى حلمي زكي خارجها :

حلمي زكي : لا . . . هم لما بيعملوا اجتماعات بيعملوها على مستوى الكبار . . . مبيعملوش على مستوى الصغيرين . . . بيعملوها على مستوى الكبار بس . . . بنقدم له مثلاً مشكلة وواحد عنده حالة وفاة . . . يساعده ، أكثر من كده لا . .

ولا يرى عبد التواب رأياً آخر في النقابة التي انسحب منها زغم كونه عنصراً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي :

عبد التواب : إحنا كنا تابعين لنقابة العاملين في مؤسسة الغزل والنسيج وحليج الاقطان ، ولأن النقابة دي ما بتفدنناش بحاجة لأنها بتحصل منا مائة مليم كل شهر ، ولكن للأسف ما بنشفش منها حاجة خالص ، وأغلبية العاملين انسحبوا منها ما عدا السواقين لأن السواقين

محتاجين لها علشان تجديد الرخصة كل سنة ، إنما العاملين ما بتعيدهمش .

وحين نصل إلى أم محمد نقع - في هذا الجانب - على راحة بال تامة :

أم محمد : زميلاتي زي مين ؟ لا ما اعرفش النقابة دي ايه .

والحق ان « الطليعة » تلخص تلخيصاً دقيقاً رأي فتحي حمادة في المؤسسات جميعاً من مهنية ومحلية وسياسية . فالشكوى لا تطال النقابة وحدها ولا الجمعية التعاونية . . .

الطليعة : طيب قل لي بقى انت انتخبت في الاتحاد الاشتراكي وقلت لم ينفع ، والجمعية التعاونية وان حساباتها غلط ، ومجلس الشعب وقلت ان الحاج الصيرفي انتخبوه وخلع ولم يحضر ثاني ، والمجلس المحلي نفس الوضع حسب كلامك ؟ ايه اللي حتعمله في الانتخابات المقبلة ؟

فتحي حمادة : زي ما ماشية البلد ، لازم نمشي . . .

الطليعة : يعني ايه زي ما البلد ما ماشية ؟

فتحي حمادة : يعني أنا فرد حانعمل ايه ؟

الطليعة تلخص موقف فتحي حمادة من أجهزة النظام كله ، وهو ، أمام السؤال ، يجار بعزلته وعجزه : « أنا فرد فيها حانعمل ايه ؟ » . سوف يقترح طبعاً في المرة المقبلة .

فتحي حمادة : أنا لا عندي عيلة ولا غير عيلة ، كده بطبيعتها كده ، ده يدفع ، ماشي ، نعلم ، يمكن مفيش حد ينفع لكن بأعلم برضه . .

ثم يضيف : لو مفيش غرامة ، مش رايح .

فيكشف ، دون موارد ، « سر » توالد التسعات في الانتخابات

المصرية . ولا يكتفي الاتحاد الاشتراكي بجر فتحي حمادة الى صندوق الاقتراع ، بل هو يعتبره عضواً فيه ويمد يده إلى كيسه لينشل منه 95 قرشاً كل سنة . وتلفت الطليعة نظره إلى أن الاشتراك القانوني لا يزيد عن 24 قرشاً فيجيب : « . . . بقول لك هو كده الحساب ما نقدرش نتكلم » . ورغم أن الاتحاد الاشتراكي « والله ما يلزمنا في أي حاجة . . . خالص » و« نايم 24 قيراط كده على طول » ، فإن فتحي حمادة لن ينسحب منه وحيداً :

فتحي حمادة : زي الناس كلهم طبعاً ، ما اقدرش أنا اطلع لوحدي -
7 أو 8 أفراد مع بعضهم معلىش ، لكن أنا لوحدي !

أما أم محمد - وهي تمورجية (أي خادمة) في أحد مستشفيات القاهرة - فقد سمعت أن الاتحاد الاشتراكي « بيعيب الحق للناس » . لكن العثور عليه ، في القاهرة صعب صعوبة الحصول على الحق :

زي البطاطين !

أم محمد : مش عارفاه خالص . . . ولا سكته فين .
ورغم أن القهر يظهر ، دون عناء ، للعين المجردة ، في أجهزة « التمثيل » المهني أو المحلي أو السياسي ، فإن هذه الأجهزة ليست عشه الوحيد - بل هو يبسط جناحيه على البيوت وعلى الشوارع وعلى المتاجر . والفقر هو طبعاً علة القهر . وهو يبرز أول ما يبرز في حسابات الغذاء المعقدة وفي الملابس وفي العلاقة بأثاث البيت .

الطليعة : والطفل الصغير ألا يحتاج لسكر .
أم محمد : فيه عشان الولد الصغير ، بنحجز له كيلو الا ربع . . .

عبد التواب (متحدثاً عن أولاده) : ولما يبغش موسم - زي موسم المدارس ده - لما حب أجيب حاجة وما اعرفش أجيب لهم ، اضطر أخذ كنية من البيت أبيعها ، اضطر أخذ كرسي من البيت وأبيعه ، اضطر إذا كان في ودن مراتي حاجة أو ايدها حاجة ، أخذها وأبيعها علشان أجيب لهم اللي هم عايزينه . . .

فتحي حمادة : لا فيه بطانية واحدة . . .

الطليعة : انتم كلكم تغطوا ببطانية واحدة ؟

فتحي حمادة : اه . . . (ولا يصدق مندوب المجلة اذنيه ، فتأخذه من جديد لوثته الحسابية) .

الطليعة : إزاي ؟ البطانية كام متر في كام ؟ طول في عرض يعني ؟

فتحي حمادة : زي البطاطين (١١) .

هذا والفقر يورث الدين . عبد التواب يشكو مثلاً من « إيصال الأمانة » الذي يفرضه عليه التاجر ، فيتيح لهذا الأخير زجه في السجن ، متى شاء ، بتهمة « التبديد » ويتيح له أيضاً أن يفرض عليه ما يشاء من زيادة . رغم هذا البؤس لا يرغب عبد التواب في الشراء من الجمعية التعاونية (وأسعارها أدنى بكثير من أسعار السوق) لأنه لا يعرف أحداً يشفع له هناك (والأمر يحتاج الى شفاعاة لأن تجار السوق السوداء « يحتكرون » سلع التعاونية) ولأنه ، من ناحية أخرى يكون في عمله كل يوم ، مدة فتح التعاونية ، ولا يريد أن يعرض كرامة زوجته لذل الوقوف في الطابور :

الطليعة : بتاكل لحمة كام يوم في الشهر ؟

عبد التواب : إذا قلت أن الشهر ده ما شفتههاش خالص
ما تصدقشي ، لما يكون في الجمعية لحمه بـ68 قرش ، لحمه الجمعية أم68
قرش دي ما بطولهاش لأنني بأخرج من شغلي وماليش معرفة في الجمعية
علشان يمشولي في الجمعية أو اخذ .

الطليعة : هل تستطيع زوجتك أن تشتري من الجمعية ؟

عبد التواب : مراتي ما تقدرشي ده انت لو شفت الجمعية فيها طابور
بيهدل الواحد - ما هو الحالة متوسطة ، لكن أبدأ الواحد ما يخلي الست
بتاعته تقف وتشتري . لأن اللي بيقف في الجمعية بتوع السوق السوداء .
إنما علشان توقف واحدة ما يكونش لها دعوة بكدة ما تعرفش تجيب ، ولو
وقفت يوم بحاله مش نحاتعرف تجيب وتروح متبهدة .

والمستشفى ، هو الآخر ، ليس للفقراء . فثمة مستشفيات يخرج منها
الأحياء أمواتاً ، وهذه يعزف الفقراء عن دخولها ، ان أمكنهم ذلك .
و ثمة مستشفيات يخرج منها المرضى أصحاب ، وهذه تلفظ من يأتي إليها
خاوي اليدين .

أم محمد : (وهي تعمل في مستشفى) : اليوم الي أغيبه
بينخصم علي . أنا والده بتين في الشغل وأنا باشتغل . كنت نبطشية -
سهرانة . ولدت الساعة 3 .

الطليعة : ومن ساعدك في الولادة ؟

أم محمد : أنا ولدت لوحدي .

الطليعة : والمرة الثانية ؟

أم محمد : والمرة الثانية ولدت برضه لوحدي .

أما عبد التواب فيسحب ولده (المصاب بالتهاب الزائدة الدودية) من المستشفى الحكومي بعد ثلاثة أيام ، لأن المستشفى . . . بلا زجاج .
وأما فتحي حماده فقد دفع ما يربو على دخل سنة كاملة (85 جنيهاً) لقاء معالجة ابنه المصاب بـ « الهستيريا » ، وهو لا يزال حائراً بين الأطباء وسيدي المرسي أبو العباس . . . وأما حلمي زكي المولع باستذكار شبابه الملحمي (١) ، فهو يستعيد ذكرى أيامه الخوالي حينما ترفض زوجة أبيه أن تدفع عنه جنيهاً يستكمل به أجر الطبيب

معنى الحياة أو ميتافيزيقا الفقراء

لكن أفضع الأعباء الراضحة على كادحي المدينة هو ، دون ريب ، عبء المواصلات . عبد التواب يدفع 40 بالمائة من دخله تقريباً ليقطع الكيلومترات الخمسة والثلاثين التي تفصل منزله عن مكان عمله . وهو يقضي في الطريق وقتاً يتراوح بين ثلاث ساعات . . . وسنت ساعات ذهاباً وإياباً وأم محمد تدفع للمواصلات أيضاً ستة من القروش الستة عشر التي تكسبها كل يوم ! . . . حتى ان العثور على عمل قريب من البيت يصبح ، في حالة عبد التواب هدفاً من أهداف الحياة الكبرى ، حداً للطموح ومداراً للأحلام :

عبد التواب : أمني واتعشم ان أي رئيس مجلس إدارة في منطقة حلوان يقبلني انتقل عنده علشان أكون قريب لسكني بس .

وهو يفضل نقل العمل على نقل السكن ، لأن مسكنه رخيص نسبياً ولأن تغيير المسكن يوجب دفع الخلو . . . وظروف السكن ، في أي

(1) - من يقرأ حديث حلمي زكي ، المكوجي المتفصح ، السباك ، الاخ المسلم الح . تعود به الذاكرة الى شخصية الياس بخلة في رواية عبد الرحمن منيف « الاشجار واعتيال مرزوق » .

حال ، ليست أرحم كثيراً من ظروف النقل .

أم محمد : بادفع اثنين جنيهه إلا ربع ، في أوده واحدة بنام فيها كلنا أنا والعيلين الكبار وأبوهم فوق السرير . والعيال الباقية تحت السرير .

وأمام أم محمد ، هي الأخرى ، سد منيع تقف عنده أحلامها . فهي عاجزة عن التمتع ، أثناء النوم ، بسكنى شقة في الزمالك أو بزيارة متجر في سليمان باشا . ذلك انها لا تعرف سوى المطرية التي تسكن فيها والعتبة التي تركب منها وامبابة التي تعمل فيها . ذاك ما جاد به « أصحاب مصر الجدد » على أم محمد من صورة القاهرة . . . : تحلم أم محمد بـ « درع التثبيت » . . . بقرار التعيين الذي يحول دون صرفها من عملها في أي وقت . وهي تحفظ رقمين : أربعة جنيهات وخمسة وسبعون قرشاً هي أجرها الحالي واثنى عشر جنيهاً هي الحد الأدنى للأجر بعد التعيين . والمسافة بينهما هي المسافة بين الأرض والسماء . . .

حول « الرجعية » الشعبية

لا يرمي ما سقناه من « منتخبات » وملاحظات الى استنفاد الألوان التي تزخر بها هذه الأحاديث الأربعة . يبقى علينا ، مثلاً ، أن ننظر في علاقة أبناء عبد التواب بالبرتقال وفي علاقة عبد التواب بالجريدة وفي علاقة أم محمد بابنها محمد وفي موقف حلمي زكي يوم ساقوه الى المباحث بعد أن ضبطوا معه منشوراً للاخوان المسلمين ، وفي علاقة أهالي الظاهرية قرية فتحي حمادة ، بالتلفزيون ، الخ ، الخ . . . هذه كلها أمور تستوقف ، وهي أولى بالتعليق من الأمور التي استوقفت بعض معلقى « الطليعة » . كيف يستغرب خيرى عزيز (أحد كبار المحررين في « الطليعة ») أن « يقف ساكن الحي الشعبي ضد ساكن المخيم

الفلسطيني « ؟ كيف نستغرب أن تقول أم محمد أننا انتصرنا في حرب أكتوبر « على بتوع فلسطين وعلى بتوع « العريش » ؟ لماذا يخرج مندوب « الطليعة » عن وقاره « المحايد » حين يبدو له أن هذا أو تلك من محاوريه معاد للاتحاد السوفياتي ؟ ينسب معلقو الطليعة هذا الجهل وهذه « الرجعية » في مواقف محاوريههم السياسية الى سياسة الاعلام المصري ، إلى جريدة « الأخبار » التي يقرأها عبد التواب وإلى مصطفى أمين الذي يحبه حلمي زكي ، (رغم أنه يمقت موسى صبري !) . غير أن في هذا التعليل اختزالاً عقلياً لاصول « الرجعية » الشعبية . لا ريب في أن الفلاح المعزول أو العامل الذي « ليس له أصدقاء » ، يصوغ مواقفه السياسية من فتات ما يلتقطه سماعاً أو قراءة . وفي هذا يقع قسط من المسؤولية على الاعلام . لكن المواقف « الوطنية أو » التقدمية « التي يدلي بها بعض محوري « الطليعة » (فتشرح لها صدور المعلقين) هي في الغالب ، على هذا القدر نفسه من السطحية وهزال المادة ² . أي أنها ، هي الأخرى ، فتات مسموع أو مقروء . وحين يتغير الاعلام وحده (إذا جاز هذا الافتراض) تتغير وجهة بعض المواقف ؛ فتصير « تقدمية » بعد أن كانت « رجعية » ، لكنها تبقى على بيغائيتها القديمة . . . ما دام ثمة هذا البعد كله بين فتحي حمادة وجمعية القرية التعاونية ، فأية صحراء تفصل هذا الرجل عن فلسطين ؟ ما دامت أم محمد « مش عارفة سكة الاتحاد

(2) ما نعته بـ « السطحية » هنا هو المواقف السياسية ذات الغرض المحدد والمباشر ولا يجمع ذلك ان تكون في بنيه الفكر الشعبي العميق عناصر بالعه الصلابة ، شديدة المقاومة (العلاقة بالارض ، الموقف العام من السلطة ، الدلالات السلوكية للدين ، الخ .) غير ان هذه العناصر تكون عادة على قدر من المرونة تتسع معه لمواقف سياسية متناقضة . ولا تتغير العناصر المذكورة ، هي الاخرى ، (حين يكون تعييرها لارما) بفعل تغير وجهة الاعلام . . بل تعييرها رهن تحولات لها نفس الحظ من العمق في التحركة الشعبية .

الاشتراكي منين » ، فأية صلة يمكن لها أن تنشأ بين أم محمد واشتراكية « الطليعة » العلمية ؟ ثمة هرم هائل تتأسس فيه عزلة هؤلاء الناس بعضهم عن بعض (إن صحت العبارة) هو ذاك الذي يبعدهم عن تقرير أي شيء ، سوية ، في شأن أي شيء . فقد تم تصميم النظام المصري برمته ، بحيث لا يلتقون وبحيث لا تتجاوز « سلطة » الواحد منهم حدود بيته . وكيف يصل الواحد منهم ، وهو في وحدته الساحقة هذه ، إلى رأي ذي وقع ما في الوحدة العربية ؟ وفي أية علاقات تضامن ، في أية علاقات نضال يندرج هذا الرأي إذا وجد ؟ وما هي مهمة « الطليعة » (ولا نقصد المجلة وحدها بالطبع) ان لم تكن تيسير نشوء التضامن المذكور ، في أدنى مستوياته أولاً : مستوى القرية ، مستوى العمارة أو الزقاق ، مستوى المصنع ، إلخ . . . ذلك أن قضايا الوطن لا تصل إلى أكف الجماهير بتكرار الحديث عن طاقات الجماهير (الخلاقة ، مبدئياً !) والاسترخاء من جهة أخرى في « سماء » العلاقات المصرية - السوفياتية . ولا نقصد طبعاً تحريم الحديث عن الاتحاد السوفياتي أو عن الاشتراكية أو عن الاحتلال الصهيوني . ما نقصد هو أن التوجه بهذا الحديث الى الجماهير لا يكتسب أثره إلا من علاقات التضامن المبنية في ممارسات الجماهير . وهي علاقات ينبغي أن تتشعب وتنتشر منطلقاً من أدنى مشكلات الناس اليومية . أما الذي يعيشون في مجتمع بلا نسيج سوى نسيج القهر والاستغلال ، فحديث السياسة في آذانهم صرخة في واد حتى إذا أخذ النسيج الجديد يتراعى ويمد خيوطه السرية تبعاً تحت النسيج القديم ويزدرد هذا الأخير أولاً بأول ، لم يبق ثمة مكان لحسرة فتحي حمادة : « 7 أو 8 أفراد مع بعضهم معلى » لكن أنا لوحدي » !

علي الزين :

مؤرخ الطائفة المعارض ، مؤرخ الدولة الغريب

وأنا أباشر كتابة هذا التقديم (*) يداخلي حرج لم أكن فطنت اليه (أو لم يكن فطن إليّ) حين تقبلت المهمة قبل بضعة أسابيع . وذلك ان مهمة التقديم تضعني بغتة في مواجهة مع المؤلف ، فتدخلني قبله في النص . وهي مواجهة يصعب عليّ إعلانها - لأن « الأنا » كريهة ، ويزيدها قبحاً أن تصرّ على ولوج نص مكرّس لشخص آخر - ويصعب عليّ كتمانها ، لأنها - على ما أحسب - صلب الموضوع . فأختار إعلانها .

والسؤال هو التالي : من أنا حتى يطلب إليّ - وأقبل - أن أقدم علي الزين ؟ أعمد إلى مقارنة جد مبتسرة ، إلا أنها تكفي لكشف ما في الأمر من غرابة . علي الزين في أواخر سبعيناته وأنا في أواسط ثلاثيناتي ، علي الزين عاملي أمضى عمره في الجنوب - باستثناء أعوام الدراسة في النجف - ويعرفه شيب الجنوب وشبانته . وأنا جنوبي أيضاً ، أمضيت هناك طفولتي وصباي وأمضيت معظم سنوات النضج خارج جبل عامل ، ومن أعرفهم

(*) تقديم لكتاب علي الزين . فصول من تاريخ الشيعة في لبنان ، دار الكلمة ، بيروت 1979

ويعرفونني قلة هناك . علي الزين يكتب وينشر منذ نصف قرن تقريباً ويوقع اسمه على ما ينشر. وأنا أكتب أيضاً وأنشر منذ سنوات أدنى عدداً بكثير- طبعاً ! - وكنت لثلاث سنوات خلت أو أربع ، ولأسباب لا أهميّة لذكرها ، أوقع على ما أكتبه - وهو قليل في أي حال - بأسماء مستعارة أو أخرجته بلا توقيع على الاطلاق . فبأية صفة إذن يتولى شخص ضئيل الزاد من السنين والصلات والآثار تقديم شخص تهدّم جسده الضئيل تحت ثقل السنين وأعباء الصحبة والخصام وكادت عيناه تنطفئان وهو مكبّ على أواخر آثاره ؟

خلف هذا الشعور بغرابة المهمة ، تلوح لي الصفة التي افترضها لي من عهد اليّ بكتابة هذا التقديم ، وأعود ، بدوري ، فأفترضها لنفسي . أنا مثقف « حديث » كوّنته أولاً ، ورسمت ، ولو إلى حد ، وجهة تحصيله اللاحق ، مناهج للتعليم أقرتها « دولة » . وعلي الزين - رغم جريه ورعيه وراء هذه « الحداثة » - شيخ شيعي كوّنته ثقافة رسم معالمها السلف من أرباب المذهب وشيخ عاملي وصل بلا عائق عبر بيته من تعليم النجف إلى بيئة العلماء والشعراء في جبل عامل ، أياً كان نصيب النقد في موقفه من تعليم النجف ومن علماء جبل عامل ، أي أن صفة « مثقف الدولة » هي المفترضة لي - ولا فخر ! - وصفة « مثقف الطائفة » هي المفترضة لعلّي الزين - ولا تشريب ! - وأسارع ، بعد استبعاد الفخر والتشريب ، إلى إثبات التحفظ على ما سبق : فلا الدولة دولة ، ولا الطائفة طائفة

علي الزين أيضاً - في امتداد هذا التعريف الأول - مثقف « عاملي » . وأنا مثقف « لبناني » . فيكون عليّ إذن أن أقدمه إلى قرائه « اللبنانيين » ، وإلى قرائه العاملين بصفتهم لبنانيين أيضاً ، وليس بصفتهم عاملين ، إذ

أنهم ، بهذه الصفة الأخيرة ، يعرفونه حق المعرفة .

تتعين هذه الهوية لعل الزين بصنف الكتابة التاريخية الذي يمارسه أولاً . في السنوات الست الأخيرة نشر مؤلف هذا الكتاب كتابين آخرين (1) ، استعاد فيهما ، بالنص أحياناً ، كتابات له سابقة ، بحيث يحصر وأتم ، فيهما وفي الكتاب الذي بين يدي ، جملة اسهامه في التأريخ لجبل عامل . وفي مستهل الثاني من هذين الكتابين ، يعتذر المؤلف بوهن جسده وضعف بصره - الذي أعجزه عن القراءة - لابقائه نصوص كتابه ذاك خصوصاً قريبة من خامتها في المصادر ، بحيث بدا الكتاب ثمرة جهد ضخم في البحث والجمع والتحقيق وثمره جهد في التأليف ، ضئيل ضالة ما تبقى لصاحبه من قوى . ولا ريب أن على القراء أن يمدّوا هذا الاعتذار المؤثر ليشمل الكتاب الذي بين أيديهم الآن أيضاً . ففي هذا الأخير يظهر أيضاً ، في الشواهد المتطاولة بخاصة ، لزوم المؤلف جانب القرب من مصادره . وهي أحياناً - حين يصل البحث الى حدث قريب العهد منا نسبياً - مصادر شفوية تولى المؤلف استنطاقها وتنسيق رواياتها والمقارنة بينها ونقدها بنفسه (2) . يبقى الفاصل واضحاً إذن - على العكس مما نرى في صنوف أخرى من الكتابة التاريخية - بين نص المصادر وبين نص المؤلف . هذا الفصل لا يفسر تردّي صحة الشيخ إلا « درجته » ولا يفسره

(1) للبحث عن تاريخنا في لبنان - بيروت 1973 .

والعادات والتقاليد في العهود الاقطاعية - بيروت - القاهرة 1977

(2) يظهر في الفصل الأخير من هذا الكتاب حرص المؤلف على استقاء الروايات الشفوية والافادة منها . ويظهر ذلك أيضاً - وعلى الأخص - في العادات والتقاليد . . . ، حيث يجمع المؤلف حصيلة كبيرة بوسائل فقيرة . لا استعارات هنا ولا آلة تسجيل . . . بل رضا التامر يعرض على علي الرين معرفته بتقاليد الفروسية وضيافته . . . ونفقة الطريق من جشيت الى التامرية .

في العادات والتقاليد م . م . ص 108 .

من حيث هو واقعية مطلقة . ففي الكتاب الأول « للبحث عن تاريخنا في لبنان » تتبدى السمة نفسها ، وإن على حدة أقل ، وإن على تفاوت أيضاً بين الأقسام الأولى من الكتاب والأقسام الأخيرة . . .

ولعلّه لا يكون خطأ أن تنسب هذه السمة إلى ضرب من جمع الروايات ونقدها ورثه المؤلف عن كبريات المجاميع التاريخية العربية وورثته هذه الأخيرة عن مدوني السنن النبوية ونقاد رواياتها ورواياتها ، أي عن واضعي ما سمي بـ « علوم مصطلح الحديث »⁽³⁾ . إلا أن لهذا العزوف عن « المألفة »⁽⁴⁾ و « التأويل » وعن الخروج ، أخيراً ، بصور تاريخية لا تقولها المصادر مباشرة ، تفسيراً آخر أقرب مساساً بما سبق قوله عن موقع علي الزين الثقافي أي عن نمط انتسابه إلى الجماعة التي يروي تاريخها وإلى هذا التاريخ . وهو انتساب يحدّد ، في آن ، ماهية هذه الجماعة وماهية تاريخها . ففي جهد التأويل والمألفة الذي يقوم أولاً على « مجانسة » النصوص المتقاة من المصادر ثم على تمهيد النائي منها ثم على إدراجها في سياق لا تقدمه مباشرة (أو تقدمه بعض « المحطات » التي تثبت المصادر لا كلها ولا جلها) ، كان المعاصرون من المؤرخين « القوميين » (« لبنانيين » كانوا أم « سوريين » أم « عرباً ») يبحثون عن شيء محدد (أو يصطنعونه ، في الواقع) وهو الهوية الثابتة للجماعة . وكان يتأتى لهم إثبات هذا الثبات بتوكيد استقلال الجماعة ووحدة العضوية خلال عهد من العهود (محطة من المحطات أو أكثر) تحسبت

(3) كان الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ في بيروت 1939 أول المعاصرين العرب تشديداً على هذه الصلة .

(4) « المألفة » مفرد يضعه الشيخ عبد الله العلايلي بازاء Synthese الفرنسية ، Synthesis الانكليزية .

الجماعة أثناءه اسماً لها يجعله المؤرخ شعار الهوية المستمرة⁽⁵⁾ . وكان يعثر للاسم وللهوية التي يشير اليها على متكآت ثابتة في الجغرافيا أو في الدين ، ولا تنسى اللغة وثقافتها ولا العرق أحياناً . هذه العناصر كلها (« المحطة » التاريخية التي تنبت هوية مغروسة في أرض أو في مذهب أو في لغة وعرق أو في هذه جميعاً) كان المؤرخون المحدثون (وما زالوا) يؤولونها في اتجاه « معقول » هو معقول « الدولة القومية » ينسون ، دون عناء يذكر ، أن دورة قرن واحد لم تكد تدور على وصوله إلى هذه الرقعة من العالم . أما العهود التي يكون تاريخ الجماعة قد اتخذ خلالها مجرى مغايراً لذلك الذي اتخذه (أو « أثبت » المؤرخ أنه اتخذه) عند « محطات الهوية » تلك ، أو ان شئنا « محطات التأسيس » فيعلن المؤرخ أن الهوية كانت خلالها « جريحاً » أو « مطموسة » أو « صريعاً » (إن هو تعمّد الواقعية) . أي انه يستمر (مستنجداً باستمرار عناصر يعتبرها بلا تاريخ هي الاطار الجغرافي والعرق والدين واللغة) في قياس « القيمة » التي يضمها تاريخ الجماعة كلها ، ناهيك بـ « درجة وجود » هذا التاريخ ، على محطة أو أكثر ، تيسر له تأويلها في وجهة حلم للمستقبل أو تشكيلة مصالح راهنة ، واعتبرها (اعتبر المحطة أو المحطات) لحظة تجلّي « القيمة » وبرز « الوجود » الأمثل . من هنا وقوعنا المستمر على تواريخ مؤلفة ، يظهر فيها تاريخ الجماعة ظلمة مستطيلة تدمغها لعنة السلب بعلامتها ، لولا أن الايجاب (أي الوجود والقيمة) يتأتى لها من لحظة واحدة أو أكثر يسند المؤرخ الى نورانيتها (المتسرّبة في البقايا اللاتاريخية

(5) من النماذج الفاقعة لهذا النهج كتاب الاب بطرس ضو . تاريخ الموارنة الديني والحضاري والسيلسي وقد صدر منه حتى الآن خمسة مجلدات كبيرة . اما « محطة الهوية » التي يعتمد عليها للموارنة ومن ثم للقومية اللبنانية فهي عهد المردة . والشواهد على هذا الاعتبار لا نحصى في المجلدات الأولى والثالث والرابع .

المذكورة آنفاً) وظيفة إنقاذ التاريخ إنقاذاً مستمراً من اللاوجود .

لا ينبغي علي الزين على النصوص ولا ينبغي منها إلا ما فيها ، أي الاحداث (أو بالأحرى بعضها) والأشخاص (أو ، على الأصح ، ملامح لبعضهم) والجماعة في قراها ومدنها ، في أعرافها وعاداتها ، في تراكب السلطات الحائقة بها ، على ما كانت عليه في أيامها (أو بالأحرى في معاناة معاصريها وتصوراتهم إياها ، صادقة كانت هذه التصورات أم كاذبة) وليس على ما يمكن أن تكون في مرايا هواجسنا نحن . من هذا كله يتكوّن سياق مخرق تطبعه ، برغم ما في هذا القول من تنافر بين طرفيه ، فرادة الحدث وتكرار الأحداث . فالمعركة التي تقع على خبرها في صفحة بعينها هي معركة بعينها ، أي حدث يلفظ ، بحدّة ، إمكان التكرار . لكن سبحة المعارك تكرر ، والقارئ يبحث عبثاً عن وجهة أو عن غاية . وهذا أيضاً هو شأن الولاة والأعيان . يعيشون ويموتون ، يبنون ويدمرون ، يهزمون وينتصرون . ويتغيّر كل شيء وكأن شيئاً لا يتغيّر . معركة ومعركة تساويان معركتين . شيخ مشايخ وشيخ مشايخ يساويان شيخ مشايخ مات وآخر حلّ محلّه . كأننا نحن أمام الليل والنهار . من ينتظر أن تسفر عودة الجديدين عشرين مرة عن شيء سوى عشرين يوماً أخرى ؟

لا يعني هذا ان علي الزين يروي أحداثاً بلا واقع أو يقدم أشخاصاً بلا وزن ، ولا انه يروي أحداثاً متقاربة الوقع ويقدم أشخاصاً لا تفاوت بينهم ، إلخ بل العكس هو الصحيح . إذ ليس ثمة إمكان للمساواة بين مصرع ناصيف النصار وفرحة الركنيني بابنه الذي بدأ يتعلم القراءة . . . إلا في أن الأمرين حدثا فعلاً أي في أنها ، منذ تحققها ، حدثان مطلقان . وحين يعزف المؤلف عن شدّ الأحداث الى سياق وظيفي

أو غائي يتعدى مجرد اثبات حدوثها ، تتساوى هذه الأحداث فعلاً ، لولا أن لكل قارئ أعرفاً مسبقة تدله أين يكون عليه أن يبطن إعظماً وأين يسوغ له أن يبحث الخطي .

هكذا نجد أنفسنا أمام تاريخ لا يكاد يطالبنا باتخاذ موقع لنا في سياقه أو في نهاية هذا السياق . لا يقول لنا : ما دام تاريخكم - أو بعض تاريخكم - هو هذا ، فعليكم ، اليوم ، أن تفعلوا كذا أو أن تكونوا كيت . وذلك أن هذا التاريخ الذي يحيله لزومه جانب المصادر الى شبه « حوليات » لا يؤسس شيئاً ولا ينعي شيئاً بل ان صاحبه عدو البدايات العظيمة والنهايات العظيمة . وهو لا يستنكف عن التدخل للهزم من خرافات البداية : من هو علي الصغير هذا⁽⁶⁾ ؟ لم يؤسس ناصيف النصر دولة وليس لعل الزين رغبة في أن يصنع للعاملين « فخر دين » أو « بشيراً » ولا مجرد « يوسف كرم » . والنهايات ، هي الأخرى ، ليست أحسن حظاً عند الشيخ علي : ما الذي انتهى بعد اكتساح الجزار جبل عامل ، ما دام المشايخ ما لبثوا أن عادوا ومشت

(6) علي الصغير هذا هو الجدل المقترص للعائلة المعروفة باسمه ، ومنهم النصر ، أكر أسرة اقطاعية في تاريخ جبل عامل العثماني ، وأحمداهم (منذ القرن التاسع عشر) آل الأسعد . وتفروح من أحوثة هذا الجد (التي يحيطها نقد علي الرين بشكوك كبيرة) روائع أوديبية تركم أي أنف سبق له أن اندس في « الطوطم والطابو » لفرويد . من ذلك « إسقاط » العنف المواجه للأب على عدو حلجي لهذا الأخير ، بحيث يتاح للرغبة في قتله أن تعبّر عن نفسها (قتل آل شكر والد علي الصغير) يلي ذلك الاستئثار بالأم (هربت أم علي به الى أهلها هي ، بعد أن لم يبق لأسرته اثر) . أخيراً يصل إلى غلة حاب التماهي على جانب الكراهية في « التجاذب » الذي طبع موقف علي الصغير من أبيه : يفعل بآل شكر ما فعلوه هم بأسرته ، أي أن الأحوثة تصمي رمزياً الرغبة في قتل الأب بعد أن حققتها رمزياً . ويتولى علي الصغير - وهذا حلّ الأزمة الأوديبية - مكان أبيه مجدداً استمرار الأسرة . . . الح . أنظر في صدره للبحث . . . م . ص 266-284 .

مساعي الصلح مع خلفه خطاها الوثيدة ؟ ما الذي ألغاه الغاء الاقطاع حوالي 1860 ما دام البك الكبير لم يكتف بتعيين نائب القاضي بل حمل عنه أعباء وظيفته ؟ ! . . . ذاك ما يتيح لزوم المصادر : لا بدايات قاطعة ولا نهايات قاطعة . إذ ما الذي يبدأ مثل هذه البدايات وينتهي مثل هذه النهايات ان لم تبدأ دولة وتنته دولة ؟

هذا التاريخ الذي تتقارب فيه من حيث الموقع في وعي أصحابه التاريخي ، الكارثة والنصر المؤزر ، الحدث الكبير والعيش اليومي ، هذا التاريخ الذي لا يحتم شيء أيلولته الى نقطة ما تصنع له وحدة معنى يتيسر توهمها بتوهم حتمية المآل ، هذا التاريخ الذي يندر فيه حلم الاستقلال ولا يمدّه المؤرخ الى مجمل مساره ، ويحيله الالتحاق - وهو القاعدة - شتات أحداث معلقة في الاحتمال . . . هذا التاريخ الذي تنطوي فيه الجماعة على معتقد وتقاليد تصنع لها وحدة أدنى - وأكثر ثباتاً بالطبع - من وحدة تشكيل سياسي يتوجه جهاز سلطة ذو سيادة . . . هذا التاريخ يشبه جبل عامل نفسه . . . أي الجبل الذي ندر أن ادعى مناطق السهول ، وقبل أهله ، على وجه الاجمال ، هشاشة زمنهم البشري ، ووفروا الخلود لحياة أخرى ، وبذروا زرعاً يحصد كل عام واستنبتوا أشجاراً تقرب أعمارها من عمر البشر .

في الصفحات السابقة ما يشير إلى دلالة الحرية التي يتركها علي الزين لحديث النصوص القادمة توّاً من مصادرها . على أن هذه الحرية لا تنتهي الى إقصاء المؤلف عن النص الذي يكتبه ولا تحيله إلى منسّق وثائق . أبداً . فهو كثيراً ما يتدخل ليضبط رواية الحديث على شتات المصادر ويوحدها . وهو لا يكاد يكفّ عن التدخل منتقداً النصوص التي يوردها ، متصدّياً لأصحاب الغرض وللمهوّمين . فلا يندر أن يثير عجبنا

من أسر نقلت سيرها ولم تكن ، في ظنه ، موجودة ، ومن معارك رويت أخبارها ولم تقع قط ، ومن أمجاد انتسب اليها فلان أو ترنم بها فليتان ، لم تكن إلا خبراً بلا أثر . جلّ ما في الأمر أن ندرة المؤلف ، أو موضعيتها ، في كتب علي الزين ، تسمح لنا أن نتمييز بدقة بين نصّه هو وبين شواهد الضافية . ويكون هذا الفصل ، في كثير من الأحيان ، باتاً ، إذ يورد المؤلف نص شاهده مستقلاً ثم يتبعه بالنقد تحت عنوان « ما يلاحظه الباحثون » .

يصدر المؤلف في نقده هذا عن ضرب من « العقلانية » كان عنواناً للحدائث التي حاول رعيه أن يلج بابها . وتبدو هذه العقلانية أداة لموقف الرعيل المذكور في الصراع داخل الجماعة العاملة ووجهاً من وجوه ذلك الموقف . فالتصدي لتسلط البكوات وسلفيّة العلماء يرفع علامة الحظر التي تزترتواريخ أجدادهم ، ويبيح التصدي لتمييز الوقائع من الخرافات أو من أحابيل التحوير في ركام تلك التواريخ . ومعاملة تاريخ الجماعة المدون (وهو تاريخ الاقطاعيين والعلماء ، قبل سواهم) على انه خاضع لسلطان العقل ، يرمز إلى تقديم العقل وحملته آلاته (أي المثقفين الجدد آنذاك) على موروث الزعامة الاقطاعيّة والهبة العالقة بحفظ العلوم المذهبية ، ويغذي هذا التقديم .

أما القواعد التي تقيس عليها هذه « العقلانيّة » مرويات التواريخ فمتعددة نكتفي منها بأمثلة . فمنها التعارض بين المروي في النصوص المحليّة والثابت في نصوص تواريخ مكرّسة تغطي نطاقاً أوسع من النطاق العاملي . لا يعقل مثلاً أن تكون بطولة حمد البك ورجاله قد دحرت عساكر ابراهيم باشا - أو أسعفت على دحرها ، أقتلا - في معركة حمص بينما نحن نعرف من تاريخ الحملة المصريّة أن معركة حمص

كانت هزيمة منكرة للعثمانيين⁽⁷⁾ . ومن هذه القواعد التعويل على معطيات الوصف المقررة للجماعة الداخلة في الحدث أو على معطيات الوصف الحسي لمكان الحدث . . . فلا يعقل مثلاً أن يجنّد العاملون عدداً معيناً من الفرسان نسب اليهم زجه في معركة ما ، لأن الجبل ، بتعداد سكانه ، عاجز عن فرز العدد المذكور⁽⁸⁾ . ولا يعقل أن يربط عدة مئات من الفرسان مرابطة دائمة ، في قلعة تبين ، لأن القلعة - وأسوارها لا تزال قائمة الى اليوم ، وهي معروفة المساحة - لا تتسع لهم⁽⁹⁾ . يقوم هذا النقد في نهاية التجريد - على مبدأ عدم التناقض أو على مبدأ الهوية الذي يفرض تحليل النسبة الملائمة بين الجزء والكل وبين سعة الوعاء وحجم ما يصح وضعه فيه . . . (يقول العاملون دون تجريد أنه كان بود البغلة أن تدخل في الابريق ، لولا أن الابريق ليس موضوعاً قابلاً) . لكن مقارنة هذا النقد بخفة المصادر في إنتاج الخرافات وبخفة المؤرخين - ومنهم بعض معاصرينا - في تصديقها ، تنزع عن النقد المذكور - الذي يتولاه علي الزين - ما يبدو عليه من تلقائية ، وتوضح لنا ، بلا صعوبة ، أننا فعلاً أمام موقف ذهني جديد على الجبل - وربما على جواره أيضاً - يحمله موقع اجتماعي جديد هو الآخر .

إلى هذا النقد ينضاف أحياناً نقد آخر يقوم على مقابلة السلوك المروي عن شخص أو جماعة بما يفترض المؤلف أنه سلوك مقبول من هذا الشخص بالذات أو من هذه الجماعة بالذات . أي أن معيار قبول الرواية أو رفضها هنا لا يعود يتمي إلى المنطق المجرد بل إلى التقدير النفسي أو

(7) أدناه : الفصل الثالث .

(8) للبحث . . . م . ص 137-138

(9) أدناه : الفصل الثالث

الاجتماعي : لا يعقل أن يذبح بنو سودون طفلاً عند نبع الحجير لا طعام كلاب الصيد ما دام من حولهم هناك قرى ومطاحن وقطعان ، فلا يصعب عليهم تدبير طعامهم وطعام الكلاب (10) ؛ لا يعقل أن يمتد الخلاف بين آل علي الصغير وآل الزين الى قرى عديدة مؤدياً إلى عزل حمد البك ، وان يكون مجرد خلاف على أرض في قرية معركة . . . لا بد أن يكون السبب أكثر وجاهة (11) ، إلخ . . .

يفترض هذا النقد الأخير وجود معايير لسلوك الأشخاص والجماعات منضوية في نظمة يتمثلها المؤلف . هذه النظمة المفترضة (التي لا يقدمها علي الزين ، دفعة واحدة ، في أي مكان من كتبه) هي الوجه الأعمق من وجوه تدخله في التاريخ الذي يكتبه . فهي مبنية على صورة العلاقات التي تنتظم الجماعة وعلى معايير هذه العلاقات ، أي على صورة الجماعة نفسها ، في عين المؤلف . وهي تفضي أخيراً إلى الموقف من « الآخر » الذي تجلوا الجماعة صورتها اليوم (يجلوها لها المؤرخ) لتواجهها بها وتقيس نفسها عليه . وهو آخر لن نعتم أن نعرف اسمه .

شدّدنا على غياب مثال « الدولة القومية » عن وجهة علي الزين في بسط التاريخ العاملي . على أن ما يفسّر هذا الغياب ليس أن المؤرخ بلا موقف قومي . وكيف لا يكون جهلنا مشار هزء ان نحن نعينا غياب « الموقف القومي » على رجل كان بين ورثة الحركة الهاشمية المباشرين في جبل عامل ، وكان في الصدارة ، خلال الثلاثينات ، داخل الحركة المناوئة للانتداب والمطالبة بوحدة سورية العربية في ذلك الجبل ، وكان بين

(10) للبحث . . . م . ص 136-137 .

(11) أدناه : الفصل الثالث .

أوائل المنتسبين العاملين - بعد أن جاوز الخمسين من سنيه ا- الى حزب البعث العربي الاشتراكي (12) ؟ لكننا ندع جانباً نضال علي الزين السياسي - وهو يستحق مع نضال رعيه أبحاثاً على حدة - مقتصرين ، في هذه العجالة ، على تناول كتبه . والحال اننا نقع في هذه الكتب نفسها أيضاً ، على صفحات لا تترك مجالاً للبس في شأن هوية جبل عامل القومية . . . ولكن من حيث هي هوية « أصلية » إذا صحت العبارة ، أي هوية انتساب لا رجعة عنه ، وان لم يعد إلى البروز في صورة العامل الثابت الذي يصنع سياق الحوادث . . . وليس من حيث ان هذه الهوية هوية « سياسية » أي انتساب دينامي دائم التدخل في اختيارات الجماعة على مدى تاريخها . يكفي للتثبت من « أصلية » هذه الهوية أن نقرأ ملاحظات المؤلف على مقالة لامنس . . . فنعلم أن المتأولة عنده عرب لا ريب في عروبتهم . . . ويكفي للتثبت من « سياسية » الهوية نفسها أن نقرأ الكتب الثلاثة برمتها (13) .

إذن ليس مرد الاستنكاف عن وضع هذا التاريخ للعهود الاقطاعية في وجهة « الدولة القومية » ، إلى غياب الهاجس القومي عن بال المؤلف ، بل الى انه يحمل على محمل الجدل علاقات الجماعة « ما دون القومية » التي يؤرخ لها ، أي علاقات الاقطاع والطائفة . وليس ثمة مفر من القول ان هذه الجدلية بعيدة كل البعد عن أن تكون موقفاً « علمياً » أو « موضوعياً »

(12) مندر جابر : جبل عامل من 750 إلى 1920 (رسالة دكتوراه بالفرنسية) المقدمة .
(إطلعت على هذه الرسالة عام 1977 . وكاست لا تزال مخطوطة ، فلا فائدة في ذكر أرقام الصفحات) .

(13) لا بد من تحفظ هام على هذه « اللاسياسية » وهو تشديد الزين على المصدر القبلي (العربي طبعاً) للاعراف والتقاليد ، في : العادات والتقاليد . . . مم . ص 7-13 .

صرفاً وانها ، قبل كل شيء ، وجه لجديّة انخراط علي الزين في الجماعة المذكورة ، بحدودها ، ولأسبقيته على أي انخراط آخر . لا يسف علي الزين الى وهدة تسخير النصوص ، فلا يجمّل تاريخ الجماعة حيث لا يكون هذا التاريخ جميلاً ولا يفتعل لمقاتليها البطولات ولا لأعيانها العظيمة . بل ان ولعه باثبات شواهد على حالها الأصليّة هو في ذاته شهادة وافية ببعده عن هذه الوهدة . وأحسبني شدّدت بما فيه الكفاية على ابراز التواضع العام الذي يسمّ تاريخ هذا الشيخ لجبل عامل . للانخراط هنا معنى آخر هو انه ما يشعرنا بمعاناة المؤرخ المستمرة لما يرويّه ومما يرويّه . فالنص الذي يصوغه لا يتخلّى في آية مرة عن وظيفة يمكن أن نطلق عليها اسم « قياس القيمة » ، قيمة الحدث أو الشخص أو الجماعة (14) فيبدولنا أن التاريخ « يتصف » إلى المؤرخ ، ف « ينصف » هو - بهدوء تارة وبشيء من العصبية طوراً - ما في هذا التاريخ ومن فيه . وهو لا ينصف من خارج ، بل لا يدع لك فرصة ارتياب في أمر الصف الذي يقف فيه . ولأقل مرة أخرى - مجازاً بالسقوط في الاملال - ان هذا الانخراط ، أو التماهي مع طرف من أطراف الحدث ، ليس ، بأية صورة ، مرادفاً للتحوير ولا للتزوير .

والانخراط المذكور معقد التراتب . في المواجهة بين المتاولة والجزار يقف المؤرخ مع المتاولة طبعاً . أما في المواجهة بين الجزار والزناة من عبيده وجواريه فيقف مع الجزار (15) . وهو بعد أن يعرض مثلاً أخبار

(14) يشكل « قياس القيمة » هذا وسيلة المؤرخ للتدخل في تنظيم الصورة التي يقدمها للجماعة عن تاريخها ، أي في توزيع علامات السلب وعلامات الايجاب على عناصر هذا التاريخ وفي إحلال التراتب بينها . أي أن المؤرخ يتدخل بالنتيجة في تنظيم المخيلة التاريخية للجماعة .

(15) أعلاه : الفصل الأول .

الوقائع بين العاملين واللبنانيين ، في العهد الشهابي ، من بشير الأول إلى يوسف ومن مشرف إلى ناصيف النصار ، يحرص على الإفضاء بتقويم إجمالي ، نادر عنده ، يهشم به صورة تاريخية صنعها ذوو مشارب مختلفة للمتأولة وقبلها بعض المتأولة لأنفسهم ، وهي صورة المتوالي المخذول أبداً⁽¹⁶⁾ . وهو حين يدخل في خبر خصام بين واحد من أعيان آل (آل الزين) وآخر من أسرة أخرى يعمد - مع الاعتذار الدائم - إلى « الإنتصاف » لآله مما دسّه عليهم رواة خصوم . . . إلخ . . .⁽¹⁷⁾ .

على انني أدع جانباً هذا الشتات من الأمثلة لاشير إلى ما هو أهم ، أي إلى ما يحتل موقع الجذع من انتماء علي الزين إلى جماعة العاملين الشيعة . قصدت موقفه من الفئات الوظيفية البارزة التي انقسمت إليها الجماعة المذكورة في ظل الاقطاع : من العامة ومن علماء المذهب ومن الاقطاعيين .

لا يصطنع مؤرخنا للعامة وزناً لم يكن لهم ويترك لسواه ان يبحث في دورهم التاريخي ، خلال عهد الاقطاع ، عن انتفاضات يلوح بها في أيامنا الحاضرة ، قدوة لمن اقتدى أو عبرة لمن اعتبر . ويظهر جلياً ، في روايته - مثلاً - لأخبار « الطيّاخ » بعد اجتياح الجزار جبل عامل ، ان أبناء ناصيف النصار العائدين هم الذين بادروا إلى « الطياحة » ونظموها ، وانهم كانوا ذوي وطأة على الأهلين ، ثقيلة ثقل وطأة « السردلة » الذين كلفهم الباشا بالقضاء على الطياحة . . . وان بعض العاملين حاولوا أن يتولوا ، بأمر من الباشا ، مهمة القضاء على البطيّاخ من أبناء بلادهم⁽¹⁸⁾ .

(16) للبحث مم . ص 589 .

(17) أعلاه : الهامش 11 ومواضيع أخرى من هذا الكتاب .

(18) أدناه : الفصل الثاني .

إذن لا قداسة تفترض سلفاً في العامة ولا حالة ثورة دائمة تراوح بين الغليان والكمون ، لكنها تظل قائمة . بل ان المؤلف لا يستنكف ، في مواضع أخرى ، عن اثبات تشخيصه العام لوضع العامة السياسي . فتراه يكتب في موضع ان الشعب « كان ينظر إلى الحاكم نظرة العبد إلى سيده ولا يتجاسر على رفع نظره إليه . فكانت الأهالي تحتفل بحاكمها (. . . .) قبل أن تعلم عنه شيئاً وتحرق له بخوراً وتضيء له الشموع وتزين الشوارع كما هي العادة التي لم تزل تحترم نصوصها إلى يومنا هذا » (19) . وتراه ينقل عن الجبرتي في موضع آخر انه « قد بلغ من هوان الفلاحين أن أصبح الاذلال دستوراً محترماً لديهم : فكانوا إذا ما أنسوا من الملثم أو من الملاك تسامحاً معهم ورحمة بهم . . . تهاونوا في خدمته وازدروه وماطلوه في دفع ما عليهم له » (20) .

على أن تسليط الضوء على استكانة العامة للاقطاعيين ، لا يميل بعلي الزين ناحية هؤلاء . وما دام تاريخ هذه الحقب التي يؤرخ لها مؤلفنا ، هو ، في مصادره الأصلية ، تاريخ الاقطاعيين ونظامهم ، قبل أن يكون تاريخاً لأية فئة سواهم ، وما دامت العامة تظهر في هذه المصادر كتلة واحدة أو قطعاناً قل أن تعنى المصادر بحفر ملامح مميزة بين مجموعاتهما ، فإن المرء يدهش لخروج علي الزين على القاعدة المألوفة في تواريخ جيله من المؤرخين : ان يواصل المؤرخ « إنابة » الحاكم عن الجماعة ، فيجعل من

(19) العادات والتقاليد مم . ص 34 . وكان هذا التقدير منشراً بين كتاب مجلة « العرفان » وشعرائها ، من رجيل علي الزين ، حين يتناولون مواقف العلماة من الرعاء . نجد نماذج منه ، مثلاً ، في قصائد لموسى الزين شريرة وعبد الحسين عبد الله ومحمد يوسف مقلد ، وفي مقالات لابن البلدية ولأنيس ايراني ، الخ . . . لكن ما تنطوي عليه هذه النصوص ليس احتقاراً للعلماة ، بل هو أقرب إلى أن يكون حقاً على جهلها وذلك .

(20) العادات والتقاليد مم . ص 68

قوة حاكم معين صورة لقوتها ويمدّ اشعاع هذه القوة الى عهد سابقه
ولاحقة ، كأن الحاكم القوي الذي عبر قد استحال إلى جوهر ثابت
للجماعة يلام الحكام الضعفاء (السابقون أو اللاحقون) على نكوصهم
دون بلوغه وعجزهم عن جلالة .

لا شيء من هذا ، على وجه الاجمال ، عند علي الزين . فلا نكاد نقع عنده
إلا على التحفظ - ان لم نقل العداء - إزاء صور مشايخ الاقطاع المتاوله
التي تجلّوها روايات من عاصروهم وقصائدهم . فنجد أن عتب المؤرخ على
العامه - وهو عتب المحب - يمتد - رغم الاستثناءات - في حذر من مشايخ
الاقطاع يحاذي النعمة المكشوفة أحياناً . فهم ظلمة . وهم قلما يتحدون
للدود عن بلادهم . وهم غالباً أذئاب الولاة يتنافسون على رضاهم بل
يتخاصمون في طلبه . وحين يرد علي الزين على قول أحمد رضا إن قادة
المتاوله المجتمعين شرقي النبطية قرروا أن لا يبدأوا الأمير يوسف الشهابي
بالقتال بعد أن كان قد اجتاحت مقاطعاتهم من الغازية إلى جباع ومن هذه
إلى كفر رمان ، يقول ان « في هذا ما فيه من دواعي الشك بمثل هذه
الروايات والافتراضات التي تسيء إلى قادة المتاوله وتشوه سيرتهم في فهم
الأمر وتقدير المسؤليات الملقاة على عاتقهم » (21) . فنقع هنا على مثال
نادر لتضامن المؤرخ مع مشايخ المتاوله . وتشيل كفة هذا التقييم بإزاء
أحكام تنحو منحى التعميم ، منها قول المؤلف مثلاً إن آل علي الصغير
يثسوا من ولاء الناس ، بعد فتكهم بآل شكر ، فاعتمدوا الارهاب
الداخلي والانقياد الخارجي للحكام والولاة (22) . ومنها قوله في نسق سلطة
المشايخ ومداهها وأسلوب تصرفهم بها ان المشايخ « كان يتولى أمرهم شيخ

(21) للبحث مم . ص 536 .

(22) للبحث مم . ص 290-291 .

منهم توليه عليهم الدولة بعد أن تفرض عليه الجباية وتطلق له التصرف بأحوال الشعب وراحته وكانت شريعة شيخنا هذا إرادته (. . . .) وكان هذا الزعيم (. . . .) يقيم له معاونين ووكلاء (. . . .) وكان يفرض عليهم مالا محدوداً ويعددهم أن لا يتعرض لأعمالهم فيمرحون ويطلقون لمطامعهم الاشعبية الأعنة في مص حياة الشعب من عروقه بلا شفقة ولا حنان وكانوا يستعبدون ويأتون المنكرات (. . .) « (23) . ولا ريب أن « مسك الختام » في موقف مؤرخنا من الزعامات الاقطاعية هو روايته لظروف اعتقال عبد الكريم الخليل واعدامه . وهي رواية لا أظن - رغم كثرة الروايات لهذه الواقعة - أن ثمة رواية أخرى في إحكامها ودقتها . فنرى - وكأننا بأم العين - كوكبة كاملة فيها البك والسيد والأفندي والمختار والقائمقام ولغت - قبل ولوغ جمال باشا وديوانه العرفي - في دم هذا الشهيد العاملي (24) .

أما العلماء - وقد كان أمرهم من أغمض ما في التاريخ العاملي خلال العهود التي يؤرخ لها علي الزين - فلا بد في شأنهم أولاً من إكبار جهد المؤرخ الذي نبش من المخطوطات والمنشورات القديمة نسبياً خصوصاً لم يستوقف معظمها سابقه ، وهبي تكسو شحماً ولحماً - وتعذل أيضاً - أحكاماً مجردة كثيراً ما أطلقت على دورهم في الجماعة وعلى علاقاتهم

(23) العادات والتقاليد . . . م . م . ص 70-71 ويلاحظ أن المؤرخ ينص (ص 72) ناصيف النصر ، أبرز وجه بين قلادة للتولة في عهد الاقطاع ، بإشارة إلى ظلمه . لا تفلح أسطورة ناصيف إذن (مقلومته الغرباء وإعلاؤه شأن الجهل وتوطيد استئلاله الداخلي) في إنقاذه من هذه اللسعة التي يقبلها سياق النص ، لكنه لا يحتملها .

(24) أدناه : الفصل الرابع (حذف هذا الفصل من الكتاب للطبوع لأسباب لا أعرفها إلا تخميناً . هلمش مضاف في حزيران 1983) .

بالزعامة الاقطاعية (25) . مع هذه النصوص يبدو الحاق العلماء بالزعامة الاقطاعية محدد السمات . فإذا طلب الحاكم من الشيخ العالم أن يكون نائب قاض - عوضاً عن تركي لا هو بشيعة ولا هو بقابل على الأرجح تعريض نفسه لنفوذ الزعيم دون مقابل - قرن الحاكم الطلب لا بحفظ قدرته على توجيه الشيخ وحسب بل بعرض مفاده أنه هو - أي الحاكم - سيكون القائم الفعلي بأعمال القضاء . وإذا عرفنا أن المتأولة - الذين لم يكن مذهبهم بين المذاهب المعترف بها في ظل العثمانيين - كانوا يحتفظون لدى علمائهم بقضاء غير رسمي (يسمونه « الشريعة ») ، أدركنا أن هذا القضاء لم يكن يسعه أن يظل بمنأى عن سلطة الاقطاع ، وان أساليب استجلاب مشايخ المذهب - وهذا يتن في النصوص - كانت عديدة . ندرك من النصوص أيضاً أنه كان لهذا الالحاق مقابل يندرج معه في اقتصاد علامي (سميلوجي) موضعي ، هو شعائر الخضوع التي كان الزعماء يؤدونها لمشايخ المذهب حفظاً لمكانة هؤلاء من العامة ورمزاً لانتساب من الزعماء الى المذهب ينبغي إرساء وحدة ما بين إنتماء الجماعة الموحد الى المذهب وانتمائها الى زعمائها . يتبدى أيضاً من مثال السيد محمد الأمين (26) أن العلماء - أو السادة منهم على وجه التخصيص - كان في وسعهم اختزان بديل للزعامة السياسية يلجأ الولاية (هنا الجزار ثم خورشيد باشا) الى « تحقيقه » حين تبعد الزعامة الاقطاعية مؤقتاً ، وتضفي عليه الصفة

(25) أرز هذه النصوص ما يقتطعه المؤلف من مخطوطة الشيخ محمد مهدي مغنية : جواهر الحكم . (أدناه الفصل الثالث) . ولعله يكون في نشر هذه الصفحات ما يحفز القادرين على نشر المخطوطة المذكورة في كتاب . وذلك لما يبدو لها من أهمية ، لا في معرفة أحداث التاريخ السياسي لجبل عامل ، وحسب ، بل ، على الأخص ، في معرفة تاريخه الاجتماعي إبان القرن الماضي .

(26) أدناه : الفصل الثالث ، مثال السيد محمد الأمين الثاني وخورشيد باشا . وقبله : الفصل الأول ، مثال السيد محمد الأمين الأول والجزار .

المذهبيّة للسادة طابع « المعقل الأخير » (والاستثنائي في آن) لوحدة الجماعة . في بسط هذا كله - أو النصوص المفضية اليه أقلّ - يبدو المؤرخ حانقاً على علماء تلك العهود ، حذراً إزاء ما خطته أيديهم من نصوص ذات محتوى تاريخي ومن قصائد . . . ويشف نص المؤرخ الشيخ عن صورة أخرى مرتجاة لعلماء المذهب ودورهم مغايرة جداً لصورتهم في مصادر تاريخه .

نحن إذن أمام مؤرخ معارض تنصب معارضته في تيارها الأشد على العلاقات الداخلية في الجماعة العاملية (27) . في موقفه من الاقطاعيين والعلماء وفي تنديده باستكانة العامة تبدو المعارضة صيغة لوجوه انخراطه الاساسي في الجماعة . وتبدو هذه الجماعة نفسها (متاوله جبل عامل) - لا

(27) حين يرى القارئ لدى علي الزين وزملائه من كتاب العرفان نص هذا من « الزعمات » ومن العلماء ومن العلة - وان تملوت مغايرة بين حالة وأخرى - يتساءل حتماً : على من يعولون في الاصلاح الذي يسعون اليه ؟ لكنه سرعان ما يلاحظ أنهم ، في الواقع ، لا ينفضون أيديهم من أية فئة برمتها . ففي كل من فئات الجماعة عناصر أو مجموعات يمكن أن يحفزها السعي الى حداثة لا تطيح أية مرتبة من مراتب الهوية الموروثة ، لا مرتبة الدين ولا مرتبة المذهب . لا مرتبة القومية ولا مرتبة الانتماء المحلي . هكذا كانت العرفان تجمع الى حديث العلم الغربي ، في آخر مخترعاته ، احاديث كربلاء والتاريخ العلمي ووحدة المسلمين ووحدة العرب . . . وكان الباب مفتوحاً أمام علماء وأدباء وزعماء ومفكرين ، إلخ . . . للعدول الى هذا الموقع . . . وكانت فرضية هؤلاء الدعاة المتنورين ان « التنور » هو طريق « التحرر » أي كان الأصل الاجتماعي . والتنور لا بد ان يتسع بين فئات الجماعة كلها بفضل نشر التعليم . وما لا تصعب رؤيته هو ان هذه الفرضية كانت تحتفظ لمثقفين « الحدائنة » أنفسهم بمكان الطليعة . وفي للبحث . . . م. ص 91-133 وفي العادات والتقاليد . . . م. الصفحات الأخيرة - ملحقات يتناولان مسائل عصمة الامام ووحدة المسلمين والاجتهاد ومناهج التعليم في النجف . والنصان نموذجان لما يؤول اليه الموقف العقلاني اللاحق بالحدائنة (أي الموقف « المتنور ») حين يواجه من الداخل (علي الزين شيخ نجفي) بعض مسائل المعتقد الديني والمذهبي نفسه .

الأوسع منها والا الأضيّق - مكان هذا الانخراط الاساسي أي مكان هويته وهمومه وحزنه وغضبه وأحلامه . فحلّم الحاضر الذي يكتب علي الزين تاريخ الجماعة انطلاقاً منه هو أولاً حلّم بصورة جديدة تتخذها الجماعة نفسها ، وليس حلماً يتجاوز وضعها الداخلي ويلغيه . . . أي أنه ليس حلماً بدولة .

لا يعني ما سبق أن همّ الدولة غائب عن بال علي الزين . فهو يريد لها لا مع جماعته وحدهم وإنما مع الآخرين أيضاً ، لأدراكه أن جماعته ، بحدودها ، ليست مشروع دولة . عند ظهور الدولة على مسرح هذا المؤرخ ، يظهر الآخر اذن . وتظهر الدولة نفسها في صورة الغريب المنفصل عن الجماعة والساحق غالباً . أما الدولة التي تكون فيها هذه الجماعة نفسها عنصراً عضوياً فهي نقطة وصول لا يبدو أن الجماعة أدركتها يوماً ولا يبدو أن لها مثلاً ما في التاريخ الذي يرويه علي الزين .

في مكانين ، على الأقل ، من كتبه الثلاثة ، يثبت علي الزين العلاقة بين استقلال التاريخ واستقلال الدولة . كان جبل عامل مشيخة تابعة « لحكومة مركزية مستبدة هي كل شيء في التاريخ والسياسة ، فلم يحسب له المؤرخون حساباً ليكون له تاريخ مستقل مفضل » (28) . من جهة أخرى « قد يكون من التعصب الاقليمي - ونحن نقدر إمكانيات العاملين وظروفهم - ان نزعّم أنه كان بوسعهم في أي عهد من العهود أن يشكلوا دولة مستقلة أو إمارة لها سياستها وأنظمتها ومراسيمها الخاصة ، ليكون لهم من ذلك تاريخ سياسي مستقل خاص ، وإنما كل ما بوسعنا أن ندعيه ونثبتّه ، هو أنهم استطاعوا في بعض المناسبات أن يحتفظوا

(28) العادات والتقاليد مم . ص 67 .

بمقاطعتهم مستقلة أو شبه مستقلة لها ما للمقاطعات التابعة للإيالة (. . .) وعليها ما عليها (. . .) فسياستهم العامة اذن لم تكن تختلف عن سياسة غيرهم من أبناء المقاطعات السورية ، وتاريخهم السياسي العام إنما يتمثل في تاريخ السوريين أجمع » (29) .

بعد نفي الدولة المستقلة ومعه نفي التاريخ المستقل ، يأتي نفي الفريدة برغم حصول استقلال المقاطعة « في بعض المناسبات » . لا يستند علي الزين إلى هذا الاستقلال الأخير ليقول إن جبله كان حالة فريدة في الدولة العثمانية - هذه سنة نعرف أن المؤرخين الموارنة دأبوا عليها في صدد جبل لبنان - ويحرم نفسه بالتالي مرتكزاً (كان يسهل الحصول عليه ببعض العنت) للمطالبة بوضع على حدة أو - في المصطلح اللبناني الشائع - بـ « وضع خاص » في محيطه المشرقي . مرة أخرى ليس ناصيف النصار فخر الدين . على أن نفي القراءة لا يعني مماثلة جوهرية بين جبل عامل وسائر المقاطعات السورية . فالمؤرخ الشيخ يعرف أن جبل عامل ليس اقليم صنف ، برغم التداخل ، فكيف يكون جبل العلويين أو جبل حوران ؟ وهو يعرف أن « التاريخ السياسي العام » الذي تشترك فيه هذه الجماعات وتدور أهم فصوله في قصور الملوك والوزراء وفي ساحات الحرب ولا يصل إلى جبل عامل مثلاً إلا في صورة الغريب (عسكر يقتل وينهب) أو في صورة القريب المنفصل نسبياً ، الداخل في حياة الجماعة بفعل تقاليد داخلية لا توجد لها ولا تزيلها إرادة الدولة وحدها (مشايخ بأعينهم أو بكوات بأعينهم) . خارج هذا التاريخ العام تبقى حياة الجماعة ويبقى موتها ، بكل ما فيها . وقد رأينا أن انتماء علي الزين إنما هو إلى هذه

(29) أدناه : مطلع الفصل الرابع . (كان هذا الفصل ، مائلاً في مخطوطة الكتاب ، كما أشارت إلا أنه حذف من الكتاب للطبع - حزيران 1983) .

الجماعة أولاً . لذا نراه يعدد هذه الدوائر الواقعة خارج « التاريخ السياسي العام » (خارجه نسبياً ، ولكن إلى حد بعيد) ، ثم نراه لا يتكاسل عن مواكبة هذه الدوائر معتبراً إياها موضوع التاريخ الذي يكتبه هو .

لا تاريخ دولة مستقلاً إذن ولا وضع خاصاً لجبل عامل . والدولة تبقى عند الآخر وتبقى ملكه ، وهو الذي يأتي بها - قسراً بالطبع - إلى جبل علي الزين .

نضرب صفحاً - تحاشياً للاطالة - عن نمط السيطرة العثمانية على جبل عامل - في متابعة مؤرخنا اياه - لا لأن سيطرة الدولة العثمانية على بلادنا مدة أربعة قرون باتت عديمة الدلالة في نظرتنا إلى أنفسنا (30) بل لأن ثمة ما يتيح إحاطة أقرب بصورة الدولة والآخر في هموم علي الزين وهمومنا .

(30) تظهر هذه الدلالة ، عند علي الزين ، في الانحياز إلى الهوية الأصلية ، أي إلى الاسلام ، حين يعرض النص لمواجعة بين العثمانيين المسلمين والغرب المستعمر . لكن علي الزين لا يغفل ، من جهة أخرى ، عن الطغیان العثماني ، حين يتناول الوحه الداخلي من السياق الذي يرسمه . ولا عجب في هذا الموقف المتوازن من شيخ مسلم شهد بنفسه استقبال جمال باشا في الطيبة عام 1915 العجب في موقف مؤرخين « تقلميين » أو « قوميين » ما زالوا في ميعة صباهم التاريخي ينحون - بقليل من الحجل أو كثير - إلى الأخذ بناصر السياسة العثمانية ، في الداخل والخارج (1) كلما كانت فرنسا في الأفق . يقابل هؤلاء ، في الجهة الطائفية أو الايدلوجية الأخرى ، من يأخذ بناصر العرب دائماً ولا يرى في السيطرة العثمانية شبكة مؤسسات وبشر حاضمة لفعل التحليل التاريخي ، بل يرون فيها مجرد تجسيد للشيطان . يكشف هذا الإنحياز ، بطرفيه ، « الحلم الراهن » الذي ينطلق منه كل طرف ليكتب التاريخ . الاستبداد ، في جانب ، واستبقاء « محميات » لامتياز الاقليات الطائفية في الجانب الآخر . عليه لا يترك المؤرخون اللبنانيون ، عادة ، مكاناً لأحلامنا الهنيئة . فهم لا يريدون لنا أن نحلم بشيء غير الحرب الأهلية . والحال أننا فيها ! وليس ثمة ما هو أثقل من الكوابيس الا الاحلام المتحققة سلفاً . . . أي « الواقع » الذي يبید أفق الرغبة .

نتحدث إذن عن جبل عامل وفخر الدين في نصوص شيخنا المؤرخ .

يتميّز فخر الدين الثاني المعني بأنه « بطل » يسهل على كل طرف من أطراف متعددة أن يضع يده عليه . فالكتاب الدرّوز يرون فيه بطلاً درزياً مستندياً إلى أنه ، كان ، بالدرجة الأولى ، أميراً على جبل الشوف « جبل الدرّوز » ، يومذاك ، وإلى شهادات عديدة تؤكد أنه كان هو نفسه درزياً انتحل ، في بعض الظروف ، مذهب أهل السنة ، على سبيل التقية (31) . وأهل السنة يستندون إلى إقدامه على بناء الجوامع وإلى تعدد زوجاته وإلى ترشيحه نفسه أو ابنه ، ذات مرة ، لإمارة الحج ، فيجعلونه سنياً (32) . ويبرز الموارنة حكاية لجوئه إلى آل الخازن بعد مقتل أبيه ، وما ظهر لاحقاً من تقريبه الخوازنة والموارنة عامة واسكانه إياهم في مناطق لم يكونوا دخلوها سابقاً واعتماده عليهم في جيشه وإدارته وفي علاقاته بالفاتيكان وتوسكاته ، ويبرزون أيضاً حكاية تنصّره ، في أواخر أيامه ، على يد راهب كبوشي ، موضحين أن هذا القرار كان يجول في خاطره قبل إقدامه على تنفيذه بمدة ، جاعلين من هذا كله علّة لنسبة « دولته » إليهم قبل سواهم (33) . أما الذين يؤرخون من وجهة نظر الدولة - لتلاميذ

(31) انظر رأياً قريباً من هذا معمماً على أمراء لبنان جميعاً حتى أواسط المرحلة الشهابية في : كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية - بيروت - طبعة 1978 ص 115-116 . و : في مجرى السلسلة اللبنانية - بيروت - طبعة 1978 ص 83-84 ومواقع عديدة أخرى من مؤلفات جنبلاط .

(32) مثلاً : ركي النقاش : أضواء توضيحية على تاريخ المارونية - بيروت 1970 - ص 83-84 .

(33) مثلاً : الأب بطرس ضو : تاريخ الموارنة م . الجزء الرابع - جونية 1977 - ص 208-209 .
عام 1977 أيضاً نشر جورج هارون ، في سلسلة القضية اللبنانية الصادرة عن الكسليك (رقم 19)
كراساً بعنوان : « هل توحد لبنان مع فخر الدين المعني الثاني ؟ » . ويحيب هارون على هذا
السؤال بنفي يشبه ، في حدّته ، نفي علي الزين . لكن الموقعين متناقضان : بينا ينفي الزين
حصول التوحيد من موقع الرغبة في تحقيقه على قاعدة التكافؤ ، يستند هارون إلى نفي حصوله من
موقع التخلي عن الرغبة في دولة « موحدة » لم تعد ضماناً كافية لعدم التكافؤ .

المدارس غالباً - فيضعون في الصدارة تسامح فخر الدين مع مختلف الطوائف واضطلاعه بـ « توحيد لبنان » ، في حدوده الحالية (وأوسع !) ومحاولاته الاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء جهاز ثابت للدولة يتجاوز التشرذم الاقطاعي ، ويتجهون من ذلك إلى التسبيح بحمد الباري : كأنه لهم فخر الدين أن يعتمد « الميثاق الوطني » دستوراً غير مكتوب !

يقف علي الزين ، بشيء من القرف ، خارج هذه المعمة . فعنده لا يعود فخر الدين بطلاً للاستقلال ولا رائداً للوحدة ولا مثلاً للتسامح : « خذ مثلاً على ذلك الأمير فخر الدين المعني ألمع شخصية في تاريخ لبنان السياسي ، وابحث عن حقيقة أهدافه وحقيقة سياسته الداخلية والخارجية ، ثم عن حقيقة بطولته في كبرى الحوادث ، هل تجد فيها ما ينعش الروح القومية ويعزز الوحدة الوطنية ويوجب اللفة والمحبة بين الطوائف والأحزاب المختلفة النزعات ؟؟ » (34) على حواشي هذا الحكم العام ، يظهر فخر الدين في وجوه أخرى . تحت بطولاته الحريّة تظهر الدسائس والمخادعة والرشاوى ، فيصير انتصار عنجر مثلاً « أشبه بفصول تمثيلية منه بحوادث حرب جدية لم يشبها شائبة من المكر والخيانة » (35) . ثم ان معركة عنجر لم تكن ضد العثمانيين (رغم وجنود مصطفى باشا على رأس الجانب الآخر وأسرهم) ، بل كانت معركة أهلية بين الحرافشة والسيفيلية من جهة والمعنيين والشهابيين من جهة . فالانتصار فيها « لا يعد انتصاراً وطنياً » خاصة وأن له « أهدافاً استعمارية » ذات طابع صليبي ، وأخرى « رجعية » عنوانها « إنشاء قومية مارونية » (36) .

(34) للبحث مم . ص . 242 .

(35) للبحث مم . ص . 245 .

(36) للبحث مم . ص . 252-253 .

و« الحملة الصليبية » و« القومية المارونية » هما بيتا القصيد في تقويم مؤرخنا العام لفخر الدين . وهو يقدمها متلازمين . فقد « انضم النصارى في لبنان وسوريا وفلسطين إلى الدروز (تحت راية الأمير المعني) امتثالاً لرغبة قداسة البابا وتحقيقاً للأهداف التي رسمها عواهل أوروبا لاحتلال الأراضي المقدسة » (37) . هذا التلازم بين وجهين للآخر الخطر (خطر الأجنبي النازع إلى الاستعمار وخطر الطائفة النازعة ، في المساق نفسه ، إلى الغلبة) هو المدخل إلى تحليل العلاقة بين جبل عامل و« الدولة » المعنية ، في تقديم علي الزين لها .

أولاً يعمد مؤرخنا - راداً بذلك دعوى قرألي - إلى إقامة البرهان على أن المعنيين لم يحكموا جبل عامل قبل فخر الدين الثاني . فيرفع بذلك صفة « البدئية » عن هذا الحكم إذ يستبعد اقتران بدايته ببداية أخرى ذات وقع تاريخي قاطع هي حدث الفتح العثماني لبلاد الشام . وفي هذا ما فيه من تقليص لشرعية السيطرة المعنية على الجبل . ثم يعدد ظروف هذه السيطرة ، أيام فخر الدين ، وكلها - من الزاوية التي يقف فيها المؤرخ - ذات قيمة سلبية : نقمة الدولة العثمانية على الشيعة ، آنذاك : لمبالغة شيعة إيران والعراق في مضايقتها سياسياً وعسكرياً ، مساندة الدول الغربية والكرسي الرسولي لفخر الدين ، انضمام نصارى الشام إلى الدروز (وقد سبق ذكره) تحفزهم مرامي الغرب الصليبية ، رشوات فخر الدين للوزراء والولاة تسهيلات لسيطرته على السنجقيات والمقاطعات ولقطافه رؤوس منافسيه (ابن الفريخ ، ابن الحرفوش . . .) (38) .

(37) للبحث مم . ص . 228 .

(38) للبحث مم . ص . 228-229 .

لا يطمئن مؤرخنا إذن لا إلى غايات فخر الدين ولا إلى وسائله . أما الوسائل فهي الرشوة والخلعية والعمالة للاوروبيين ، ونصيب البطولة وتأليف القلوب من هذه الوسائل أقل بكثير مما توهمه آخرون أو أوهموا به . لا مجال هنا للتمييز مثلاً ، بين أهال مقهورين واقطاعيين رفع الأمير عبء جورهم عن الناس (39) . بل تعود الجماعة العاملة - في عين المؤرخ - كتلة واحدة يقع عليها قهر خارجي كلياً . وأما غايات فخر الدين ، فيبحث بينها علي الزين عن « الوحدة الوطنية » ويعلن أنه عثر على نقيضها : « فهل من الصحيح أن الأمير فخر الدين كان في حكمه وإدارته وسياسته يعمل على توطيد دعائم الوحدة الوطنية بين الأحزاب والطوائف اللبنانية ؟ أم أن كل شيء في حكمه وإدارته وسياسته كان يجري على خلاف ما تقتضيه الوحدة الوطنية ؟ » ذلك أن هذه الوحدة لا تقوم بقوة القهر السياسي ، ولا - على الأخص - وهذه نقطة هامة ، بنخر تجانس المنطقة الطائفي وكسر تماسكها عن طريق إنشاء نوع من « المستعمرات » فيها (أحياء وقرى ذات انتماء طائفي مغاير) يحميها المنتصر الدخيل . بينما يرى قرألي (حين يتحدث عن إسكان الأمير الموارنة في المتن والغرب والشوف والساحل وعكار ومرتفعات جبل عامل الشرقية) أن فخر الدين استعان « بالموارنة على التوسع والتوطيد ، واستعانوا به على إنشاء وطن قومي لهم في لبنان » ، يرد علي الزين بأن هذه « الإجراءات الكيفية والسياسية المتحيزة (. . .) » لا توطد « الالفة والمحبة بين أبناء الوطن

(39) هذا رغم أن النصوص التاريخية (وإن كان صدقها عرصة للطعن) لا تقفل هذا الطريق أمام من يريد ولوحه - فالخالدي الصفدي ، مؤرخ فخر الدين الرسمي ، يؤكد أن الأمير حمل معه العدل والأمان إلى حيث حل . وهو يفتح كتابه بذكر ما أصلحه الأمير من أحوال بلاد صدد . أنظر الشيخ أحمد بن محمد الخالدي الصفدي : لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني - بيروت 1969 (منشورات الجامعة اللبنانية) - فاتحة الكتاب .

الواحد (. . .) » بل تمهد « لدى اضطراب الأوضاع العامة » (. . .) لتحويل « التذمر والقلق » الى « تحدّ وانفجار » . وما كانت أحداث 1840-1860 - يقول مؤرخنا - إلّا « من جراء السياسة المشابهة لسياسة فخر الدين في تغليب فئة على فئة وإيثار طائفة - من أهالي البلاد - على طائفة » . والاشارة الى أحداث وسط القرن التاسع عشر تفصح عن نزعة علي الزين الى مدّ النموذج الاثرية الطائفية على جملة الحقب التي يروى تاريخها . وهو يكتب صراحة أن اللبنانيين لا يجدون في « تاريخهم السياسي الحديث ابتداء من عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني إلى آخر عهد الأمير بشير شهاب الثاني » ما يلم « شمل الجميع على اختلاف أحزابهم وطوائفهم ومناطقهم » (40) .

في هذا الحكم الذي يندر العثور على ما يعادله في القسوة عند مؤرخي الطوائف اللبنانية الأخرى (الكبيرة ، على الأقل) يتبدى مثالان للطائفة وللدولة يقول علي الزين إن تاريخنا الحديث لم يحقق شيئاً منهما . فعلى الدولة أن تكون موجوداً بذاته غير تابع لغلبة طائفة أو قائم على أثرها . لكن شرط اللاتبعيّة هذه هو أن توصل كل طائفة استقلالها الذاتي الى حالة بلورة تامة وان تنضم الى الدولة حرّة من أي قيد سوى ما تختاره هي . من البين ان في هذا ما يشير (ما دامت السيادة هي شرط وجود الدولة) الى النزوع نحو تحقيق سيادتين ، تكون سيادة الطوائف ، وهي إحداها ، سبيلاً يبعد الدولة - مبدئياً - عن التحول إلى مكان نزاع دائم ويحقق سيادتها ، وهي الثانية . هكذا يتولى إلغاء الغلبة في المجتمع الأهلي ، أي إرساء سيادة منفصلة في داخله ، حجب الدولة عن نزاع على الغلبة لم يعد

(40) شواهد هذه الفقرة في : للبحث مم . ص . 241-244 .

له وجود . وليس لي ، هنا ، أن أبحث عن حظ لهذا الحلم في أن يكون منفذاً للصيرورة التاريخية التي يرسم علي الزين ملاحظها المرة . . .

الوجهة المبتغاة (ما دامت الموضوعية وهماً ، لا تعدو فائدته حدود المنهج ، وما دام كل تأريخ يصاغ حول حلم راهن) هي وجهة تحلم بالملاءمة بين الاندماج في الدولة والاستقلال عنها . وعلي الزين مؤرخ جماعة طائفية ، لكن الدولة ليست خارج أفقه . جلّ ما في الأمر أنه لا يريد لجماعته الدولة التي عرفتھا في تاريخھا الحديث ولا يريد دولة لها وحدها . نراه يرفض تصديق « بعض المؤرخين » حيث يشيرون إلى فرصة الانفصال الوحيدة عن الدولة العثمانية ، التي قد يصح القول انها عرضت للمناولة (وهي فرصة التحالف بين ظاهر العمر وناصر النصار) فيقول : ان ثورتهم ما كانت إلا لتعزيز النفوذ وبسط السلطان ولم تكن للانفصال عن الدولة أو الانضمام إلى غيرها من الدول المعادية (41) . لا انفصال إذن بل تعزيز للموقع . بينما ينحو التأريخ الماروني إلى اعتبار كل عصيان على الدولة الاسلامية نزوعاً كامناً أو معلناً إلى استقلال لبناني ، ويعتبر صفات الجماعة المارونية وعلاقاتها الداخلية والخارجية ومآتيها في المقاومة - خرافياً كان تصوير هذه الأمور كلها أم واقعياً - أدلة متضافرة على جدارة اللبنانيين - أو الموارنة نيابة عنهم - بنيل الاستقلال ، يسارع مؤرخ شيعي إلى تفويت فرصة لاعلان مماثل . لكنه لا ينفي عن جماعته الجدارة . فرغم التشديد المتكرر على دور الزعامة الاقطاعية وانقساماتها في اضعاف الجماعة وعلى تبعية العلماء وخنوع

(41) للبحث ، . . . مم . ص . 501

العامة ، نجد ، في لحظة مواجهة مع الآخر الطائفي أو مع الدولة الغربية ، احكاماً في حق جماعة المتأولة جملة تجمع بين الاعتداد والاعتدال . بعد أن يذكر المؤرخ وصف فولني لمعركة سهل الغازية بين عسكر المتأولة وعسكر الأمير يوسف الشهابي (ملاحظاً أن المؤرخين اللبنانيين ينسبون الهزائم اللبنانية دائماً إلى عسكر الدروز « كأن لم يكن غير الدروز مع الأمير » (42)) وبعد أن يورد قصيدة شناعة المريجي وما يحف بها من روايات تظهر بطولة المتأولة ، يخلص إلى القول : « ليت شعري لماذا نلجأ إلى الأحلام والأخيلة في إظهار بطولاتنا ما دام في المؤرخين اللبنانيين من يقول (كذا) ؟ » (43) الجدارة موجودة إذن ، لكنها جدارة بالهوية الموازية لسواها وبالقيمة المكافئة لسواها ، في إطار الدولة ، وليست جدارة بالدولة المنفصلة .

وإذا كنت قد لجأت ، للدل على هذا ، إلى أمثلة متفرقة ، فما ذلك إلا لتعزيز الدليل على أن علي الزين يظل وفياً لهدف جعله برنامجاً لجهده التاريخي ، وهو ينسم ، دون لبس ، عن الموقع الذي يريده للجماعة ويجعل الجهد التاريخي سنداً له . فهو يكتب صراحة : « إننا حين نحاول درس تاريخنا الاقطاعي على وهج العواطف القبلية أو الاقليمية أو الطائفية نجني على الوحدة الوطنية ونقضي على مفعولها القومي والانساني في بلد كلبنان تضاربت فيه النعرات (. . . .) حتى أوشكت أن تجعل منه برجاً من أبراج بابل وان تحول برلماننا إلى ما يشبه جمعية امم (. . .) . » بذلت الجهد (. . . .) توضيحاً لماضيها السياسي وتحديداً لمحلنا

(42) للبحث . . مم . ص . 572

(43) للبحث . . . ص . 589 .

(نحن العاملين والمتاوله) من الشعب اللبناني « (44) .

أما « الماضي » فهو ماضي جماعة استحققت به - في نظر علي الزين - أن تقف على قدم المساواة مع الآخر (وبخاصة مع الآخر اللبناني) الذي واجهته . وأما الحل المرتجى فيحمل معه هذه المساواة الى قلب الدولة اللبنانية ، حتى لا تعود « دولة الآخر » (وإن بقيت هي « الآخر المفارق » للجماعات) ، وحتى لا يعود علي الزين ابنها الغريب . لا أجهد ذاكرتي لاستعيد برنامجاً شيعياً أخذ ، منذ أواسط الستينات ، يطرح نفسه على أنه حل لمشكلة لبنانية عامة (لكن بين يدي ما يدل على انه يرقى ، بصورة ما ، الى السنوات التي تلت مباشرة تأسيس الجمهورية اللبنانية عام 1926) (45) . ولا أجهد تخيلتي لاستحضر قامة موسى الصدر .

لم يبق إلا أن نتناول الصورة التي يتشكل فيها زمن هذا التاريخ الذي يرويهِ علي الزين . إذا سألنا : بماذا يختلف عهد ناصيف النصار عن عهد حمد اليك ؟ فنحن ، لا بد ، واجدون وجوه اختلاف ، بعد شيء من البحث . أما إذا سألنا : ماذا أضاف عهد حمد اليك الى عهد ناصيف النصار ؟ فإن الجواب يمس أكثر صعوبة . فنجد أن السياق ينحو إلى أن يصير سياق تحولات ويتعد عن التفتت في التكرار كلما صعدنا نحو قمم

(44) للبحث م . ص . 213-214 .

(45) عام 1930 أبرقت « جمعية العلماء العلمية » (وكانت قد تأسست قبل ذلك بأشهر) الى رئيس الجمهورية تعرض له مطالب متعلقة بحقوق الطائفة (في الوظائف ، في التبغ ، في تخفيف الضرائب ، الخ . . .) وكانت العرفان (مجلة الوجدوين السوريين) قد عودت نفسها منذ زمن على حفز العلماء إلى مخاطبة الدولة اللبنانية ، أي على الاعتراف بهذه الأخيرة . ويستحق موقف الشيعة العلميين من لبنان بين 1920 و 1943 تأريخاً دقيقاً ، (نشرت العرفان برقية العلماء في م . 20 ، ج 2) .

الأجهزة والعلاقات - أي نحو الحيز الذي تحضر فيه الدولة العثمانية فعلاً -
وابتعدنا عن حياة العامة المشورة في المقاطعات . ثمة أسماء ذات وقع مرت
من هنا : الجزائر ، بونابرت ، إبراهيم باشا وثمة سياق على هذا
المستوى يبدو متجهاً نحو غاية : سيطرة الغرب سياسة وتجارة وثقافة ،
الاقرار بحقوق الأقليات والبرد عليه ، بزوغ الفكرة القومية ، الخ
لكننا إذا وقفنا بين صفوف العامة ، وقفنا في هذه الأعوام المائة - وقبلها
وبعدها - على زمن يغط ويحتر كوارثه . في عهد الاقطاع تتراصف أعوام
زمن العامة تلامذة في الفلاة لا تجمعهم قاعة ولا يحصيه معلم ولا
يؤحد بينهم منهج دراسة . فلا فائدة تقريباً من سنة تزيد ولا ضير من
عشر تنقص . ويكتب الركني⁽⁴⁶⁾ (أو الركنيون الثلاثة) حوليات فيها ما
فيها : حلول السنة الهجرية وري الأرض من المطر وأسعار الحبوب
ومرور الجراد ووقوع الزلزلة ونزول الوباء وسفر الجزائر إلى الحج وويلات
الحرب وما يصحب ذلك كله من مدهشات والوفيات
الوفيات ، على الأخص . رغم ضحالة عبارته وركاكة جملة ، يصر
الركني على ارتكاب السجع كلما نعى رجلاً ذا اسم . إذا مات - مثلاً -
ابن النصر ، فإلى رحمة العزيز الجبار . ولا يصح أن يتوفى - مثلاً - أبو
نحمد ، إلا إلى رحمة الفرد الضميد . كأن رتبة السجع صدى لحنية
الموت ، وهو ، عند الركني ، إيقاع الزمن الوحيد . فقلما نقع هنا على
سانحة تشر القلب ، مثل هذه : « بدأ ابنسي محمد في القراري

(46) انظر العرفان مذكورات الركني العجيبه على حلقات موزعة بين المجلدات 27 و 28 و 29 ،
(1937- 1940) - تحت عنوان « جبل عامل في قرن » . ويستعيد علي الزين في هذا الكتاب وفي
للبحث معظم نص الركني ، مرجحاً أن الركنيين كانوا ثلاثة كتبوا هذه المذكورات
الواحد بعد الآخر .

(القراءة) (47) « . وماذا يضبط زمن العامة ، عهد الاقطاع ، غير الموت ؟ مواسم الزرع شيء يتكرر ، ويحمل إلى كل سنة ملامح سابقتها هذا إن لم يأت الموسم بالغلاء أو بزيادة الميري أي بالموت . وما يجري في دائرة السياسة ، سواء كانت عليا أم وسطى ، لا يصل إلى العامة إلا في صورة الموت (الحرب غالباً) . لا الطبيعة إذن تضيف جليداً إلى زمن العامة ولا السياسة . ويظهر جليداً أن دخول وتأثر الدولة الى حياة العامة (ولم يكن قد حصل بعد) هو وحده ما يقيم للأعمار حساباً ما . لم يصل الركني الى الزمن الذي تضبط فيه الأعمار على صفوف المدرسة أو على الأقدمية في العمل أو على أفق التقاعد . كان زمنه - وهو الشيخ البسيط - زمن الفلاحين ، ولعله كان أيضاً زمن الطائفة الذي يحمل الفراغ والتكرار بعد رحلة التأسيس : يبكي الناس مصرع الحسين كأنه صرع أمس وكأن جليداً لا يطرأ بعد ان تمت دورة الامامة وكان مرور الأعوام لا يكاد يعد أحداً عن يوم وقوع الغيبة الكبرى .

في الزمن المتكرر هذا يفطن أحد الركنيين مرة إلى حساب عمره : « وفي هذه السنة حسبتنا مقدار عمري فوجدناه ثلاثاً وأربعين سنة ، وأنا العبد الفقير إلى الله الغني جيلدر رضا بن علي رضا الركني » (48) . إلى آية زلزلة ، إلى آية مجاعة ، إلى آية نكبة ، إلى وفاة أي واحد من أبناء علي الصغير (طبعاً إلى رحمة العزيز القدير) استند الركني ليحسب مقدار عمره ؟ وكم سنة كانت قد مضت يومذاك وهذا « المؤرخ » لا يعرف

(47) العرفان م 29 ج 3 (أيار 1939) ص 302 .

(48) - مذكور في للبحث م . ص 593 . وفي العرفان م 27 ج 6 (تشرين الثاني 1937) ص 525 .

« مقدار عمره » ؟

يعرض الشيخ علي الزين تكراراً بسذاجة الركني انما هي
سذاجة الزمن يا شيخ علي ! وأنت مؤرخ كبير لهذا الزمن الساذج (49) .
نحن نصغرك بأربعين أو خمسين سنة يا شيخ علي ! وقد مضى زمن كنا
نحسب فيه اننا في كنف دولة (كانت فاسدة وكنا نحلم بتغييرها) ونحسب
أن أعمارنا تنمو نحو غاية وانها ستنتهي إلى انجاز ما أو الى محطة في انجاز .
وكنا كلما كبرت الكبوات وتعددت ، نقلبها على وجهها الآخر لنرى بشائر
النهضة تزداد قرباً منا ، بينما نحن نتقدم في العمر . ثم جاءت هذه
الحرب ، فما أضيع أعمارنا يا شيخ علي ! لا أعرفك إلا من بعيد وأسمع
منذ زمن بعيد بخفة ظلك . . . فأسألك الآن لنضحك معاً : كم مضى
من عمرك يا شيخ علي ؟

ربيع 19/9

(49) أقول « زمن ساذج » بالمعنى الذي يقال فيه « ثوب ساذج » أي قليل الخط من الصنعة .

وضاح شرارة :

« ديمقراطية » الدولة أم « عمق » الحرية ؟

عند طرف الميدان(*) الذي يرسم معالمه كتاب السياسة اللبنانيون - أفراداً وهيئات - يقف وضاح شرارة(1) وحده في وحشة الخازوق . يسرح بصره في سكان الميدان ويقول ، بأسهاب ، أن ثمة خللاً هنا وخللاً هناك في

(*) نشر في دراسات عربية عدد تشرين الثاني 1979 .

(1) مناقشة لكتابه : حروب الاستتباع أو لبنان الحرب الأهلية الدائمة دار الطليعة 1979-264 صفحة ، 12 ل.ل.

ويضم الكتاب ، بعد « التقديم » ، مقالات كانت قد نشرتها مجلة « دراسات عربية » بين خريف 1974 ونهاية 1976 .

وقد أثرت أن أجرد هذه المناقشة من أي مرجع نظري (معلن) أشد به أزري . . . وذلك تخفيفاً من صعوبة النص التي فرضها موضوعه وتفضيلاً لتحمل وزر الموقف الذي أعبر عنه ، دون التوكؤ على سلطة فكرية مكرسة . وأثرت أيضاً ، طلباً للإيجاز ، حصر المناقشة في نصوص الكتاب نفسه ، عوض مدّها إلى نصوص أخرى لوضاح شرارة . وذلك رغم أن الصلة القائمة بين الكاتب وبينني ، وهي معمرة ومتشعبة ، أتاحت لي ، دون تقطع يذكر ، متابعة نتاجه الغزير نسبياً ، المنشور منه والمخطوط ، الموقع والغفل .

أود أن أشير أيضاً إلى أن للملاحظات النقدية التالية تسخير من امتياز الزمن الذي انقضى بين آخر مقالات الكتاب وهذه المقالة (ثلاث سنوات) . . . أي من مزاج (ليس مجرد مزاج) انشأته ظروف هذه السنوات الثلاث . لذا لم يكن للناقد أن يرى في هذه الملاحظات « بنات أفكاره » ، وان كان وزرها لا يقع إلا عليه .

هندام القوم ، وأن أحداً منهم لا يرى غير أخيلة كلامه المتكررة في الفضاء
وان أحداً منهم لا يرى الآخرين ولا الأرض . ويذهب الظن ، أول
وهلة ، الى أنهم لا يرون هذا الواقف الى جانبهم أيضاً . فلا أحد يرد
عليه ولا يبدو على أحد أنه يسمعه . ولكن نصيب التصنع في هذا الإغفال
سرعان ما يظهر ، ويظهر السبب في الاصرار عليه أيضاً . فمن آداب
المبارزة في هذا الميدان - المزدحم بالرتابة - ان لا يقف الفارس الهمام على
حدة ، بل في صف معروف دائماً ، وان لا يخرج الى الحلقة أبداً وقد نسي
اسم أبيه ، لأن عليه ، قبل مباشرة الكر والفر ، أن يعلن نسبه :

« أنا علي بن الحسين بن علي . . . »

أو على الأقل :

« أنا العبد الذي خبّرت عنه . . . » .

ولا نسب لوضاح شرارة . . . أو انه يعلن على الأقل أن ما يقوله لا
يقال بـ « لغة الانتساب » . لذا يعرف الفرسان عن مناجزته ويطلقون
الأعنة نحو آخرين يعرفون من أي صف خرجوا ويقولون له ، في
سرهم ، لو كانت لهم - وهيئات - خفة ظل الشاعر :

« أطلق الفئران في الليل وصبح هل من مبارز » ؟

على أن هذا الأغفال يتهالك بين حين وآخر ويفصح عن تهالكه ،

شأن تقييد الحواس بالفرائض :

- « لا تشته امرأة جارك » .

- « ما أصنع ان كانت جميلة » ؟ .

فلا يندر أن تقع على فارس من الصف الأول يقول - في مجلس خاص
طبعاً - ان وضاح شرارة كان على حق في شأن كذا . . . أو تقع على راجل

من الصف الأخير ، لم يقرأ سطرًا لوضاح شرارة ، يفرغ الكأس ويردد ،
في صدد المذكور ، فتاوي مالك .

أول ما يفضحه صاحب هذا الكتاب - بمجرد نمط الاستقبال ، أو
الرفض ، المكتوب الذي تلقاه نصوصه - هو إذن خواء ميدان الكتابة
السياسية في لبنان من أية « علاقة جدلية » . . . اللغات
السياسية اللبنانية أسوار ، ولا مطمح لأحد في الاقتراب من آخر - عبر
الجدل - أو في تقريبه . لن ينزل القرآن مرة أخرى إذن ولن تتوحد
اللغات ، وإذا صح فعلاً أن ثمة فصحي فلن تقرأ القبائل بوجودها . وقد
يتقاتل ابن زيد وابن عمرو ثم يتآخيان . ولكن لا فضل في التقاتل ولا في
التآخي لما يتبادلان من أراجيز . . .

هذه المقالات التي يعيد وضاح شرارة نشرها في كتاب ، يحدوها دليل
واحد لا تغادره وأسميه أنا « مسعى التأصيل » . وما يشير إليه هذا
العنوان - الذي أحسب أن الكاتب لا يقره - هو سبل الجهد المتعرج -
الذي يثمر في النقد وقل أن يثمر في الواقع - للمطابقة بين فعل القول
واتجاه الرغبة . والذي يسعى إلى تحصيل هذه المطابقة هو الكاتب نفسه .
فهو يحتل موقع الشك الدائم في أمر الصلة بين ما يريد الفرقاء الذين
يتابع مسالكهم وما يقولون إنهم يريدونه . أما أسانيد هذا الشك فهي
متباينة تباين الفرقاء المذكورين ومواقعهم وتباين المصير (والمواقع ؟)
التي يعتمدها الكاتب لنفسه . هذا التباين هو موضوع الملاحظات التي
نسوقها هنا .

مختصر قليل الفائدة

نبدأ من الفهرست . بعد « التقديم » ينطوي الكتاب على ست
مقالات :

- في الأولى ، وعنوانها : « بدايات النضال المسلح : عنف »
« القشرة » والمجاهبات الجماهيرية (2) توقف عند المبادرات التي قامت أو
حاولت القيام بها ، في لبنان ، مجموعات مسلحة ، ضد مصالح امبريالية
أو مؤسسات رأسمالية . وتضع المقالة هذه المبادرات في مواجهة قطبين :
الأشكال الفعلية العامة للسيطرة الامبريالية ، ومجالات النضال
الجماهيري ضد علاقات القهر والاستغلال . من هذه المواجهة تنتهي
المقالة إلى تعيين مكان للمبادرات المذكورة (لا يستبعد التعاطف) : على
قشرة المصالح الامبريالية وعلى هامش النضال الجماهيري .

- في الثانية ، وعنوانها : « ربيع 1975 اللبناني : المجاهبات في
المجاهبة » (3) ، استعادة لاستقواء العلاقات « الأهلية » على علاقات
الدولة بعد دخول المقاومة الفلسطينية طرفاً في الصراع الأهلي وفي مواجهة
الدولة . وتعرض المقالة لتعميم أشكال التنظيم الجليدية (من سياسية
ومهنية ومحلية) ولتسرب الأشكال التقليدية إليها ونخر هذه الأخيرة
المستمر دعوى « الديمقراطية » التي تحملها الأولى . وبعد تسجيل
التفاوت في هذا « التعميم » بين شقي البلاد المسيحي والمسلم ترسي المقالة
على هذا التفاوت وعلى تاريخ العلاقات التي تحملها ، نكوص المجاهبة
العامة نحو تعدد يرسم قسماته انحصار العلاقات الأهلية في دوائر شبه
مغلقة وغير متجانسة . في هذا التعدد يغيب السياق الديمقراطي في مدلوله
الفعلي ، أي السياق المتناقض الذي ترسخ فيه ، من جهة ، إمكانات
التعبير عن خصوصيات لا تنافي وحدة المجتمع بل تنزع إلى اعتمادها أفقاً

(2) مؤرخة في تشرين الأول 1974 وصادرة في عدد كانون الثاني 1975 من المجلة . والتذكير ، هنا ،
بالتواريخ تبرره أهميتها في المناقشة اللاحقة .

(3) غير مؤرخة ، وصادرة في عدد تشرين الأول 1975 .

معتزاً به ، وتترسخ فيه ، من جهة أخرى ، إمكانات التعبير عن وحدة
تتجه دائماً نحو مزيد من التجريد بحيث تتسع للخصوصيات دون نزوع
إلى إبادةها ..

- الثالثة ، وعنوانها : « الإصلاح من الوسط » (4) مكرسة لنقد
« البرنامج المرحلي » للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . ينصبّ النقد
على تحديد الموقع السياسي الذي يحتله حملة البرنامج ويعملون على
تغليبهم . فيرى فيه موقعاً جزئياً (طائفاً بخاصة) لمنظمات يسيطر عليها
مشقون ينحون إلى تسلم السلطة ، باسم عمومية شعبية مفترضة .
فيسوقهم هذا التناقض (بين جزئية الموقع وعمومية الادعاء) إلى استبقاء
« مرتكزات » السلطة القائمة و « أشكالها ووظائفها » (5) وإلى قصر سعيهم
على الحلول محل البرجوازية في قيادة نظامها السياسي ، موكلين إلى
« الكفاءة » تبرير هذه الحلول ، بعد وضعها في مواجهة « التخلف
الاقطاعي » الذي حال حتى الآن دون وصول النظام الرأسمالي اللبناني
إلى الحالة التي « ينبغي » أن يكون عليها (6) .

- في الرابعة ، وعنوانها : « الحركة الطلابية في ظواهرها الجديدة :
من الحركة القبطاعية إلى الحركة السياسية » (7) يعمد الكاتب إلى رصد
الجديد في التحركات الطلابية عام 1974 : من اللجوء إلى العنف في
مواجهة قوى السلطة (أو حتى المبادأة إليه) إلى التدخل لمساندة حركات
الاحتجاج الشعبية أو المطالبة المهنية ، إلى تجديد صيغة التحرك باحتلال

(4) مؤرخة في تشرين الثاني 1975 وصادرة في عدد كانون الثاني 1975 .

(5) ص 132 .

(6) ص 142-144 .

(7) مؤرخة في تشرين الثاني 1975 وصادرة في عدد كانون الثاني 1976 .

مؤسسات التعليم ومع تشديد الكاتب على أن هذه الظواهر تنحو ، من حيث الوجهة ، نحو كسر العزلة التي تسعى السلطة الى فرضها على الطلاب وعلى المثقفين ، يشدد من الجهة الأخرى ، على أن الوجهة المذكورة لم تغلب على أشكال الممارسة . فبقيت الحركة أقلية وحافظت على شكل السلطة القائم - حين تسلمتها - في مؤسسات التعليم . ولم تفلح في كسب الأهالي المحيطين بالمدارس لموقف نقدي من مضامين التعليم ووظائفه . وعزلت نفسها عن المدرسين أنفسهم . وفشلت (في حالة الجامعة الأميركية) في التعرض لدور التعليم العضوي في شبكة السيطرة الامبريالية . فلم تقدم من هذا الدور سوى هوامشه (التجسس وتخريج العملاء ، الاتصال بالعدو ، إلخ . .) . وإذ ينعي الكاتب على المنظمات الحزبية غيابها عن أكثر المبادرات جادة وأهمية في التحرك الطلابي ، لا يرى الجمهور الطلابي نفسه من الانضواء الى التصور الرسمي (والسائد) للتعليم في عناصره الرئيسية (كونه أداة امتياز وسبيلاً رئيسياً أمام الخارجين من وسط شعبي للترقي الاجتماعي ، إلخ . .) .

- في الخامسة وعنوانها « من علمني . . . ماذا ؟ سيرة تعليمية جزئية » (8) نقع على نص حر يعرض فيه الكاتب تجربته ، خلال بضع سنوات ، تعليم مادة الفلسفة العامة (واللغة العربية لتلامذة صف متوسط) في ثانويتين من ثانويات بيروت الرسمية . ويتنقل النص دون عنق بين مشاهد ذات صفة روائية وخلاصات للامح التجربة كلها واستطرادات عامة يناقش الكاتب خلالها نظام التعليم اللبناني وعلاقات

(8) غير مؤرخة وصادرة على حلقتين في عهدي حزيران وكانون الأول 1976 (تقطع صدور المجلة خلال العام المذكور) . والمقالة ، وهي تحتل نحواً من ربع الكتاب ، آخر المقالات صدوراً في المجلة .

المؤسسة التعليمية (صلة الطلاب بالمادة وبالمعلم أمام إشكال اللغة الأجنبية وإشكال مضمون المادة في تقابله مع أنماط التعبير السائدة في وسط الطلاب ، هرم العلاقات المدرسية الأيل إلى عزل الطلاب (والمعلمين) وتفتيت صفوفهم بدءاً من سلطة المدير والنظار وانتهاء بترتيب المقاعد في غرفة الصف ، تنظيم الرد الطلابي وحدود فعاليته : من السلوك العدواني إزاء رموز النظام وحده الآخر أي « التدمير الذاتي » ، الى تنظيم الاضراب (والاحتلال) بصفته في آن معاً إطاحة بهرم السلطة في المدرسة واستعادة لهذا الهرم معكوساً عبر عزلة المبادرة الاضرابية واعتماد الصف وحدة للتقرير ونسخ شكل التنظيم الاداري ممسوخاً أثناء الاحتلال ، الخ . . .)
وتقوم المقالة كلها على تتبع « انفصال » متعدد الصور لا يستبعد التسلط بل هو أدوات (الانفصال بين العلم بصفته امتيازاً مستور العناصر ومتلقيه الذين ينزع نحو إحالتهم الى آذان فارغة ، الانفصال بين التعبير الطلابي المأسور في النمط والتعبير الفلسفي القائم على إدخال الرؤية الى كل نظام نمطي ، الانفصال بين لغة الحزبيين « المجلوبة » وتجربة الطلاب الماثلة في المؤسسة نفسها ، الانفصال بين القوالب الانشائية التي تحملها الفصحى في حنوطها المدرسي وإدراك الطلاب لمشاهد حياتهم اليومية في المدينة ، الخ . . .) . . . هذا الانفصال ، ترسم المقالة تخطيط الطلاب والمدرسة فيه ومجالدة المعلم (الذي هو وضاح شرارة) لآثاره العميقة . . . يخرج المعلم من هذه المجالدة بحصيلة محدودة (تواطؤ ممتع - هو بدء الاتصال - على تحرير أشكال للتعبير لغوية وجسدية في داخل الصف) وبعقوبة تأديبية وبمقالة أحسب أنها فريدة في بابها بين ما كتب عن التعليم اللبناني (9) .

(9) ليست هذه العبرة الأخيرة - برغم سماجتها الظاهرة - نفخاً لفظياً لأهمية المقالة ، فما يصنع فريدة =

في المقالة السادسة ، وهي تعطي الكتاب عنوانها « حروب الاستتباع » (10) تشخيص لنظام العلاقات العميق الذي خرجت الحرب الأهلية ، بظواهرها المختلفة ، من أحشائه واستعرضت بعضاً من احتمالاته القصوى . فيبدو العنف الرهيب ضارباً جذوره لا في « عاداتنا وتقاليدنا » وحدها ولا في التاريخ المنصرم وحده بل أيضاً « في علاقاتنا الاجتماعية ، المتخلف منها و » المتقدم « وفي « صلب الحاضر الذي نبنيه كل يوم في أريافنا ومصانعنا ومدارسنا وأحزابنا ونقاباتنا . . » ويستبعد الكاتب كل « رهان جيولوجي » يفضي بمراكمة « النضال اللئوب » إلى « رأسمالية متحضرة » (لينين) ، ما لم ترسم « الأطر التي تدعي بناء المستقبل وتمثيله » « منذ اليوم ، ملامح علاقات اجتماعية مختلفة وممارسات مختلفة » (11) .

وتقوم المقالة على رصد الترادف بين تفاوت « نسيج اجتماعي » تعددت أنواله وصور المواجهات التي اشتملت عليها الحرب (يسمي المؤلف « حروباً » هذه المواجهات غير المؤتلفة في انقسام واحد يوحدتها) . فالذي ميز الحرب الأهلية اللبنانية هو توزيعها الى حروب تتغذى كل منها من عوامل محلية ولا تكسب وحدتها إلا من الخارج ، أي من افتراض غاية أو قرار سياسيين يظل مكانها ثانوياً في دوافع هذه « الحروب » وفي أشكالها . ويعود ذلك - في ما يرى الكاتب - أولاً إلى فقدان التجانس - بنية وتاريخاً - بين شطري المجتمع (الشطر المسيحي والشطر المسلم) .

= هذا النص هو مثول الصياغة النظرية للمشكلات في نسيج التجربة نفسها . . . حتى ان اتفه الأمور (التجول بين طولوات الصف مثلاً) تتحد دلالة فلسفية خالية من أي اصطناع . . .

(10) مؤرخة في شباط 1976 وصادرة في عدد آذار من العام نفسه .

(11) ص 230 .

فلا نجد في هذا الشطر صورة مقابلة لنظام العلاقات الذي تشكل الشطر الآخر عليه ، ولا تحتل كل فئة داخل هذا الشطر (القيادات السياسية ، البرجوازية ، الأجهزة الايديولوجية ، القوى العاملة المختلفة) مكاناً مقابلاً لذلك الذي تحتله صنوها في الشطر الآخر . ثم ان خطوط الانقسام داخل كل شطر - وهذا هو العامل الثاني في تفتيت الحرب - خطوط ليست « الأفقية » سمتها الغالبة ، بل الغالب هو التجاور والتنازع بين مناطق وعائلات وأحياء وزعامات ، إلخ . . . تتجاذب مواقع القوة - أيأ كان صعيدها - في الطائفة ، محددة عبر هذا التجاذب مواقعها في المواجهة العامة (12) .

تبني المقالة على هذا الرصد ترادفاً محدوداً بين الدولة والحرب الأهلية . فعلى أعم صعيد تبدو كلتاهما صيغة للتعبير عن انقسام المجتمع وعن وحدته . ولا يميز الدولة عن الحرب الأهلية سوى أنها كائن « مجرد » يملك الزام الأطراف الاجتماعية المتنازعة بعدم النيل من عمومية تمثيله ومن انفصاله عنها جميعاً ، أي من « سيادته » . وميزة هذه السيادة أنها تفرض نفسها إطاراً لا يستبعد النزاع على سلطة الدولة ولكنه لا يسمح للنزاع المذكور أن يعلّق السلطة المذكورة أو أن يرسى خارجها سلطة تدعي العمومية نفسها . أما الحرب الأهلية فتبدو فيها هذه السيادة معلقة ، لأن

(12) ليس في طاقة هذه الفقرة أن تكون غير اختزال ناقص للصورة التي ترسمها المقالة نفسها حين تحصى ما يفتت التناقضات في المجتمع اللبناني ، أي ما حجب إمكان تحول الحرب الى مواجهة واحدة . ويسري هذا الحكم على مجمل التلخيص الذي نقله هنا ، فهو لا يقدم إلا هيكل الحبكة الظاهرة لكل مقالة . لكن أهم ما في هذه النصوص هو جهد تقصي الظواهر و « استعادة » ما تلفظه القوالب المجلوبة خارج مجال الجهد النظري . وتظهر الطاقة على الملاحظة كسيرة في المقاتلين الأخيرتين بخاصة . عليه ، لا تبغي هذه العجالة إعفاء القاريء من قراءة الكتاب - بالطبع - بل جعل الملاحظات التالية قابلة للفهم قبل قراءة الكتاب .

طرفيها ينطلقان من إرساء سيادة ذاتية ، كل على فريقه ، تستبعد الالتزام بعمومية الدولة وانفصالها ما دامت الحرب قائمة . بل ان هذه السيادة الذاتية تضع الدولة في صف من الصفين أو تشق أجهزتها محولة إياها إلى طرف ظاهر الخصوصية وملحق بهذا الفريق أو ذاك من فريقين الحرب . هكذا تصير وحدة المجتمع وضعاً مؤجلاً أو شبه لاغٍ ، ما دامت غير متحققة في كيان منفصل .

وما تعلنه « حروب الاستتباع » هو أن الدولة اللبنانية لم تفلح في تحقيق انفصالها أصلاً عن المجتمع الأهلي . فإن شرط « التجريد » الذي يلزم سيادة الدولة الحديثة مشروط الوجود أولاً بـ « تجريد » المواطن . . . أي بافتراض مستوى لهوية هذا الأخير « متعال » على سائر انتماءاته . ذاك هو انتماء المواطن إلى الدولة - الوطن أي « مواطنته » . وتقع على هذا المستوى كل علاقة المواطن بالدولة . وهو - أي المستوى - بقدر ما يكون متحققاً تكون الدولة متحققة (بصفته هذه) ويكون المواطن متحققاً أيضاً . فهذا المستوى هو الذي يتيح للمواطن أن يدخل مثلاً دائرة من دوائر الدولة بصفته مواطناً (أي كائناً مجرداً مساوياً لأمثاله) لا بصفته ابن هذه العائلة أو ابن تلك القرية . والمستوى نفسه هو الذي يرتب للدولة حق مجازاة المواطن - سلباً أو إيجاباً - دونما حساب - مبدئياً - لأية قوة يكون هذا المواطن منتسباً إليها . وما يحقق هذا التجريد هو ، بلا ريب ، هيمنة النظام الرأسمالي . فهو - بتفتيته أطر الانتاج والتضامن السابقة عليه - ينحو نحو تحويل الناس إلى أفراد ، ويتيح لدولته أن تحولهم - في النطاق القومي - إلى مواطنين . ولا يكون هذا التحويل كاملاً ولا إيجابياً بالضرورة . فالأطر السابقة تقاوم وتتكيف إلى هذا الحد أو ذاك . والفرد قد يكون صفراً مسحوقاً وقد يكون نصف اله . وتقوم أيضاً أطر انتاج

وتضامن جديدة بالطبع ، يرسم معالمها الأساسية انقسام المجتمع طبقياً . ولكن الأطر الجديدة تتمثل - على وجه الاجمال - مثال « المواطن » . ويشكل اعترافها بمواطنة المواطنين ادراجاً للانتماء اليها (أي الى الاطر) « تحت » هذا الانتماء العام واعترافاً - بالتالي - بـ « تعالي » الدولة وبغلبة الوحدة في أجهزتها على الانقسام ، وبتمثيلها العميق لوحدة المجتمع الذي « تدير » إنقسامه . أما الاطر السابقة على الرأسمالية فيفترض أن تخضع لـ « هيمنة » العلاقات الرأسمالية أي لتولي هذه الأخيرة تحديد مكانها ووظيفتها في نظام الانتاج وفي النظام الاجتماعي كله .

في لبنان لم يتح لهذه الهيمنة أن تستوفي ملامحها . بل ان ما حصلته غلبة الرأسمالية هو استتباع أنماط الانتاج الأخرى ، وهو أمر مختلف عن الهيمنة . يظهر الاختلاف - على ما يرى وضاح شرارة - في أن اقتطاع الفائض من الانتاج الصغير لا يتم في دائرة الانتاج نفسها بل تقوم به البرجوازية المصرفية - التجارية في دائرة التسويق . معنى هذا ان السيطرة الرأسمالية تتوسل « إطار » السوق ولا تتعداه إلى وحدات الانتاج نفسها . ويتيح الطابع « الخارجي » لهذه السيطرة إبقاء الغلبة ، في العلاقات الاجتماعية ، لاشكال التضامن الثلاثية مع الانتاج الصغير ، أي للتضامن العائلي وللانتماء البلدي ومن ثم للتضامن الطائفي ولصراع الطوائف الذي يرسم لسلطة الدولة ملامح تكوينها السياسي الواسع وتعيد بدورها تكريسه « من فوق » . وهكذا نقع على تجمع هائل للقوة في طرف . . . « الاحتكارات التجارية والمصارف الكبيرة ومفاتيح أجهزة الدولة » ونقع في الطرف المقابل على « بعثرة الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة بمختلف فئاتها والبرجوازية الكبيرة نفسها » (13) . والتفتت في هذا

(13) ص 241-242 .

الطرف الثاني جوهرى يطال مواقع هذه التجمعات في العلاقات الاقتصادية نفسها ولا يسوغ اعتباره مثلاً « تخلفاً » (يستدركه الزمن) للايديولوجية عن الواقع .

معنى هذا - أيضاً على صعيد الدولة - ان السيطرة الرأسالية قد استبقت لسلطة الدولة وأجهزتها صورة التوزيع الطائفي (ومن ثم المحلي والعائلي) وهي صورة غير مجانسة لمبدأ السيادة الذي يقوم عليه مثال الدولة الحديثة . فالتجمع الطائفي تجمع « خاص » يستحيل أن يحمل الى الدولة ما يقتضيه « تعاليها » من « عمومية » . أي انه عاجز عن ادعاء تمثيل المجتمع المدني في « وحدته » وعن الانفصال عنه في آن . يحمل هذا التجمع الى الدولة « خصوصية » الانتماء اليه ، من انتماء أفراد الى انتماء تجمعاته الصغيرة والكبيرة . وتتجلى هذه الخصوصية - على مستوى سلطة الدولة وأجهزتها - في حالتها انقسام الطائفة وتلاحمها . فابن الطائفة الذي يدخل دائرة من دوائر الدولة مثلاً ، (موظفاً أو صاحب معاملة) لا يدخلها مواطناً « مجرداً » بل يحمل معه اليها نفوذ دائرة التضامن الطائفية التي ينتمي اليها . ويفترض أن تكون قيادة الطائفة (لا تمثيل الأكثرية الشعبية) هي المرجع في توزيع حصتها من سلطة الدولة بين أطرافها أو في قبول هذا التوزيع على الأقل ، الخ هكذا يضيق هامش السيطرة المستقلة التي تمارسها الدولة على المجتمع الأهلي وتتعرش المحاولات لتحويل الدولة - سلطة وأجهزة وموارد - من شيء تتقاسمه الطوائف الى شيء يبسط - باتساع متزايد - سلطة ذات معايير موحدة ، تكون الوحدة الصغرى التي تمارس عليها هي المواطن الفرد ، ثم تتسع صيغ التضامن السياسي بين الأفراد ، في ظلها ، نحو « مشاريع أكثريات » متقابلة تدعي كل منها تمثيل المجتمع كله . أي انها لا تنحو بتمثيلها - إذا تحقق - نحو

وصم التكتلات الأخرى منه وصماً لا يحول ، ويتناول العناصر المفردة منها ويرمي بها ، رمة ، خارج المجتمع أو يحيل دونيتها فيه - على الأقل - إلى قاعدة مكرسة (بواسطة الدولة) من قواعد تنظيمه .

والاستتباع ليس إلا الوصم الثابت لكتلة ما والحاقها ، جملة ، ومن موقع دوني ، بكتلة السلطة . فتعتبر العلاقات الداخلية للكتلة المستتبعة (بفتح الباء) وانتماء عناصرها إليها أموراً ثابتة تكفل ثبات الوصمة . ولا تعتبر هذه الكتلة مرشحة بأي حال لتسلم السلطة أو للانتساب أفراداً وجماعات صغيرة إلى تكتل السلطة نفسه ، انتساباً يساوي ما بين عناصرها وعناصر هذا الأخير .

هذا من زاوية الدولة . لكن الاستتباع يضعف الدولة في أدائها وظيفتها الأولى أي وظيفة التحكيم - وإن كان ينطوي دائماً على قدر من الزيف - بين الكتل المتصارعة . فهذه الكتل تتقاسم في ما تتقاسمه « السلطة نفسها » (14) دون تساو بطبيعة الحال . أي أن هذه الأخيرة لا تمتلك « تعالياً » فعلياً عنها . فما إن يطرأ تغيير هام على « التوازن » (أي في الحقيقة ، على عدم التوازن المستقر) حتى تتواجه هذه الكتل مباشرة داخل أجهزة الدولة وخارجها ، بعد أن يكون رزوحها على الدولة قد أتاح لها (أي للكتل) أن تعد للمواجهة عدتها في هذا « الخارج » أي في المجتمع الأهلي نفسه . ولما كانت الكتل موصومة إلى « الأبد » (في نظر بعضها بعضاً) فإن المواجهة تتخذ هدفاً لها تجديد الاستتباع في توازن جديد وتتخذ شكلاً لها تدمير ما أمكن من الخصم وله لضعافه أو - في أقصى الحالات - لآبادته . أما تعيين الخصم فهو سهل لأن الخصم

(14) ص 223 .

موصوم . فإذا كان طائفة حلت إيادة ما أمكن من أفرادها - دون نظر ، على وجه الأجمال ، إلى مسلكهم الفردي أو مسؤ وليتهم في كتلتهم - وحل تدمير ما أمكن من ممتلكاتها ، جماعية كانت أم فردية . وتحيل الوصمة كل فرد أو شيء مملوك الى « نموذج » للكتلة كلها يقضى عليها من خلال القضاء عليه . وهو الأمر الذي يفسر « مضاعفة » القتل - أي تكثيره - عن طريق التمثيل بالقتلى و« مضاعفة » نهب الممتلكات بتدمير ما لا ينهب . بهذا المعنى يظهر مجتمع الاستتباع مجتمعاً للحرب الأهلية الدائمة ولا تعود دولته - في وظيفتها الغالبة - ضابطاً دائماً للانقسام الأهلي بل « بديلاً » مؤقتاً لانفجار صراع يستمر خافتاً أو مبعثراً الى أن يحين الظرف الملائم لانفجاره العام .

من « الحركة » الى « البنية »

أخلص من هذا « التلخيص » الى ملاحظة أولى شكلية . وهي ان المقالات التي يتضمنها الكتاب مطبوعة بآثار تحول - سريع نسبياً - في لغة الكاتب (15) وفكره . ويقاس هذا التحول بالمسافة بين « الحركة الطلابية في ظواهرها الجديدة » و« حروب الاستتباع » . ولعل ما دفع الكاتب الى وضع الأولى من هاتين المقالتين (وهي الاقدم) في وسط الكتاب (عوضاً وضعها في أوله) تناولها و« السهرة التعليمية الجزئية » موضوعاً واحداً هو التعليم . أما « حروب الاستتباع » - التي أطلت قليلاً في تقديمها هنا - فتفصلها المقالتان « التعليميتان » عن المقالات المجانسة لها في أول

(15) أما عن اللغة فان التلخيص الذي حاولته الصفحات السابقة لم يلزم دائماً مصطلح الكاتب . مثلاً لا ترد لفظة « سيادة » بصدد الدولة عند وضاح شرارة . إلا انه يقدم جميع العناصر التي ينطوي عليها هذا المعقول . ولعل السبب في استبعاد مفردة تجمل « كنه » الدولة الحديثة ، هو المنحى المضلل الذي اتخذته الجدال السياسي اللبناني حول « سيادة » الدولة .

الكتاب . ويرر ذلك أن هذه المقالة هي فعلاً خلاصة الجهد كله ومحطة تأتلف عندها خطوط الملاحظات التي تخرق النصوص الأخرى .

أما خط التحول الأعم فنستطيع متابعته بسهولة في الاختلاف اللاحق بوظيفة النقد (أي بموقع الناقد) بين أقدم المقالات (« الحركة الطلابية ») وسواها (« حروب الاستتباع » مثلاً) . في النص الأول يبدو وضاح شرارة منيطة بنفسه تقويم ما « اعوج » من مسلك الحركة الطلابية . فتظهر له في هذه الحركة بوادر « تسييس » يجعلها معياراً ، ويجعل من اكتمالها شرطاً للافضاء بالحركة الى أفقها الايجابي . فقد كان « يمكن » تجاوز الطابع الاقلي للحركة وفوت الطلاب فرصة لنقد « الإطار المدرسي » الذي يكرس عزلتهم عن « جماهير شعبية مختلفة » . وجاءت مشاركتهم في مبادرات هذه « الجماهير » منسلخة عن التوجه الواضح والمباشر نحو هذه الأخيرة . فلم يكسروا الصورة الرائجة للطالب « المشاغب » أو « الكسول » ، باعلام مضاد يواكب مواجعتهم للعنف . وذلك « رغم أن مجابهة العنف الرجعي مسألة تهم المواطنين جميعاً » . . . « كان بالامكان » مثلاً ، أثناء احتلال الجامعة الاميركية ، « إقامة ندوة عامة حول المصالح الاميركية في لبنان والمنطقة العربية (. . . .) » و « كان بالامكان » دفع طلاب الجامعة الاميركية لتكوين « لجان اتصال مع عمال ومستخدمي المؤسسات الاميركية في لبنان (. . . .) » الخ (16) .

ولا ريب في أن الكاتب يعرض أيضاً ما يحول دون ولوج الطلاب بعض الأبواب التي يفتحها أمامهم . فبناء جسر مع الحركة الشعبية يعيقه ان الجماهير لا ترى توجه الطلاب اليها من الزاوية التي ينظر منها هؤلاء

(16) هذه الإشارات موزعة على الصفحات 148-161

إلى التوجه نفسه . وليس هذا الاختلاف مصطنعاً بل هو « يملك صلابة العلاقات الاجتماعية ومنطقها » الفولاذي » (17) . كذلك يحول دون أخذ طلاب الجامعة الأميركية جانب الفضح الكامل لوظيفة هذه الأخيرة ، ان الفضح المذكور لا ينال من وظيفة المؤسسة وحدها في شبكة السيطرة الامبريالية ، بل ينال أيضاً من المكانة التي يحتلها الطلاب أنفسهم ضمن الشبكة ، وهي ، في النهاية ، ضمان امتيازهم الاجتماعي .

على أن ما لا ريب فيه أيضاً هو أن هذه الاستدراكات - القاطعة غالباً - لا تلقي بالكاتب الى « خارج » الحركة الطلابية ، أو هي - على الأصح - لا تبطل بنيته وجهة سياسية يستقرىء ملامحها في الحركة نفسها . فترى الكاتب يتماهى مع تيار عميق تنطوي عليه الحركة ، ويتجاوزها - هذا التيار - بأشكال مختلفة ، الى الصراع الاجتماعي كله . ونراه يسعى الى تغليب التيار المذكور وتأليف الحركة فيه ، أي الى اعتباره صيغة جامعة لرغبته وللرغبة الجماهيرية ، صيغة يبقى أثرها التوحيدي مقيداً في شعاب الممارسة الراهنة المتناقضة ومموهاً أيضاً في كلام الحركة عن نفسها . ويسهل التعرف في هذا الموقع الذي يحتله الكاتب هنا على نموذج الموقع « النضالي » أو « الحركي » ، في وظيفته الايديولوجية ، على الأقل . وهو موقع قد يجوز رسمه هنا على النحو الآتي : ثمة شيء جيد يبدأ وعلينا أن نسعى لوضعه في مساره القويم العقبات كثيرة ، وما ارتكبناه ، وما قد نرتكبه ، من أخطاء ليس ، في الغالب ، صنع الصدفة ولكن السعي لا يجوز له أن يتوقف أو - بمزيد من الإيجاز - ان « ثمة دائماً ما يمكن عمله » (سارتر) .

يرتب هذا الموقع على النص نفسه كلفة نظرية عالية . فهو يبدو مضطراً الى « تمهيد » الأرض تحت أقدام الحركة الطلابية ، إلى حد يباغت من يقرأ مثلاً « حروب الاستتباع » . وليس في الحديث عن « التمهيد » من مبالغة رغم ما سبقت الإشارة إليه من تشديد الكاتب على الجذور الاجتماعية لعشرات الحركة المذكورة . يضطر الكاتب إلى إغفال الانقسام الكبير الذي يشطر الحركة الطلابية نفسها إلى حركتين على الأقل . ويضطر إلى إغفال انحصار ما يسميه « الحركة الشعبية » أو « نضال الجماهير » آنذاك في بقع وممارسات لا شيء يضمن ، سوى تفاؤل المناضلين ، تعبيريها عن إرادة « شعبية » فعلاً . أي أن ثمة استنكافاً عميقاً عن استقرار توازن ما بين الحركة وما تواجهه كلما تسيست : لا السلطة وحدها ، بهرمها المتدرج ، بل الانقسام الطائفي أيضاً والولاء الجماهيري للرأسمالية ولتعليمها . . . وما ذاك إلا لأن الاستقرار المذكور يسوق - على الأرجح - إلى مازق . . . والمناضلون لا يحبون المازق (18) .

في مقدمة الكتاب يعلن وضاح شرارة عزوفه عن حشر الواقع التاريخي - الاجتماعي كله في المنظمات وعن رد هذه الأخيرة إلى مقالها . ثمة على ما أرى أمراً آخر يستحسن العزوف عنه هو حشر الواقع التاريخي - الاجتماعي في ظواهر « الحركة » أو « المقاومة » بممارساتها المعروفة (الاضراب ، التظاهر ، الاعتصام ، العمل المسلح ، الخ . . .) وبأدواتها المعروفة أيضاً (الدعاوة والتحريض ، التنظيم ، التنظيم . . .) فقد لا تكون « الأكثرية الصامتة » ، رغم الشبهة التي

(18) هذا رغم أنهم (ولا أقصد وضاح شرارة) يقدّمونها على العلن الذي يبدو عندهم في مازق شبه دائم . أما موقفهم من التجارب النضالية المهزومة فيتراوح بين الاعتراف بـ « مازقها » واسداء النصيحة إلى لبنين مثلاً أو إلى القرامطة لإرشادهم إلى سبل الخروج من المازق . . . غن بعد .

يثيرها غموض اسمها ، اختراعاً رجعياً بحثاً . وقد يكون « الصمت » هنا ، مرادفاً بسيطاً لكلام الولاء للبنية . يبقى طبعاً أن نعرف ما الذي يكفل للحركة « استنطاق » هذه الأكثرية ؟ ولا تقوم هذه المعرفة إلا بادخال عناصر غير المطابقة بين « رغبة » الحركة و« مصلحة » « الأكثرية » (« الموضوعية » أو « المبدئية ») . ولا تقوم أيضاً على افتراض حظ مسبق للممارسة في تعميم وعي المصلحة « شبراً شبراً » بين صفوف الأكثرية . فهذا التعميم يصادف ، في كثير من الحالات ، مآزق لا منفذ لها . وغالباً ما تعود هذه المآزق فتنعكس تفككاً في الحركة أو ظواهر « انحراف » في خطها ، ناهيك بممارستها . . . من المآزق المذكورة ، على سبيل المثال ، تحسب الأطراف إلهامهيرية بعضها من مواقف البعض الآخر ، ومنها أيضاً قياس الأطراف نفسها لما يطلب منها أن تقدمه ولما يطلب منها أن تتخلى عنه مقارناً بحظ الحركة في النجاح الخ . . . ومن ذلك أيضاً ايثارها استغلالاً له مزاياه على فراديس موعودة لا ضمانه لها . . . ومن ذلك تشبثها بتصورات وقيم سلوك وأشكال اتحاد وافتراق لها من العمر عقود أو قرون ، وليس « للعقل » عليها سلطان ملموس ، الخ . . .

فاصلة

استطراد لا بد منه . ليست « الأكثرية الصامتة » جسماً واحداً بالطبع . وحين تتحصل لها وحدة ما تكون هذه الوحدة سلبية . وهي ، في العادة ، موزعة على طبقات المجتمع وتجمعاته كلها ، ومختركة - ولكن في صيغة السلب والتفتت - بجميع خطوط الانقسام والوحدة الاجتماعيين . وقد تتواجه فئتان منها على جانبي خط معين وتلتقيان في تجرى آخر . أما الأمر المشترك الثابت بين فئات هذه الأكثرية فهو احتلالها

مواقعها الوظيفية في النظام وقيامها بأعباء هذه المواقع وحمايتها النظام على هذا النحو . وقد ينخر بعضها النظام ، دون وعي منه ، مع تمسكه بمزايا انتسابه اليه . يتم هذا النخر ، مثلاً ، باهمال العمل أو بتوسل الانتاءات الضيقة لتحاشي الالتزام بما ترتبه سلطات أوسع أو السلطة المركزية .

لا نريد أن نوهم أيضاً بوجود حد قاطع بين هذه « الأكثرية » وبين « الحركة » السياسية . فمن المعروف أن ثمة فئات تستجيب ظرفياً لأساليب عمل تعتمد على الحركة ، وذلك مسيطرة منها لانتاءات تجمعها مع عناصر أو أطراف من هذه الأخيرة . ومن المعروف أيضاً أن هذه الفئات قد تنكص حين تطرح عليها أساليب عمل أبهظ كلفة وتقبع في السلبية أو تعبر ، بصور شتى ، عن معارضتها برنامج « الحركة » المعلن . ويؤدي تجاهل هذا الأمر إلى المبالغة مثلاً في تعظيم نزول « مئات الألوف » إلى الشوارع في تظاهرة أو في تشييع . فيخلص « المحللون » إلى اعتبار هذا النزول علامة ولاء حردائماً متجانس في كثير من الحالات وغير مشروط في بعضها للحركة . ويصيبهم عجب صامت حين لا يبقى ، بعد يوم أو يومين ، من كل مائة ألف ، إلا مائة أو ألف يقبلون ببذل جهد منظم أو مستمر في سبيل أهداف الحركة المعلنة (19) .

(19) يطرح هذا الاستنكاف مسألة مركزية هي مسألة التماسك في سلوك الفئات الاجتماعية والرهان الحركي عليه . فالحركة السيلسية تعول عادة على عنصر من سلوك فئة اجتماعية - أو من وضعها - وتجهد لتحويل السلوك كله (أو الوضع كله) إلى صورة متماسكة مع « المنطق » الذي ينطوي عليه العنصر المذكور في مكانه من سواء . ولا شك أنه من السائع البحث عن منطق في أي سلوك حتى في السلوك الذهاني ، الموسوم ظاهراً بأقصى حالات الضحك . لكن المشكلة هي في تعيين الصعيد الذي يدرك عليه هذا التماسك . . . وهي بخاصة في حصول الارادة لدفعه الى صعيد جديد معروف مثلاً - وهذا مثل فردي - ان سلوك الزانية - المتصلة سلوك متناقض على صعيد معين ومتماسك على صعيد آخر ، ومعروف أن الجهود المبذولة لدفعها الى ترك الزنا أو الى ترك الصدقة قد لا تثمر أبداً .

ولا تمارس « الأكثرية الصامتة » سلبيتها في وجه « حركة التغيير » وحدها ، بل أيضاً - وإن تفاوتت النسب - في وجه « الحركة » السياسية الرجعية أو المحافظة . فتلجأ الحركتان - حيث تستطيعان وتدعو الحاجة - إلى القسر ، بمختلف أشكاله ، لاستقطاب عناصر أو فئات جديدة من الأكثرية . ويشتد القسر كلما نمت الحركتان أو إحداهما واحتدم الصراع الاجتماعي إلى أن يتخذ ، في الحرب الأهلية ، صورة التجنيد الإجباري والجباية القسرية وتعميم الارهاب . أما سلوك الأكثرية في المواسم السياسية التي يرعاها النظام نفسه فهو أقرب إلى ممارسة الجماعات للطقوس الدينية ، أي أنه أقرب إلى توكيد الانتماءات والهويات منه إلى الانخراط الفاعل في دعوة محددة . . . (20) .

نخلص من هذا إلى أن التمييز بين « الحركة » و« الأكثرية » هو تمييز حدي ، أي ذهني بطبيعته . وفائدته أنه يعين مجال التحليل السياسي - الاجتماعي بين حدين ويحول دون حصره عند أحد هذين الحدين . ولا يقتصر الضرر من هذا الحصر على النطاق المعرفي . بل أنه - أي الحصر - أعم قاعدة نظرية ، في رأيي ، لأشكال الارهاب السياسي المختلفة . هذا ايضاح كان مكانه في الهامش لولا طوله . فنعود بعده إلى حديث الكتاب .

الدولة - العدو والمعارضات الثلاث

يغادر وضاح شرارة هذا الموقع « الحركي » الذي كان يحتله في أقدم مقالات الكتاب ، شيئاً فشيئاً ، على امتداد الكتاب كله . في « عنف

(20) لا يعني التجريد الذي أسبغناه على هذه السطور أنها تطمح بالضرورة إلى عمومية تتعدى الوضع اللبناني .

القشرة . . . » نقع على اشارات ومقاطع ذات أهمية كبرى . . . الاشارة مثلاً إلى فصل العمال بين موقفهم الداعم للمقاومة الفلسطينية ونشاطهم المطلبي في مصانعهم وأحيائهم ، أي إلى وجود دوائر انتماء عديدة ومتعارضة لا يغطي الموقف الحركي إلا جانباً منها وتظل تتعايش ما لم يبلغ الصراع حداً من الشمول يلزم الفئة المعنية بتغليب بعضها على البعض الآخر (تغليباً قد يسفر عن تغير جذري في الموقف الحركي نفسه) . مثال آخر : التشديد على وجود جذور جماهيرية (طائفية) لمؤسسات السلطة : أي الطعن في دعوى تمثيل « الشعب » التي تلّوح بها مبدئياً كل حركة تحمل لواء التقدم أو التحرر سواء كانت عنيفة أم سلمية . وأبعد من هذا الطعن : الشك في أن تكون وحدة الشعب معطاة حكماً وراء التناقضات بين صفوفه . هذا الشك الأخير الذي سيحتل مكان الصدارة في « حروب الاستتباع » لا نجده هنا (أي في « عنف القشرة ») الا مضمراً متخبطاً في التردد . فبعد الكلام على « الجذور الجماهيرية » التي تفسر احتكار السلطة السياسي نقع فوراً على وصايا لا طائل تحتها سوى اصطناع المخرج وأولها في العبارة التالية : « (. . .) لا يمكن مقاومة هذا الاحتكار والشروع في تفكيكه إلا في عملية بناء سياسية تسترجع طاقة المبادرة والاستقلال والعنف التي تنم عنها المجاهبات الشعبية » (21) . وما تفصله الصفحتان التاليتان من المقالة في مضمون هذه التوصية لا يزيدها إلا غموضاً . من توكيد التداخل بين علاقات السيطرة الامبريالية وعلاقات المجتمع ، على اختلافها ، الى توكيد « استقلال » هذه الأخيرة ، يخلص الكاتب إلى إبراز التعدد الذي يطبع المجاهبات الشعبية وإلى إبراز طابعها اليومي ، المتحرك . . . ثم يوجه دعوة الى المطابقة بين

هذا التعدد وبين أشكال التدخل النضالي ومواطنه . أي أن انقسام الجماهير في المجابهات ، نفسها ، ورسو السلطة على ولاء قطاعات منها وعلى الانقسام بين دوائر الممارسة عند قطاعات أخرى ، والعوامل غير الظرفية التي تفعل في عزل المبادرات المتقدمة وفي نكوص كثافة الحركة كلما « صعدت » أشكالها ، وفي بعثرة المجابهات اليومية أو انسحاقها (وهي التي يقول الكاتب نفسه عنها : في « حروب الاستتباع » ، انها لا تخضع لقانون التراكم الجيولوجي) ، هذا كله لا يستعاد عنصراً في صياغة التوصية ، بعد أن كان بعضه ، على الأقل ، عنصراً في التحليل .

في التحليل ، على أي حال ، تدرك مقالة « عنف القشرة » نهاية جهدها حين تطرق مسألة « التناقض الرئيسي » . فيبدو منطقياً لأول وهلة أن يخلص تحليل يتصدى لوضع شبكة العلاقات الاجتماعية ، بما فيها من تعقيد وتفاوت ، بين مرتكزات السيطرة الامبريالية ، الى القول بأن هذا « التناقض لا يضع وجهاً لوجه عنصرين عاريين في تاريخ صحراوي البساطة ، هما الامبريالية متمثلة بمصارفها وعملائها ، والشعب متمثلاً بـ « طليعته المسلحة » (22) . على أن هذا التوجه الى جعل التناقض الرئيسي لوحة جداول مؤارة (لا حلبة ملساء يقف عليها الملاكمان) لا يصل ، في هذه المقالة الى نهاية مطافه . ندرك نهاية المطاف في المقدمة (أحدث نصوص الكتاب ، بالطبع) حيث لا يعود التناقض الرئيسي قائماً ! (23) .

على انني قبل الوصول الى المقدمة ، أتقدم قليلاً في الكتاب . والحال

(22) ص 46 .

(23) ص 9 .

ان المقاليتين اللتين عرضت لهما حتى الآن لا تستحضران ، إلا على نحو خافت ، « معقولاً » سوف يكون محور ما تبقى من الكتاب ، وهو معقول الدولة أو - إن شئنا - معقول « سلطة الدولة » . ففي هاتين المقاليتين يبرز تصور لن يغادره الكاتب ، على وجه الاجمال ، للحد السياسي الذي يقابل سلطة الدولة ، وهو المعارضة هذه المعارضة هي حتى الآن محل رغبة الكاتب . وهو يؤصلها وفقاً لصورة الرغبة المذكورة التي يفترض أنها موجودة - أو أن عليها أن تكون موجودة - في أفقها . نعم لمقاومة الامبريالية ، لكن عليها أن تتسرب الى ثنايا الشبكة التي تتشكل منها السيطرة الامبريالية . نعم لتسييس النضال الطلابي لكن شرطه هو الاندماج في شبكة مبادرات متوسعة تتكوّن منها حركة معارضة شعبية ولا تقليل من شأن العقبات . إلا أنها لا تقطع الطريق على تفاؤل تاريخي جذري لا تحول دون الدعوة الى انتشار المعارضة وتعددها تمهيداً لشمولها .

أين تقع الدولة في هذا كله ؟ تقع في موقع العدو . لا يبدو رأسها مطلوباً فوراً . ولا يبدو أن المعارضة التي ينحاز اليها وضاح شرارة هي تلك التي واجه بها المجتمع الأهلي اللبناني ، حتى اليوم ، هيمنة الدولة . أبدأ . على امتداد الكتاب ، يفعل الانتماء التقليدي ، طائفيّاً كان أم عائليّاً أم محليّاً ، فعل الفصم . فهو حين يشد اليه جماعة ما يمنع حصول مطابقة ما في سلوكها ويلج بالتناقض الى قلب هذا السلوك . نراه يشق الصف المهني الواحد ويفقد الأطر المهنية أو النقابية جانباً من فعاليتها وينخر المنظمات الحزبية خطأً وتنظيماً وتحركاً الخ هذا قبل أن نراه تحت العنف العنصري في الحرب .

لا انحياز إذن إلى المجتمع الأهلي في نوازه الغالبة . ولا انحياز أيضاً إلى معارضة أخرى تبدو ، لأول وهلة ، أكثر المعارضات مؤالفة لمشروع الدولة الرأسمالية أي إلى تلك التي تتراكم في بناء رجراج من الخلايا النقابية إلى التنظيمات التقدمية . إذ لا يشفع بهذه بقاؤها خارج المبادرات الشعبية أو لهاثها للنطق باسم هذه الأخيرة . ولا يشفع بها عجزها عن صوغ نقد أو برنامج يعدو الهوامش الفئوية التي تنحصر فيها وتجهد للخروج منها . ولا يشفع بها إحناؤها الهام ، في كل أزمة ، أمام منطق الصف الإسلامي الممثل في السلطة أو المرشح لها ولا تشفع بها علاقاتها الداخلية التي تستعيد منطق التراتب الذي يسود المجتمع (والدولة) وتستعاد ، أثناء التحركات ، مسخاً للعلاقات الإدارية في المؤسسة التي يجري فيها التحرك . . . الخ . . . في هذا كله تبدو المعارضة المذكورة ، خاضعة للفصم هي الأخرى ، مبتعدة عن مشروع الدولة الديمقراطية الذي جعلته ، في أعقاب سنوات من المخاض ، عنوانها لتحالفها .

في المعارضة « العميقة »

تتمثل المعارضة التي ينحاز إليها الكاتب في ظواهر أخرى مختلفة . وقد يكون مناسباً أن نطلق على هذه المعارضة وصف المعارضة (أو المقاومة) « العميقة » . في الوسط العمالي مثلاً ، يبدو الكاتب مشدود الانتباه إلى شروط عمل العمال ومعيشتهم في صيغها اليومية . فلا تستوقفه صيغة عامة من طراز « العلاقة بين العمال وأرباب العمل » ، ولا يولي عناية كبيرة للتعديلات الحقوقية التي قد تدخل على شكل العلاقة المذكورة ، وهي - أي التعديلات - ما يشكل عادة مدار المطالبة النقابية . ليس في الصدارة هنا رفع الأجور بمرسوم ولا تعديل شروط الصرف من

العمل بقانون . بل ان ما يكثر ذكره تحت قلم وضاح شرارة هو سيطرة الوكلاء ورفع الوثائق وتعسف طبيب الشركة وما شاكل . . . ثم انه يرى في وجود العامل داخل المعمل وجوداً جزئياً فيتبعه الى الحي . . . أي الى حيث يتجذر الانتماء (الطائفي أو العائلي) الذي حمله الى المعمل - بواسطة الوكيل غالباً - وحمل معه سيطرة الوكيل عليه والى حيث تبرز مشكلات أخرى تتصل بالسكن أو بالمواصلات أو بالصحة العامة أو بدراسة الأولاد ، إلخ وسر احتقار الكاتب للتعديلات الحقوقية هو ، على وجه التحديد ، انها تقر تفتيت الاشخاص والجماعات ولا تطال جذور الاستغلال العميقة ، في وحدة امتدادها الى دوائر النسيج الاجتماعي المختلفة . والمعارضة العمالية التي يبرزها وضاح شرارة ، هي تلك التي لا تستعيز عن العمال أنفسهم بالنص وبالهياكل القيمة على تنفيذه . فهو يدرك كم يسهل على العلاقات المادية أن تزري بالنصوص . إنما هي - أي المعارضة - تلك التي تطال خلايا الاستغلال الدقيقة وتتصدى لـ « مادته » الماثلة قبل أن تتصدى لـ « صورته » الحقوقية . هذه المعارضة فورية وحية ومرنة . فهي تجد لتخفيف ربقة الاستغلال كل يوم . وهي تتخذ صيغة التنظيم والأسلوب اللذين تجدهما مناسبين . وهي تدرك ، رغم انتشارها ، وحدة الاستغلال وتعدد وجوهه وترفض حصره في وجه واحد . وهي تقوم على التعبئة الموضوعية القصوى أولاً ، ولا تكسب حلفاءها بالتعويل على ولائهم « المبدئي » لها وعلى أنهم « يمثلونها » في ما يمثلون ، بل بالتعويل على تحريك نضالي يسعفه تجانس المشكلات وانبثاقها من مصدر واحد . ويؤدي بها هذا التعويل الى رفض المهادنة القائمة على حساب سياسي عام يبدأ وينتهي عادة بمصالح « ممثليها » المبدئين هؤلاء ، في السلطة أو في هوامشها وذلك بعد أن يطلق

على تلك المصالح لقب المصالح « العامة » أو « السوطنية » الخ تضرب هذه المعارضة في نسيج العلاقات الاجتماعية ، من العمل الى الحي ، ولا تمنح أي امتياز للدوائر « العليا » من المجتمع ، أي للسطح الذي يتم عليه التفاوض العام والتنظيم المؤسسي المشترك وتحكيم السلطة السياسية . أي ان ما يميزها هو ، في آن معاً ، خلخلة مستمرة لاستقرار العلاقات الرأسمالية ووضع للنضال « الديمقراطي » ، بالمعنى المؤسسي الذي صاغته البرجوازية (وهو معنى يمنح محل الصدارة وظيفة الدولة) في محل ثانوي .

على أن أبرز نص نتلمس فيه ملامح هذه المعارضة العميقة هو ، ولا ريب ، « من علمني ماذا ؟ » . ها هنا نرى أولاً معلم الفلسفة يتدرج من حاجز يضعه تلامذته أمام تعليمه الى حاجز آخر أبعد غوراً . وتتخذ المسيرة صورة الاستجواب : سؤال لا يلقى جواباً أو يكون الجواب عليه صمتاً بليغاً ، فإليه سؤال جديد . هل اللغة الأجنبية سبب لهذا الصمم ؟ نعم طبعاً . يضعها المعلم جانباً ، فيبرز مضمون المنهاج . لكن اللجوء الى كتب ومعالجات يفترض المعلم لها صلة وثيقة بتجربة هؤلاء الشبان لا يزيل المشكلة . الى أن يضع المعلم ، بعد سنوات من التلمس ، إصبعين ، لا أصبعاً واحدة ، على هذه المشكلة . فهناك من ناحية « لا لغوية التجربة » ومن ناحية أخرى « نمطية التعبير عنها » (24) . في كل مرة يخرج فيها الكلام ، تستعاد قوالب مكرورة ، لا تتجاوز المدرسة تكريسها بماء الثقافة المجيد . فيغيب المشهد اليومي ، ولو كان حسياً ، وتنسحق الرغبة ، ولو كانت حارة ، تحت ربة هذه القوالب . ويصل المعلم من هنا إلى أن عبور التجربة ، لا من الصمت الى التعبير ، بل من

(24) ص 188 .

العدم الى الوجود ، يقتضي توصل التلاميذ الى مطابقة مجهدة ، محفوفة السبل بالعثرات ، بين التجربة ولغتها أي انه يقتضي ابداع هذه اللغة . ولا يخفي المعلم انه وتلامذته عاجزون ، في عزلة المدرسة وتكلس أطرها ، عن المضي بعيداً في هذا الطريق . لكن المشاهد التي تطرز النص ، عابرة أو مسهبة ، تشي بالمستوى الذي يعينه النص منطلقاً للمعارضة . فنرى أن هذا المستوى يبقى ، هو الآخر ، في ما دون اللغة ، الى إشعار آخر . تتمطي الأجسام أولاً ، بين حصتين ، لترسم ضيقها بالغرفة الضيقة وبطاولاتها المتراسة . أي لترسم ، بالحركة وبالعبارة المعارضة ، حريتها في التحيز واستعانتها لهشاشة اللحظة في زمن الصف المتكرر ، المحشو بكلام شبه طقسي لا زمن له لا زمن له لأن وظيفته متعينة بمنهاج عمره بضع عشرات من السنين ولأن ألف معلم قالوه في ألف صف ، مراراً ، قبل هذه السنة ، وسيعيدونه بعدها . داخل هذا السجن المكاني - الزمني ، يرسم التمثلي والكلام العابر صورة العودة الى الذات بصفتها جسداً غير مسلوب كلياً وعلاقة غير مفروضة كلياً ، وهذه هي صورة المعارضة الأولى (25) .

وفي وسعنا متابعة هذه المعارضة في نقلات أخرى . في انصراف الطلاب من المدرسة ، عند كل تحرك ، لاحساسهم بأن « السياسيين » يضعونهم خارج المبادرة . في ترتيبهم طاولات الصف ، على شكل نصف دائرة ، ليجلسوا بعضهم مع بعض (بعد أن شرح لهم المعلم دور الترتيب المعتاد في عزلهم بعضهم عن بعض) وفي ذهولهم أمام رد الادارة العنيف .

(25) واضح أن صفة المعارضة التي نطلقها على « التمثلي » في ثانوية من ثانويات بيروت الغربية ، لا تحوله اسقاط شعرة من رأس نظام التعليم ، ناهيك بالنظام الرأسمالي وإلا لكتنا ذهبنا الى هناك ونمطينا كثيراً لكن ذلك لا يمنع ان الانطلاق من هذا « الغور » هو الكلمة الأولى في « برنامج » مقبولة لا تمت بصلة الى ما هو معروف من برامج الهيئات الطلابية عندنا .

وفي وسعنا متابعة المعارضة نفسها ، من طرف المعلم ، لا في الخروج على منهاج المادة وعلى لغتها فحسب ، بل أيضاً في موضوعات التهم التي وجهت اليه حين أحيل الى التفتيش : من حضور الجمعيات العمومية الى مشاركة الطلاب للعب بالكرة الطائرة الخ ولهذا المتابعة الأخيرة أهميتها لأنها تدل أين يقف وضاح شرارة من علاقات المدرسة وتشير الى ائتلاف رغبته هو مع رغبة الطلاب التي ينم عنها ما سبق ذكره من « حركات » أو مواقف .

أين تقف هذه المعارضة « العميقة » من « الدولة » ؟ لا بد من الاعتراف بأنها تقفان على طرفي نقيض . في « حروب الاستتباع » ، يشير الكاتب الى ما يسميه ميشيل فوكو « تكنولوجيا الجسد السياسية » . ويشير الى مواكبة هذه « التكنولوجيا » ترويض الاجسام على علاقات العمل الصناعي ومستلزماته . أي الى مواكبتها تحرير قوة العمل ، شرط نظام الرأسمالية . ولنضيف أن هذا الترويض - وهو بالطبع عمل تصنيف ومماثلة ، أي عمل تنميط - هو أيضاً شرط نشوء « الأسلاك » التي يتوَجَّه بها جهاز الدولة البرجوازية . ولنضيف أيضاً أن التنميط ، لا يقتصر على أوضاع الأجسام وحركاتها ، بل يطال كلامها أيضاً . وهو ، حين يطال هذا الكلام ، يحرفه حرفاً بيئاً - وتلك هي وظيفة الايدلوجية الاولى - عن أداء التجربة الفعلية للفرد أو للجماعة . ولنضيف أخيراً أن التنميط نفسه لا ينال من الأجهزة المنتسبة الى سلطة الدولة دون غيرها . أي مثلاً من الجيش أو من الادارات العامة أو من حزب السلطة . بل هو ينال أيضاً من أجهزة المعارضة القائمة على القبول بـ « مبدأ » الدولة . من النقابات ومن أحزاب المعارضة نفسها . وما المدرسة إلا أداة من أدوات هذا التنميط ومصبب تظهر فيه أيضاً روافده الأخرى العديدة .

الذي ينسأه وضاح شرارة إذن هو نسب معارضته « العميقة » هذه .
فهي تنتسب ، فكرياً ، إلى النظريات القائلة بانتهاء الدولة ، بعد الخلاص
من مؤسساتها التتميطية ، بدءاً من العائلة (الدعوة إلى الحرية الجنسية
بصفتها محور حرية الجسد) وانتهاء بنظام العمل المأجور (وحتى العمل
بلا وصف) . وهي تنتسب تاريخياً إلى حركات اجتماعية متفرقة يصعب
استقراء جامع بينها سوى عدائها للبصيص المؤسسية في تنظيمها الداخلي
ولريقة المؤسسات الاجتماعية القائمة . ولا نبغي الحصر إذا ذكرنا المقاومة
الطلابية لنظام المدرسة وحركات المطالبة بالسلطة الجماعية في المعامل
وتجارب « الحب الحر » (خارج صيغة الأسرة الزوجية) وحركات
الاحتجاج على اضطهاد « الشاذين » جنسياً والانتفاضات ضد أنظمة
السجون وحركات التمرد الديمقراطية في الثكنات ، الخ ومعروف
أن أيار 68 في فرنسا وما تلاه كان الظرف الذي شهد أوسع لقاء بين هذه
الروافد وجعل منها ، بعد عقود مرت على ركود الحركات الفوضوية
والمجالسية في أوروبا الغربية ، تياراً عاماً يواجه ، في مقاومته مؤسسات
الدولة البرجوازية ، صيغة المعارضة المؤسسية من شيوعية واشتراكية . لا
علاقات المجتمع الأهلي القائمة ، في لبنان ، هي إذن ما تتبناه معارضة
وضاح شرارة في سيرته التعليمية ولا علاقات الدولة الرأسمالية « السوية »
(بما فيها معارضتها المستوعبة) . بل إن ما نستقرئه من مشهد إلى مشهد
هو انحياز تام إلى صف الحرية (26) .

(26) أجرى محمد العبد الله مع وضاح شرارة حواراً لجريدة لبنانية تصدر في الخارج ، وكنت حاضراً .
بدأ هذا الحوار (الذي لم تنشره الجريدة لأسباب لا يهمني ذكرها) بملاحظة من العبد الله مؤداها
أن الموقف الذي تعرضه مقالات شرارة قد يكون التعبير عنه أوفق للأعمال الفنية منه للنصوص
السياسية . وقد بدت لي الملاحظة منطوية على حدى مدحش الغنى . فعزى الموقف الذي يلوح
في « السيرة التعليمية » ليس رفضاً للدولة ، وحسب ، بل هو أيضاً رفض لوجود السياسة بصفتها =

الدولة العائدة

ليس هذا ما نجده في بعض المقالات الأخرى « الإصلاح من الوسط » أو « حروب الاستتباع » . . . ها هنا تتجه رغبة الكاتب - وهي معيار النقد - الى مثال الدولة : فنراه يلمح تحت اصلاح ينادي به برنامج الأحزاب الوطنية ويحمل هذا المثال عنواناً له ، حبائل مجتمّع أهلي قائم على انقسامه الطائفي . تحكم هذه الحبائل إسارها على الأحزاب وعلى برنامجها ، وتجعل من دعوتها الى « الدولة الديمقراطية » تمويهاً لرغبة مغايرة . فيتولى الكاتب الكشف عن « طبقة الكفاءات » وهي تقدم نفسها بديلاً للبرجوازية ، تحت اصلاحات لا تقع دلالتها في منطلقها المبدئي (أي الديمقراطي) بل في رغبة أصحابها الاجتماعية . ولا يفوت الكاتب ان هذا « الابدال » ، حين يقترحه طرف لم يخرق جدار القسمة الطائفية ليرسي عمومية « وطنية » ما ، لن يكون إلا إبدالاً لخصوصية (مارونية في وجهها الغالب) بأخرى أضيق منها تمثيلاً . ولا يفلح الكاتب ، بالطبع ، في العثور على دولة ديمقراطية ما تحت هذا كله .

ذكرت ، في مطلع هذه العجالة ، مسعى للتأصيل يحفز فكر وضاح شرارة . وما قصده به هذا الإصطلاح ذو وجهين . الأول منها رد كلام الآخر الى أصله ، أي الى الرغبة المموهة في صياغته والثاني قياس هذه الرغبة على رغبة وضاح شرارة نفسه . وليس مرد هذا القياس الأخير الى

= دائرة « مستقلة » من دوائر النشاط الاجتماعي . . . أي بصفتها دائرة ذات أجهزة متخصصة ومنطق قلمي مصالح يقتصر مضمونها على السلطة : فلا يبدؤ الكاتب ، في أي لحظة ، مستعداً لوضع مصلحة الأجهزة السياسية (أو الإدارية أو النقابية وكلها هنا ، مترادفة) في حسابان تعاطفه ، بل هو ينحصر بعداء لا تحفظ فيه أساس تكوينها الأعمق ، أي التمنييط . ينتسب هذا الرفض الى التمرد العميق الذي ينم عنه كل ابداع فني . فليست الأعمال الفنية سوى أمراض جميلة تصيب الالاماط .

غرور ما بل هو محتم يتأتي من احتلال أي منا موقع المتكلم . وذكرت أيضاً
لرغبة الكاتب اسمين متعارضين تتراوح بينهما : الحرية والدولة . ورغم
أن هذه الرغبة لا تشدد كثيراً ، في حالتها ، على تسمية معالم طريقها
وقوى مسيرتها فهي لا تبدو ، قبل « حروب الاستتباع » رغبة يائسة .
ومثل الأمل فيها هو غذاء ما اطلقت عليه هنا اسم الموقع النضالي .
الأمل هو ما يحمل حدة النقد ويمد بالفعالية معايير الأحكام . في « حروب
الاستتباع » يغادر الكاتب موقعه النضالي هذا . نراه ، مرة أخرى ، مع
الدولة ، الا انه أدرك استحالتها هذه المرة . ولا تغطي هذا الانسحاب
دعوة مشروطة - في أوائل المقالة - الى رسم « ملامح علاقات اجتماعية
مختلفة وممارسات مختلفة » ، « منذ اليوم » (27) . فالمقالة كلها ، في واد آخر .
من « الحروب » الأهلية ، وهي الحدث ، يبدأ نزول متدرج الى
« النسيج » الاجتماعي برمته أي ، أولاً ، الى المجتمع الأهلي . وتظهر
الدولة مدمرة - بعد أن خاب السعي الى تزويدها ، بسلطة يأتلف فيها
التمثيل والانفصال - ثم تعود منقسمة . ولا ينتهي هذا النزول الى اغراق
الحرب في « الدرك الأسفل » من المجتمع . ينكر وضاح شرارة على
القائلين : « نحن من هذا المجتمع » حقهم في هذه البراءة . أي أنه لا
يرفع المسؤولية بل يعممها : هذا المجتمع هو نحن . من جهة لا يعود
المجتمع يغرق في حركته . ومن جهة أخرى لا يوفر وضاح شرارة على
نفسه أبداً مشقة التدقيق في توزيع الأدوار .

رغم ذلك ، أو بسببه ، ينغلق نسيج الشرنقة . فالزمن زمن حرب ،
ولا يبدو أن رفض الحرب يمهد للخروج منها فعلاً أو انه يرسم ملامح

طريق يا نحو الدولة . ولا نحو الحرية ، بطبيعة الحال . هكذا ترسم على وجه الرغبة علامات اليأس⁽²⁸⁾ . وهذا موقف أحبه لأنه موقف معظم الناس هنا والآن . حتى الذين قاتلوا أو ما زالوا يقاتلون . أعرف ان الناس لا يقوون عادة على الامتياز باليأس . وأعرف أن اليأس والأمل يقتضي كلاهما علماً بالمستقبل تدعيه في أيامنا الدول القائمة أو « الدول » البديلة وتدعي منحه لولاة أمورها ومن ثم لرعاياها . ذاك علم لا أملكه ولا أجد ما يدل على ان وضاح شرارة يدعيه . لذا لست يائساً تماماً . . . وإلا لما كتبت . ولذا كتب وضاح شرارة وما يزال يكتب . إنني شخصياً يائس قدر الامكان .

آب 1979

(28) كتب « حروب الاستتباع » في شباط 1976 . . . وفيه تنتصب « الدولة » معياراً ضمناً يتيح نقد علاقات الاستتباع . أما في مقدمة الكتاب المكتوبة عام 1979 ، فيتخذ الانحياز الى الدولة شكل الدعوة السياسية : « ولا يتم الانتقال من المنطق الاستتباعي الى منطق الدولة إلا بتأسيس اجتماعي ثقافي مختلف » (ص ١٢) . . . تحسم هذه الجملة بسرعة جد مزعجة كل الترجيح الذي يميز المقالات ويمنح « انتباه » كاتبها توزعه وغناه .

طلال : (*)

« هذا هو الماء ،

هذا هو الحجر »

قرأت كتابك هذا الصباح مرتين آخرين أو أكثر بقليل . يصير المجموع خمس قراءات أو سبعة ، لا أذكر . هل كان يجوز أن أفرض عليه هذا العدد من القراءات ؟ حرام ، أظن . أدندن مائة مرة : « إذا الليل أضواني بسطت يد الهوى » . لكن الأمور هنا مستقرة من زمان بعيد . هذا البدر ليس خطراً عليّ . ولا أنا أفقده ، لأنه لا يغيب . هل يتقدم مني شاعر جديد لاكتشفه ؟ حرام . هذه الرسالة إثم . فآثرت أن أبقياها بيننا .

الأمر المريب في حالتي أني رجل عاقل حتى المقربة من الفناء .. لذا استحب الجهاد في سبيل الضحك . ولا يمنعني من المداومة عليه إلا ولعي بالراحة أيضاً . أتحدث عن حالتي الآن ، لأنها تغيرت ولأنه سيكون محالاً أن أكتب سيرتي الذاتية ، فأنا نسيتها تقريباً . وما أرويه منها أحياناً هو رواية لرواية لا لما جرى . أظن أن المجانين هم الذين يذكرون كل

(*) رسالة شحمية الى طلال الحسيني كتبت على اثر صدور كتابه هذا هو الماء ، هذا هو الحجر .

شيء ويتقنون في الوقت نفسه ، فن اقناع الآخرين بأنهم نسيوا . وأنا - بصراحة - أغار منهم ، إلى درجة تجعلني أعرفهم أحسن بكثير مما أعرف نفسي . فأنظر الى قرد يقلد مجنوناً وأعتبره مثلي الأعلى . أما العقل فاستبقيه لئلا يصير القرد مجنوناً ولأوقات الفراغ . هذا اليوم ، أمس لا أدري . غداً ؟

وقد ظللت أقرأ كتابك حتى نام القرد (سنوقظه لاحقاً) . فوجدت ، والقرد يشخر ، أنه كتاب واقعي - تقني . وحين أقول واقعي ، لا أريد أنه يتحدث عن الواقع - الآ على سبيل الخيانة التي سنعود إليها - بل انه يتحدث عن واقعة الكتابة . والواقعة هذه موصوفة فيه بحذر المقادير والمواقيت في دليل الطباخ الافرننجي (وهذه ليست شتيمة على الاطلاق) . تصير هذه شتيمة إذا نسيت أن أقول أن قدرك فارغة ، وأن ما تطبخه هو الجوع . هذا فارق لا تفوت فطنتك أهميته . إنما تدلي لنفسك بارشادات عالية . هنا : حاذر أن تشوط هناك : تكاد تفور هنالك : قليل من الملح وتقع الواقعة . ولكن متى سناكل ، يا عزيزي ، وماذا ؟ لولا افتراسي ثلاث بيضات ورغيفاً ، هذا الصباح ، لآثرت مرق « الشوقيات » . ولا ريب أن رينيه دومون مغفل لأنه لم يوص جيع العالم الثالث بتناول « السفير » صباحاً ومؤلفات سمير التير ظهراً و « نهج البردة » قبل النوم .

أنا في إجازة . نمت الليلة تسع ساعات ، أفطرت على ثلاث بيضات . وليس الآ الكتابة عن كتابك اللعين ما يعكّر صفو هذا النهار . الشمس لطيفة في عزّ كانون ، لا في الصفحة . أدرك الفارق فأقوم .

نعود الى الواقعية - التقنية . الواقع هنا هو ممارسة للكتابة مشغوفة بتحاشي أفخاخ متعددة ينصبها السياق المكتوب . هذا السياق هو جملة غير

محددة تماماً من النصوص القائمة . فلا غرو أن تضع عنواناً « كتابة تلقائية تكذب » . وذلك أنك تكتب وأنت في حال استنفار قريب من الخوف ، عالماً أنك تنقل قلمك على أرض مفخخة . لكن ثمة « غرواً » أن تكتب أنك تتخلل السطور متقطعاً فان صح أن سطورك متقطعة ، فأنت في ما يخصك ، دائم الحضور ، لا تغادر رأس قلمك لحظة واحدة « أنا » الـ Cogito . وأنت تعرف أن الـ « أنا » المذكورة لا تحول ولا يتفاوت حضورها ولا تتقطع . لهذا أجد أن العينين اللتين يطلقهما رفيق شرف الى خلف ، بعد جمعها في جانب الرأس أو في داخله ، تقولان حقاً . ولهذا لا أعرف - على هذا الصعيد في الأقل - من أين جاءك وضاح شرارة بهذا الخفاء وهذا الخفوت ، ولا كيف سلمك رقبة الاعرابي لتفكها تواضعاً ، بينما تقول من أول الكتاب إلى آخره أنك تصنع عالماً - مشغوراً كأي عالم مخلوق - ولا تنسى مرة أن تنصب خيمة « أناك » الالهية .

تتحرك هذه « الأنا » وحركتها هي الواقع . ولا يجمل بك أن ترد بأن الواقع هو الجبال والحيوانات وشعور النساء . فهذا يردنا أجيالاً إلى الوراء ، بينما يدور الحديث هنا في دائرة أناس متقدمين . استبعاد أحابيل الكتابة هو ما تقوم به فعلاً حين تكتب ما تكتب . ولما كنت لا تعدو ، ها هنا ، حديث هذا الاستبعاد فأنت تقيم تماثلاً بين الفعل وحصيلته هو ما أسميه الواقعية .

هذه الواقعية تقنية ، بمعنى متعدد . أحياناً بوصف الحركات التي تصنع مشهداً . أحياناً بالإشارة الى أن في وسع الحركة أن تصنع المشهد . أحياناً بتعداد الأعطال المحدقة بالكتابة وإيجاء السبل الى تلافيتها . وما أحسبك تحتاج إلى أمثلة :

الحالة الأولى : « دخلت الآن وصار باب من خلفك وأنت تتجهين الى الداخل فيصير مدخل يمتد وينتهي عند هذه النقطة . (-) » ص 30 .

الحالة الثانية : « أستحضر الربح أنظري » ص 20 .

الحالة الثالثة : « أقاطع المقاصد الآن » ص 29 « أفسر : لا معنى أنا لا أشير أكتب وهذه نقلة : » ص 32 « والآن احترس / لقد همى في قصد فاحترس » ص 44 الخ . . .

ويستحب التعرّيج هنا على مقدمة الكتاب . فهي تشير ، بما فيها ، إلى أن المقدمات تكتب عادة بعد الكتب وإن كانت توضع في أولها . ماذا تقول المقدمة ؟ تقول ان على القارئ أن لا يعول عليك في اخراجه منها الى علاقة بك أخرى . فالكلمات فيها وعلامات الفصل والوصل لا ترسم ملامح شيء خارجها ، ولا ملامحك أنت ، لأنك أنت لا تعرف ملامحك . فأولى بالقارئ ألا يعرف . ولأن الضرورة ، متى خلّت الكتابة الى نفسها ، تصير وهماً أو عطشاً ، في عيني القارئ . مضحكاً في عينيك أيها السيد . ثم تقول إنك تبادل القارئ علمه العنكبوتي بك جهلاً به وإن « المساواة لا تغوي » ، ولا مساواة ، قطعاً ، بين من تعرض عليه التيه في احتمالاتك ، ولا يفرض عليك شيئاً ، في حقيقة الموقف ، إذ لا يصدق أحد من القراء أنك مهتم بمعرفة ما إذا كان ذكراً أم أنثى . تقدم المقدمة الكلمات أكرأ من الهباء تلعب وحدها ، وتقدم القارئ طيفاً دخيلاً ذا مطالب ، من اللعبة ، تشير حنقاً طريفاً لا يعدو أن يكون ذريعة للضحك . تقدم المقدمة مكانة العلامة في الشعر ، من الشاعر والآخر والعالم ، وهذا ، بالطبع ، صلب المشكلة ، وهذا ما يجعل المقدمة مقدمة

ويجعل القصائد اللاحقة تنويعاً يستبعد موقف الآخر من نصوصه
(نصوص الآخر أي الجملة غير المحددة من النصوص) ، ويعلق الآخر
بتوق يائس لا ضرورة له . (نحن استقلنا من الأحزاب ، يا عزيزي ،
فمن أين تأتي بغرض لتوق الآخرين ؟) .

إلى هنا وكتابك ينتمي الى « الشعرية » (أستذكر عنوان تودوروف في
« مواقف » الأخيرة) لا الى الشعر . شأنه شأن الاشتراكية العربية في
عنوان كتاب لصلاح الدين البيطار (لم أقرأ الا عنوان الكتاب المذكور فلا
يعقل أن أكون جاداً) . أريد الآن أن أردّه شعراً ، وهذه مهمة شاقة ،
برغم أن النتيجة حاصلة عندي سلفاً لأنني أحببت هذا الكتاب كثيراً ،
ولأن بيني وبين آل البيت عامة الفة لم أفلح في انشائها بيني وبين
البحر . وما دمنّا ذكرنا البحر :

« وفي النهار كنت أهدم

« قصراً

« بنيته في الغياب -

« وكانت يدك الزمن الذي أصبحت

« دقائقه حصي شاطئ يهجره

« البحر »

ص 57

هل يحتاج هذا المقطع إليّ لأردّه شعراً ؟ أم هذا :
« لا أوارب

« بل ألوح بعيداً تستعجلين مائدة
« وأستدرك قائلاً
« هذه تفاحة فمن يطرق الباب هذا
« مفتاح يضيع
« ويضحك العابر »

ص 43 الخ . . .

عندك هنا كل ما تحب : الهدم والغياب والمحل والبعد والضياع ومن
يضحك منك . وعندك أشياء أخر سنعود إليها . لنر الآن ما عندك في
مكان آخر ، في المقطع الشهير الذي استعاده وضاح (قدماء الحزبيين لا بد
من وضعهم في الحجر الدائم والآ عادت البرامج تغويهم من أبواب
خبثة) ثم استعاده إعلان « النهار » :

« شعر واضح ليس مطلوباً
« (وضوحه)
« ليس صادقاً اليوم الأخير الحرف القادم
« ليس صادقاً الحرف السابق
« ولكن في حدة السيف رأس أكتب
« أكتب وليس فيئاً مجيئك ليس
« درباً ذهابك أكتب - انما اتخلل
« السطور متقطعا ، أوزع الأضواء
« أكذب
« من أجل أن تعني
« أو غير المعنى » .

ص 34

ماذا عندك هنا ؟ عدم الوضوح أو عدم طلبه ، عدم الصدق ، عدم
الفيء ، عدم الدرب . وقد نضيف التقطع (الكاذب في حالتك) والمعنى
(الكاذب دائماً عندك) موعظة ؟ برنامج ؟ شيء لا أحبه أنا على
أي حال . وعدم هذه الأشياء هو ، طبعاً ، دليل معاداتك إياها في
النصوص القائمة التي تكذب حين تثبتها ، فتتخذ أنت موقفاً هو عدم
الصدق وعدم الكذب حين تنفيها وتثبت ما ليس في يدك سواء أي
الكتابة . ولعل هذا المقطع كان يحتمل لو جاء وحيداً في بابه . لكن جملاً
أخرى (كريمة بلا موارد) تمنع في جره نحو حالة الافتضاح : « أقاطع
المقاصد الآن » . . . « فقد همى في قصد فاحترس » سبق
ذكرهما . . . شخصياً أراوح هنا بين قرنفلة صائب سلام ودرس
« الظواهرية » الذي كنت ألقيه في الرمل الظريف .

وثمة شيء آخر (ما دامت أخذتني الآن سورة الشراسة) . وهو أنك
حين تحصي مواقع الأعطال ، تحصيها أحياناً ، في جمل لا يجديها تعطيلها
أي لا يكفي لردّها الى حالة غير حالتها في النص المباد (نص الآخر) :

« والآن فاحت ذكرى - تعبير اضطراري - »

(. . . .) ص 33

« يأسف النور . أعتذر . من يدري ؟ » الخ
ولا يكفي الرد بأنك هنا مرتد الى كتابة تلقائية تكذب . فهذا من قبيل
المبادئ .

حتى إذ علنا الى مقطعي الصفحتين 43 و 57 (اللذين أحبهما) عنت
لي مقارنة بيتين من مالأرميه سبق لي أن ترجمت أحدهما في نص سابق :

Ce lac dur oublié que hanté sous la givre

Le transparent glacier des vols qui n'ont pas fui

نصبح في عداد من هم محدثونعمة النفي إن حسبنا أن صيغة النفي وحدها هي ما يرعش بحيرة الجليد هنا . اذ لا غنى قطعاً عن البحيرة نفسها ولا عن النسيان ولا عن قبة الجليد ولا عن الشف ولا عن أسراب الأوز . لا غنى عن شيء هنا ولا أقصد أن ثمة ما كان ضرورياً هنا قبل حدوثه في الكلام .

، وإنما النفي هو ما يحيل المشهد كله الى محسوس - سري لا يحسن بسطه تحت أبصارنا إلا مالأرميه . وقد سبق لي أن قلت إن عندك في المقطعين السابقين الذكر هدماً وغيباً وضياً ، الخ على أن هذا وحده ما كان ليكفي لولا القصر وحصى الشاطئ والبحر واليدين والمائدة والتفاحة والباب والمفتاح والعابر ، وحتى الزمن ، أي لولا أن النفي في « ألوح » أو « أهدم » الخ . . . يخالج شبكة محسوسات ليقدّم مشهدها ويعطله في آن واحد . اذ لا شعرياً عزيزي بلا تفاح ولا أوز ولا عابرين ، وإذ « أنا » و« أنت » دونما مشهد (مختل أو حتى مستحيل) خليقان بـ « الخطاب في المنهج » ، وهو خطاب بليغ لا يفضي شكه الأثيري الى أي شعر .

تصح أيضاً مقارنة بيتي مالأرميه أو مقطعي الصفحتين 43 و 57 بمقطع الصفحة 34 شعر واضح (. . . .) الذي لم يكن مطلوباً لا هو ولا وضوحه . حين تكتب :

« أكتب وليس فيثاً مجيئك ليس

« درياً ذهابك أكتب (. . . .) »

تقدم مثلاً من نفي لا طائل شعرياً تحته . فالنفي هنا باتّ ، وكونه

رفضاً لجبران خليل جبران أو لمحمد شمس الدين ، لا أدري ، لا يجنبه مغبة الاستقرار الثري ان لم نقل الرياضي . كان لا بد لـ « ليس » من شيء تقرضه ، ببعض الصعوبة ، غير هاتين العبارتين الموجودتين ، كتابة ، إلى حدّ يجردهما من أية قدرة على المقاومة .

أخلص الى القول إنني أرى هذا الكتاب متفاوتاً . ولا أخلص بالطبع الى تحريم أي من حيلك السابقة الذكر . لا حضورك في النص ولا حذرك من المقاصد ولا اعتماد النفي ولا النحو - بصيغة أعم - الى الحرص على المكانة التي ترسمها « الشعرية » للعلامة ولا ادخال الشعرية نفسها - وهو مائل في ما سبق - الى النص ، بحيث ينشأ مسرح أو حلم ، ويرتد الواقع ممارسة للكتابة البحتة . فالتحريم أو التحليل هنا أمر لا يبت إلا حيال النص المائل . وإذا أنا نفرت من مقاطعة « المقاصد » ، فلا يمنعني ذلك من الجري الى دهشة صافية من غايتك حين جعلتها « دابة للنزهة » ص 30 . إنما تتسبب في النفور تعرية القواعد أحياناً مع غياب شفيع كان له أن يأتي - ان لم يخرج من مزاولة المحسوس - من تصدر الجرس اللفظي ، وهو هنا غير متصدر في الأغلب (بهذا المعنى أفهم كلام وضاح على الخفوت وأقره) .

ويتأتى التفاوت أيضاً من تردد بعض الموروث الجديد من الشعر رجعاً تلقائياً للنص في أحيان قليلة وغيابه في المواضع الأخرى . أولاً لم أدرك وجه المقارنة مع أبو شقرا (في مقالة وضاح) لأن هذا الأخير ينشئ ازدواج داخل الكتابة من ادخال العجيب في نسيج اليومي ، لا من متابعة عمل الكتابة في النص المكتوب (وهو ما تفعله أنت) . ثانياً لم أستطع الحقّول ، في مواضع قليلة من الكتاب ، دون عودة صدى أدونيسي واضح ، رغم أن الغفلة تدهمني كلما حاولت قراءة نص أساسي

لأدونيس ، فلا أكمله . مثلاً :

« فتباعدي أيتها الأقطار أستعد انسحابي
« تباعدي أيتها الأقطار أو اصل وداعي »
ص 47

أو
« ترحلين شمساً
« تذيب
« وهما
« ليدخل الماضي
« حزناً وحلماً »

ص 56

ذاك ما سمّيته « الخيانة » في مطلع هذه الرسالة (أنا « أخون »
بانتظام ، لكن « المحاكاة » الكاذبة هي أسلوب في مقارعتي لنص محدد
أجده أكثر حيوية من مقارعة نصوص غير محددة الوجه . . . ومن أحاكيه
هو دائماً خصمي وان كنت أحبه قليلاً) .

تعرف ، أيها السيد العارف ، ثقة الكلام بنفسه وتضحك منها . وأنا
أسمع بسرور هذا الضحك من حديثك في « السفير » الى هذه النقطة .
وسروري هو عذري عندك وهو بلا ريب (عدنا الى الاعتداد ، نعود دائماً
أيها السيد) إذن هو ، بكل يأس ، عذر مقبول .

18-1 قبل الظهر

بدت لي مسألة « الموسيقى » شاغلاً لبالك . وذكرت لي مرة سترافنسكي وشتوكهاوزن فصرعتني ، أيها السيد ، لأنني لا أعرف شيئاً من نسب هذين السيدين ، فلا يسعني إلا الاشارة بفضلها المجهول عليك . ومرة أخرى توافقنا على أن طول الأبيات وقصرها وتسكين أوآخرها أو تحريكها أمور متصلة بالتنفس . وهو اكتشاف - على النقيض من فضل السيدين أعلاه - لم يصعب عليّ تحصيله بمفردي لأن التنفس من عاداتي المألوفة . وليس في نيتي التبسط في أمر الشهيق والزفير ، فذاك يحتاج بطبيعة الحال ، الى استعادة الكتاب من أوله الى آخره استعادة تلتزم هذه المرة قواعد التمارين السويدية . أكتفي بإشارة واحدة ، وهي ان الناس يختلفون من حيث طول النفس وقصره - فلا تنتظر أن تقيس سوى أنفاسك الطيبة ، وانتظر أن تنظّم ، أيها الفوضوي الكبير ، تنفس الآخرين - وهي أيضاً ان الحركة أو المقطع الصوتي قد يأتيان في آخر السطر لكسر الكفاية وقد يأتي السكون لمنع حدوثها . فيكون عليك أن تلقي سماعتك جانباً ، أيها السيد ، لأننا فتحنا لك غيلة قفصنا الصدري ، وهذا هو الفتح المبين .

لكن قياس الأطوال لا يفسّر وحده موسيقى الجمل أو القطعة . ففي السلسلة الصوتية كمّيات أخرى ، وأنت أدري . من تتابع الحروف - ونسقه - بصفاتها الحسية الحركية - مفصّلة - الى تتابع الكلمات - ونسقه بصفاتها الحسية - الحركية - مجملة . ولكل نسق جدّته . ولكل نسق أيضاً رجعه الى الماثور في بابه ، أي النمط ، وموقفه من النمط . وهذا هو شأن الانساق المتلازمة أيضاً . فلا تستبعد سلفاً أن يكون الموقف هو الجدة نفسها .

يا سيد نحن أهل وعشيرة ، فدعنا من السيدين الغريبين أعلاه
واسمع :

« أستحضر الريح انظري ! » .

هذه جملة تحبها أنت وأحبها أنا أيضاً . والقصيدة التي هذا مطلعها
هي الوحيدة تقريباً التي ما زال في وسعي أن أستحضر صوتك وأنت
تقرأها ، لأنك تقرأها على نحو جد فارق . وأنا أوافق حجة القناني السيد
هيشم الأمين (حصان طروادة الذي هربك في بطنه المعتق هوميروسا فما
أصابه منك إلا مئة من أعقاب أخيل ، كتابة تلقائية تكذب) على أن
شعرك معدّ أصلاً ليرتل ترتيلاً . الجملة أعلاه ذات حضور صوتي بالغ .
تعرف لماذا ؟ دعنا من الغريبين أعلاه يا سيد . أكملها لك ؟

أستحضر الريح انظري !

تبرطشاً بعنتر !

هذا بيت بكامل - لا زحاف ولا من يزحفون - يجري على مستفعلن
مستفعلن أي انه مجزوء من الرجز ، بحر الميادين ، أقرب البحور الى
ادراك الأجراس العالية . كنت إذن ترتجز ولا تعلم . ولذا خطر لي عترة
الذي قصرت عزيمته الماضية عن استحضار الريح وكان يترك لأخيه
شيبوب أن يسابقها . لا تقلق لأمر الرجز ، فما في الأمر عيب ، لأن الكل
يرتجزون ، في المقهى ، ورجزك يسخر من رجزهم لأن استحضارك الريح
قبض ريح ولا أحد ينظر ، فهذا إذن رجز فارغ . دعنا الآن نحصي ما
احتوى عليه هذا الفراغ .

همزة قطع (تقطع الصمت السابق) . سين خرساء (تستعيد
الصمت في دعوة الى الاصغاء أو النظر) . حاءان (تفيدان « التماسك في

الخفاء » على مذهب العلالي ، إما لأن الريح خفيفة شديدة وإما لأنها من غور بعيد ، أي من الحلق) . تاء وضاد وظاء تحدث الثنتان الأوليان منهما جهداً يزيد من الأولى الى الثانية ثم يتراخى أخيراً في الثالثة ، مع إمكان النظر ، وكأنه يخرج من نفسه أي من الضاد) . ثلاث راءات (تفيد التكرار ، عند العلالي أيضاً ، لأن على الأوليين منها أن تدحرجا نفسيهما مراراً لتحصل الريح ، شأن قرقرة النفس في ماء النارجيلة) . ياء مديدة ساكنة تطلق الراء الأخيرة في مدها أي في حركة الريح أو في مدى النظر . نون قبل الظاء وقبلهما همزة وصل أستطيع أن أجد لهما وظيفة ، ان أحيت ، لكنني غير مصرّ .

وأستطيع أيضاً أن أزيدك أوهاماً أخرى . ولكن ما الحاجة ؟ عندي هموم كثيرة غير كتابك ، والطقس جميل ، اليوم أيضاً ، (كان بائساً أمس فكتبت معظم هذه الرسالة) وأنا عائد بعد غد الى العمل وأريد أن أخرج بسرعة من هذا المقهى ومن هذه الرسالة . هكذا أنا يا طلال ، قليل الحذر . يقولون امش فأمشي (قلت أكتب فكتبت) لا أطلب أجراً ولا كثيراً من الايمان ، أطلب بعض الأمل في أن لا يكون المشي مضراً ، وأحياناً لا أمشي ، لا على سبيل الحذر ، بل على سبيل الكساح ، هكذا .

طيب ، نكمل قليلاً :

» هو المطر

» الحامل

» منقطع الرجاء انظري

» هذا هو الماء

» هذا هو الحجر

» فاغتسلي الآن

« هو المسامح الطقس الجميل (. . . .) »

ص 20-21

نحن أهل وعشيرة يا سيد . فأصغ الى المثلثة قبيل الفجر :

« القدوس ، الجبار ، القدير ، الغفور ، الرحمن ، الرحيم

(. . . .) »

ها أنت إذن ، بعد سورة الرجز الفارغ ، تسبح بغير الأسماء
الحسنى . أعرف أنك ما تزال غير مقتنع . والسبب أنني لم أقل بعد أن
التسبيح هنا يقطع رتبة المثلثة ويخفيها في أنغام « عزيزة » . وإلا فما هي
« مط » في « المطر » و « قط » الأقوى منها في « منقطع » و « طق » وهي
الحاسمة في « الطقس » ؟ ما هي هذه ان لم تكن نغم الطبله الذي ينقل
حركة سامية جمال - أو أي درويش آخر - من الانسياب الى الحطم ؟ ما زلت
غير مقتنع ؟ ولا أنا .

يقول وضّاح إنك لا تقول من الكلام أثقله ، وهذا صحيح . وإنك
لا ترتقي من المكان أعلاه ، وهذا أقل صحة بكثير . ويقول أيضاً إنك لا
تخطب . وهذا لا أثر فيه من الصحة . فأنت لا تكاد تغادر الخطابة .
اسمع عبد الناصر : « هذا هو طريقنا وهذه هي إرادتنا أيها الأخوة » (أنا
أضيف : فاغتسلوا الآن) . واسمع أم كلثوم (هل هذا علي محمود
طه ؟) : « هذه ليلتي وحلم حياتي » . هما قابضان على شيء معد لرفض
الحركة أو التعديل على اللحظة التامة أو على الخط الواضح . اسمع الآن
طلال الحسيني : « هذا هو الماء ، هذا هو الحجر » . أي لا شيء .

من الرجز الفارغ الى التسبيح الفارغ الى الرقص الفارغ الى الخطابة

الفارغة . هذا كله عربي ، يا سيد ، وأنت لم تشرفنا من وراء البحر بل من بيت النبوة ومعدن الرسالة . وما تجوّفه أخذته كله منا وكان فارغاً أصلاً - تعرف ذلك - وكنا فارغين . فإياك أن تغادر هذا المكان ، يا مجنون ، يا قرد ، يا واقعي ، يا تقني ، يا ملتزم ، لأننا كنا معك في الشعر أحياناً ، وكان لنا أن نكون فيه ، بلا تقطع ، لو أنك تكرمتم بمزيد من الرذاذ وحصى الشواطىء .

18-1 بعد الظهر

لا أحب هذه الرسالة ، وقد كتبتهما لأضحك منك ، أن تقف عند الفاجعة الانشائية التي في الجملة السابقة فساعدني لأجد لها نهاية خافتة. (« من أي صوت أنت / تمتمات الخفوت ؟ » لاحظ كيف يجري جبران هذا البيت على بحرین معاً) . كنت أريد ، في صدد كتابك ، أن أحدثك عما كتبه أنا وعن شعر بدوي الجبل ، (أم أنت الذي كنت تريد ذلك ؟) وكنت أريد أن أبسط لك مزاعمي عن تعدد أشكال التفاوتات التي ينجم عنها الشعر وفي خاطري أيضاً عبارات أولى عن صلة الشعر بالزمن وعن معنى معاصرتة ، إن كان لها داع ، وعن امرئ القيس بصفته شيئاً من الكلام اليومي يقبل ويستبعد في الشعر شأن « النهار » وياسر عرفات وأدونيس . وهذا الحديث - عني طبعاً - كان من شأنه أن يكون الجانب الوحيد المفيد لي (أم لك ؟) في هذه الرسالة . لكنني ضجرت من هذه الرسالة . . . أضف إلى ذلك أن معرفتي بما أكتب (أو بالأحرى بما كتبت) يصعب أن تكون شيئاً غير شراذم جمل متنانرة ، وإلا

لم تعد مأمونة العاقبة . فلأدع القرد اذن لغفوته الزائفة بعد أن كفّ عن
الشخير . ولتكن هذه الرسالة كلها لك (أم لي ؟) . ولأنهض في طلب
القهوة قبل أن تعود هند ومي من المدرسة وعزّة في أثرهما .

صن رايز - البيت 16-18 كانون الثاني 1979

أحمد بيضون

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء	5
الصفحات (مدخل - مخرج)	7
وكان ما لـ « تاريخ الايدلوجيات »	27
ميشال فوكو في السجن	39
مملكة الشر والملك « التنبل » قراءة في العرفاية	61
نظام مصر امام محكمة أم محمد	87
علي الزين : مؤرخ الطائفة المعارص ، مؤرخ الدولة الغريب	103
وصاح شرارة : « ديمقراطية » الدولة أم « عمق » الحرية	136
طلال : « هذا هو الماء ، هذا هو الحجر »	168

هذا الكتاب

يجمع ما بين هذه المقالات انني كاتبها وانها تتخذ كلها من النصوص مواضيع لها وانني أقول فيها أشياء قليلة (. . .) . فما هو إذن ذلك القليل ؟ ان مفهوم الأيدلوجية غث ما لم يطابق مفهوم نظام الممارسة كله (لا (. . .) حجابيه وحسب) . وأن تناسل صور التنظيم الاجتماعي تناسل حر ، فلا يحيط السابق منها باللاحق (. . .) قبل أن يتحقق . وأن الوضع المفتوح على الهاوية لا يعرف ، بالتالي ، في أي جانب منها سوف يستقر . وأنتك لا تعرف قوماً ما لم تعرف ما يصنعونه من الزمن والموت . وأنه لا يسعك أن تصنع خيراً إلاً ضد الجماعة . وان عليك الرفق بالجماعة لكلا يحول خيرك الرجراج شراً مرة أخرى . وأنتك لن تخرج من هنا أبداً إلا أن تخرج محمولاً على الأكف ، حياً او ميتاً . وأن الجدل هو أولاً جدل اللحم والطمطم (. . .) . وأنه لا بد من العودة الى الأصول لنبصر خواءها في ما نصنع . وأنه من المستبعد ان يكون الناس أشجاراً أصلاً ومن الخطر أن يكونوا أشجاراً مقلوبة فروعها في التراب وأصولها في الفضاء . وأنه لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم عن غير قصد . وأنه لا بد أنهم قصدوا تغيير شيء ما ولكن ما تغير شيء آخر . وأن ما يتبقى لنا في الحرب هو تخيل أناس مرهفين .

(من المقدمة)